كلمة المفتش العام الخاص
لإعادة إعمار العراق

يسرني أن أقدم للكونغرس هذا التقرير الفصلي ونصف السنوي الموحد لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وهذا التقرير يتفق مع متطلبات تقديم التقارير للقانون العام 108-106 كما هو معدل وقانون المفتش العام لسنة 1978 (القانون العام 95-452). يوثق هذا التقرير التقدم الهام الذي حققه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منذ التقرير الفصلي الصادر في 30 نيسان/أبريل 2005، كما أنه تحديث لوضع جهود الائتلاف لإعادة الإعمار في العراق والتي يقوم بتمويلها حالياً بشكل رئيسي صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تجدر الإشارة إلى أن الالتزامات التعاقدية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ارتفعت خلال فترة هذا التقرير من 66% إلى 75%، كما ارتفعت المصروفات من 23% إلى 35%.

إن المرحلة الحالية لإعادة إعمار العراق تبلغ ذروتها الآن، فهناك أكثر من 1000 مشروع تم إنجازها، والعمل جارٍ في أكثر من 1000 مشروع آخر، وهكذا فإن الإشراف الفعال ضروري لضمان النجاح المستمر لبرامجنا الخاصة لإعادة الإعمار في العراق. إني ملتزم بتقديم المشورة البناءة "للوقت الحقيقي" لمساعدة رئيس البعثة ومدراء إعادة إعمار العراق في النجاح، كما أني أبذل أفضل ما أستطيع لاكتشاف ومنع الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام في العراق.

خلال هذا الربع الفئات قمت برحلتي الثامنة للعراق – حيث كانت زيارة ناجحة جداً – وسأعود إلى هناك مرة أخرى في شهر آب/أغسطس، وحالياً أقضي حوالي ثلث وقتي في بغداد أشرف على التنفيذ المستمر لمهمة الإشراف الكبيرة التي نقوم بها. يتبع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً في العراق ثمانية عشر مدققاً (يديرون 11 عملية تدقيق) وتسعة محققين (يديرون 56 قضية) وخمسة مقيمين (يديرون سلسلة من تقييمات المشاريع)، ونحن أكبر وحدة إشراف في العراق، ونحن هناك لأن لنا مهمة كبيرة – العمل كمراقبين لدافعي الضرائب لحوالي 21 بليون دولار أميركي من الاستثمارات في إعادة إعمار العراق. إني ممتن لموافقة وزارة الخارجية مؤخراً على السماح للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتعيين 45 موظفاً في بغداد، ومستوى هذا العدد من الموظفين ضروري لنجاحنا.

في العراق، ما زال مدققو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمرين في تحديد المواضيع الحرجة التي تعيق نجاح برنامج إعادة الإعمار، وحسب توجيهاتي يقومون بسرعة بإبلاغ توصياتهم لمدراء إعادة الإعمار. إن أسلوبنا القوي في التدقيق الذي يحتوي بشكل واضح على عنصر استشاري يحاول توفير منافع الإشراف في الوقت المناسب لتحقيق فرق في توفير الأموال، ويأمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في إصلاح حالات عدم الكفاءة عند اكتشافها بدلاً من انتظار تقرير نهائي، وهذا الأسلوب الذي هو ضروري بسبب الفترة المحدودة لمهمتنا يتعدى الممارسات التقليدية للمفتش العام إلى وضع نشط يرفع من مستوى الكفاءة والاقتصاد.

خلال الربع الأخير حقق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق نجاحاً في عدة مجالات هامة:

- تطوير ونشر فرق مدققين ومهندسين لإجراء تقييم سريع لمشاريع إعادة الإعمار المنجزة لتحديد ما إذا كانت الحكومة الأميركية قد حصلت على قيمة مناسبة لاستثمارها (تقارير التقييم الأربعة الأولى للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ملخصة في هذا التقرير).

- توسيع قدرتنا على إجراء التحقيقات بتعيين ونشر محققين من ذوي الخبرة، يعملون الآن بشكل وثيق مع وزارة العدل لمتابعة المقاضاة.

- تكوين فرقة عمل تسمى (قوة العمل الخاصة للتحقيق لإعادة إعمار العراق) – تطبق الخبرة الكبيرة للمنظمات الأعضاء لاستعادة موجودات إعادة الإعمار العراقية التي حولت بشكل غير مناسب ولاكتشاف الاحتيال والجرائم الأخرى والتحقيق فيها.

- الاستمرار في تطوير نظام معلومات لإعادة إعمار العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، والذي من شأنه توفير قاعدة بيانات واحدة وموحدة للمعلومات المالية والخاصة بالمشاريع والعقود لإعادة إعمار العراق.

- المثول لأول مرة أمام الكونغرس والإدلاء بالشهادة بشأن الوضع الحالي لإعادة إعمار العراق.

ما زلنا مستمرين في أخذ المبادرة بشأن موضوعين هامين آخرين: عدم توفر تقديرات موثوقة لتكلفة إكمال المشاريع واستمرارية المشاريع التي تم إنجازها. لقد أكملنا عملية تدقيق نهائية لتكلفة الإنجاز المشمولة في هذا التقرير والتي تبحث فيما إذا كانت أنظمة المحاسبة وتقديم التقارير لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مناسبة لتحديد تكلفة الإنجاز للمشاريع الحالية أو المرسومة، كما أعلنا عن سلسلة من عمليات التدقيق الجديدة التي ستبحث في موضوع الاستمرارية.

أثناء إرسال هذا التقرير للمطبعة، علمت ببالغ السرور أن مجلس الشيوخ وافق على تعديل لمشروع قانون مخصصات العمليات الأجنبية للسنة المالية 2006 والذي سيساعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الاستمرار في مهمته الإشرافية الهامة. إن القانون الحالي يحدد مدة انتهاء عملنا بعشرة شهور بعد الوفاء بنسبة مقدارها 80% من الالتزامات التعاقدية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وبموجب هذا الإجراء من الممكن أن ينتهي عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بحلول فصل الربيع القادم قبل أن يتم صرف الكثير من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وإذا صدر قرار التعديل الجديد فإن ذلك سيمدد مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن يتم صرف 80% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

ما زال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمراً بقوة وسرعة وكفاءة في أداء مهمته التي كلفه بها الكونغرس، وسنستمر في ذلك ما دام الكونغرس والإدارة يريان ذلك مناسباً.

تم تقديمه في 30 تموز/يوليو 2005

(توقيع)

ستيوارت دبليو. بوين الابن
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

قائمة المحتويات

الجزء الأول

ملخص تنفيذي

وضع إعادة إعمار العراق

الأنشطة الإشرافية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

أهداف هذا التقرير

نظرة عامة لهذا التقرير

الجزء الثاني

نظرة عامة

تكلفة الإنجاز والاستمرارية

تعريف المصطلحات

التحديات المستمرة للإعمار

الاستراتيجية والتنسيق بين الوكالات

إدارة البرامج

إدارة الامتلاك والعقود

الموارد البشرية

الأمن

وضع تمويل إعادة الإعمار

أموال صندوق لإغاثة وإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 108-106

المصروفات التشغيلية

قياس النتائج

بيانات التوظيف

النفط

الكهرباء

الاتصالات

تدريب قوات الأمن العراقية

تحديث أسلوب إعادة الإعمار العراقي – الأميركي

قراءات أخرى

الجزء الثالث

مهمة وواجبات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الاتفاقيات التشغيلية

التشريعات والأنظمة

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منتجات التدقيق المنجزة

مسودات التقارير الصادرة

عمليات التدقيق الحالية

عمليات التدقيق المتوقفة

عمليات التدقيق المستقبلية

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

أنشطة التحقيق

قوة العمل الخاصة للتحقيق

أمور التحقيق الأخرى

برنامج تقييم المشاريع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

المهمة

الأسلوب

التخطيط

تقارير تقييم المشاريع
الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
تقارير الربع الثاني
القضايا الجديدة
القضايا المغلقة
القضايا المحولة/المحالة
الأنشطة والمبادرات الأخرى للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
نظام معلومات إعادة إعمار العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
التنسيق مع وكالات الإشراف الأخرى
دعم المنظمات العراقية المناهضة للفساد
الأمن والتأمين
التأمين
الدروس المستقاة
الموقع على الشبكة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجزء الرابع
عمليات التدقيق للوكالات الأخرى
وزارة الدفاع
وزارة الخارجية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
مكتب المحاسبة الحكومية
وكالة تدقيق عقود الدفاع
وكالة تدقيق الجيش الأميركي
تحقيقات الوكالات الأخرى
مكتب التحقيق الفدرالي
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
خدمة التحقيق الجنائي لوزارة الدفاع
وزارة الخارجية

الاختصارات والتعريفات

الهوامش

الملاحق

الملحق أ
المتطلبات القانونية

الملحق ب
الإشارات المتبادلة للتقرير إلى قانون المفتش العام لسنة 1978

الملحق ج
الأموال الأميركية المخصصة

الملحق د
تخصيصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب الوكالة

الملحق هـ
الأموال العراقية

ملحق و
أموال المانحين

ملحق ز
مذكرة التفاهم

ملحق ح
شهادة ستيورات بوين

ملحق ط
عمليات التدقيق المنجزة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملحق ي
ملخص للإشراف الأميركي في العراق

ملحق ك
العقود

الجزء الأول
ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

أثناء فترة هذا التقرير أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليات تدقيق وتحقيق لمنع الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام في البرامج والعمليات التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق[1]، واستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بقوة في تحسين الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في إدارة البرامج التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

منذ التقرير الفصلي الصادر في نيسان/أبريل 2005 زاد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من قدرته على توفير قيادة مستقلة وموضوعية لتنسيق الأنشطة المتنوعة للوكالات والمنظمات المتعددة المشاركة في إعادة إعمار العراق.

وضع إعادة إعمار العراق

بينما ينضج جهد إعادة الإعمار في العراق وينتقل من التركيز على التخطيط والتصميم إلى التنفيذ والتسليم فإنه يجب على الوكالات الأميركية أن تضمن أن جهودها تترك العراقيين وهم على قاعدة ثابتة للبناء عليها، وأثناء فترة هذا التقرير استمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عقد مناقشات ومقابلات مع الأعضاء الرئيسيين في فرق إدارة إعادة إعمار العراق في بغداد وواشنطن العاصمة، وبناء على معرفة مباشرة بالوضع الحالي في العراق والمبادرات الحالية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والعمل الإشرافي المستمر فإن المفتش العام الخاص يتابع بنشاط موضوعين ناشئين:

- تكلفة الإنجاز: هل تستطيع الوكالات الحكومية الأميركية الذي تدير مشاريع إعادة إعمار العراق تقديم تقديرات موثوقة لتكاليف إنجاز هذه المشاريع (وبالتالي تجنب المبالغة في الالتزام بالأموال)؟
- الاستمرارية: هل يمكن لمشاريع إعادة الإعمار التي تمولها الحكومة الأميركية أن تستمر بعد تسليمها للعراقيين؟

إن الفشل في أي من هاتين النقطتين يعرض للخطر تراث النجاح الهام الذي تنوي الولايات المتحدة أن تتركه، وفي 5 تموز/يوليو 2005 التزم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بحوالي 75% من مبلغ 18.4 بليون دولار، وتم صرف 35%.

أثناء هذا الربع زاد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من جهوده لمواجهة مع مجموعة من التحديات المستمرة للوكالات والمنظمات المشاركة في إعادة إعمار العراق:

- الاستراتيجية والتنسيق بين الوكالات: هناك على الأقل 12 مكتباً تمثل ست وكالات أميركية تصرف الأموال مباشرة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وهناك تكامل ضئيل، إن وجد، بين مختلف الأنظمة التي تستخدمها هذه المكاتب لإدارة المعلومات الخاصة بالعقود والتمويل والمشاريع.
- إدارة البرامج: تشير تقارير الإشراف على إعادة إعمار العراق بشكل منتظم إلى عمليات وأنظمة ومستندات وتدريب وأساليب رقابة داخلية غير مناسبة، ولإصدار قرارات مطلقة وفعالة فإن الإدارة تطلب بيانات موثوقة بشكل أفضل.
- إدارة الامتلاك والعقود: إن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قلق بشأن ما تسببه أساليب الرقابة الداخلية غير المتكافئة من ظروف سوء إدارة وحالات عدم كفاءة وعدم فاعلية في إدارة الامتلاك والعقود.
- الموارد البشرية: لاحظ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن جهود إعادة إعمار العراق تتعرض للإعاقة بشكل مستمر بسبب نسبة الدوران العالية للموظفين والشواغر الرئيسية في الوظائف الهامة.
- الأمن: يستمر توفير الأمن بتحميل تكلفة عالية على إعادة إعمار العراق وإبطاء جهود إعادة الإعمار وتخفيض الأثر المحتمل لإعادة الإعمار.

يبقى التهديد على الحياة والممتلكات من الهجمات المستمرة للمتمردين عائق رئيسي لإعادة إعمار وإعادة تأهيل العراق، ومنذ 30 حزيران/يونيو 2005 قتل 330 مقاولاً في العراق، وخلال فترة هذا التقرير زاد العدد الإجمالي لمطالبات التأمين بناء على قانون قاعدة الدفاع بأكثر من 30% وارتفعت المطالبات الخاصة بالوفيات بمقدار 20%، وهذا العدد المتزايد من المطالبات يؤكد على كل من الخطر المتأصل في أنشطة إعادة الإعمار والتكاليف المستمرة الناجمة من البيئة الحالية.

الأنشطة الإشرافية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

أكمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خمس عمليات تدقيق خلال هذا الربع من السنة، وهناك تسع عمليات تجري حالياً. فيما يلي نظرة عامة مختصرة لبعض عمليات التدقيق الرئيسية التي أجريت خلال فترة هذا التقرير:

مطابقة الفروقات المبلغ عنها في التقارير مع مصادر الأموال المستخدمة للعقود بعد 26 حزيران/يونيو 2004.

قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بفحص العقود لتحديد ما إذا كانت تشكل التزاماً غير مناسب على أموال صندوق التنمية للعراق بعد 28 حزيران/يونيو 2004، وقد توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن العقود التي تمت مراجعتها والبالغ عددها 48 عقداً بينت عدم وجود حالات التزام غير صحيحة على أموال صندوق التنمية للعراق، وفي 39 عقداً تمت التزامات صندوق التنمية للعراق قبل 28 حزيران/يونيو 2004، والالتزامات الخاصة بالعقود التسعة الباقية لم تشر إلى أموال صندوق التنمية للعراق ولكن إلى الأموال الأميركية التي خصصها الكونغرس، ومستندات الالتزامات للعقود الستة المحددة للفيلق متعدد الجنسيات – العراق أشارت إلى أموال برنامج القادة للاستجابة السريعة الطوارئ، والعقود الثلاثة الأخرى أشارت إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كمصدر للتمويل.

توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك إلى أن الملفات الحالية لبيانات عقود قيادة العقود المشتركة – العراق لم تكن دقيقة وغير مدعمة بالشكل المناسب، وقد بينت مراجعتنا أن 48 عقداً من العقود البالغ عددها 69 عقداً احتوت على أخطاء في إدخال البيانات بالنسبة لتوثيق تاريخ منح العقد أو مصدر التمويل.

ملخص مرحلي لمكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة - العراق لعملية المنح مقابل رسم
(تقرير رقم 05-010 صادر في 26 تموز/يوليو 2005)

أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تدقيقاً لعملية المنح مقابل رسم لعقود تصميم – بناء وإدارة ودعم البرامج لمكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة – العراق، كما قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمراجعة 18 عقد تكلفة إجمالية ممنوحة مقابل رسم تقدر بمبلغ 6.9 بليون دولار أميركي، وبالرغم من أن مكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة – العراق أنشأتا مجلساً لتقييم المنح مقابل رسم، ووضعتا كذلك سياسات وإجراءات فقد كان هناك عدد من حالات عدم الاتساق في تطبيق السياسات والإجراءات.

قدم هذا التقرير خمس توصيات.

تقديرات تكلفة الإنجاز وتقديم التقارير المالية لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
(تقرير رقم 05-011 صادر في 26 تموز/يوليو 2005)

أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا التدقيق لبيانات تكلفة الإنجاز. إن تقرير الجزء 2207 حول إغاثة وإعادة إعمار العراق (تقرير الجزء 2207) لشهر نيسان/أبريل 2005 الذي وضعه مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق لم يتفق مع المتطلبات التي فرضها الكونغرس، وهي أن تشمل التقديرات – على أساس كل مشروع على حدة – التكاليف المطلوبة لإنجاز كل مشروع، ونتيجة لذلك وبدون بيانات حالية ودقيقة لتكاليف الإنجاز لا يمكن تحديد الأموال المتوفرة لإنجاز برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما لا يمكن تقدير الأموال التي يجب أن تتوفر للبدء في مشاريع جديدة، ومن الممكن أن ينجم عن التقديرات غير الدقيقة لتكلفة الإنجاز تأخير مشاريع ضرورية أو عدم بنائها.

لم يمكن التحقق من دقة التزامات وزارة الدفاع البالغة 7.9 بليون دولار الواردة في تقرير وزير الجيش الصادر في 27 آذار/مارس 2005 وتقرير الجزء 2207 لشهر نيسان/أبريل 2005 كما أن المعاملات التي قدمت لدعم الالتزامات المبلغ عنها في تقرير وزير الجيش لمراجعتنا لم تكن مطابقة، وبالتالي فإنها لم تحقق الأهداف، ولاحقاً لذلك علم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أثناء حديثه مع تمويل مكتب المشاريع والعقود أن تقرير وزير الجيش (الذي تم تضمينه في تقرير الجزء 2207 معززاً التقارير المالية لوزارة الدفاع حول أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق) لا يتطلب مصادقة إدارة مكتب المشاريع والعقود على دقته.

قدم هذا التقرير خمس توصيات.

السياسات والإجراءات المستخدمة لإدارة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – ضمان جودة البناء
(تقرير رقم 05-012 صادر في 22 تموز/يوليو 2005)

قام مكتب المشاريع والعقود وسلاح الهندسة للجيش الأميركي – وهما المنظمتان الرئيسيتان المشاركتان في مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بوضع سياسات وإجراءات مكتوبة لإنشاء وإدارة برامج ذات نوعية جيدة لإدارة بناء المشاريع التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

يخطط المفتش العان الخاص لإعادة إعمار العراق لإجراء مراجعات إضافية لتحديد فاعلية هذه السياسات والإجراءات كما هي مطبقة، ومدى ملاءمة تنسيقها.

لم يقدم هذا التقرير أية توصيات.

منذ شهر نيسان/أبريل 2005، زاد إلى حدٍ كبير عبء القضايا التي هي بحاجة للتحقيق، وقد تم إغلاق عشر قضايا خلال هذا الربع،وارتفع عدد القضايا المفتوحة إلى 56 قضية. قام كذلك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق – بالمشاركة مع وكالات تنفيذ القانون الأخرى – بتكوين قوة العمل الخاصة للتحقيق لإعادة إعمار العراق لتعزيز قدرته على اكتشاف الاحتيال وتتبع المعاملات المالية الدولية ومتابعة السفر، وستقوم قوة العمل الخاصة للتحقيق لإعادة إعمار العراق مع شركائها بمتابعة النشاط الإجرامي المحتمل في تمويل إعادة إعمار العراق: وزارة الأمن القومي ومكتب المفتش العام لوزارة الخارجية الأميركية.

لضمان حصول دافعي الضرائب الأميركيين والمواطنين العراقيين على قيمة للدولارات المصروفة على المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة في العراق قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بوضع برنامج تقييم للمشاريع متعدد الجوانب، وخلافاً لمدققي ومحققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق – الذين يركزون عادة على المواضيع البرمجية والأفعال الإجرامية على التوالي – تركز هذه الوحدة الجديدة على العمل الفعلي المنجز في مشاريع محددة في العراق. أثناء فترة هذا التقرير أكمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقييماً للمشاريع التي يجري العمل بها والخاصة بأربعة مشاريع في قطاع المياه.

ما زال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمراً في تطوير نظام معلومات إعادة إعمار العراق – وهو أداة ضرورية جداً لتحليل الإشراف في العراق، وعند اكتماله سيوفر هذا النظام نظرة كاملة وموحدة للمعلومات المالية والمعلومات الخاصة بالعقود والمشاريع لكافة الوكالات ويسهل الإشراف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وقد بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ببذل جهوده الكبيرة لجمع البيانات لتزويدها لهذا النظام.

تحقق تقدم كبير في مبادرة الدروس المستقاة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حيث تم جمع أكثر من 3600 مرجع تشمل التحديات والاهتمامات وعوامل المخاطرة التي واجهت المنظمات الحكومية الأميركية المشاركة في عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق، وسيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق باستضافة سلسلة من منتديات الدروس المستقاة في واشنطن العاصمة، حيث ستقوم هيئات الخبراء وواضعو السياسات بمراجعة وتقييم البيانات التي جمعها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ووضع التوصيات، وسيعقد أول منتدى للدروس المستقاة في سبتمبر (أيلول) 2005، حيث سيتناول هذا المنتدى الموارد البشرية. يخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك لعقد منتديات تركز على إدارة البرامج والإدارة المالية وعلى التعاقد والامتلاك.

حيث أن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مؤيد قوي للمنظمات المناهضة للفساد في العراق فقد استمر في المساعدة في تخطيط وتطوير وتدريب نظام المفتشين العامين العراقي وتطوير حوار مفيد مع لجنة النزاهة العامة حول التحقيقات والتدريب والمجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك، ويقوم نظام المفتشين العامين العراقي ولجنة النزاهة العامة ومجلس التدقيق العالي بقيادة الجهود العراقية لمنع الفساد والاحتيال والهدر وسوء الاستخدام.

تتوفر تقارير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على موقعه عل الشبكة (www.sigir.mil) باللغتين الإنجليزية والعربية (ستتم ترجمة هذا التقرير ووضعه على الشبكة خلال 60 يوماً من صدوره). أثناء فترة هذا التقرير وسع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من المحتوى المقدم باللغة العربية، بما في ذلك جزء من الموقع على الشبكة يمكن تصفحه بشكل كامل باللغة العربية وترجمات لمعظم تقارير التدقيق الأخيرة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

أهداف هذا التقرير

يحقق تقرير 30 تموز/يوليو 2005 هذا متطلبات قانون المفتش العام لسنة 1978 فيما يتعلق بتقديم التقارير نصف السنوية ومتطلبات القانون العام 108-106 كما هو معدل لتقديم التقارير الفصلية إلى الكونغرس ويشمل هذا التقرير:

- عرض لعمليات التدقيق الحالية والنهائية والمرسومة.
- نظرة عامة لنشاط التحقيق.
- سرد لأنشطة إعادة الإعمار.
- تحديث للمبادرات الرئيسية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- ملخص مفصل لبيانات تمويل العراق قام بجمعها وتحليلها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

- معلومات هامة حول عقود إعادة إعمار العراق الرئيسية.

نظرة عامة لهذا التقرير

إن هذا التقرير منظم في الأجزاء والأجزاء الفرعية التالية:

الجزء الأول: ملخص تنفيذي

الجزء الثاني: تحديث إعادة إعمار العراق
- تكلفة الإنجاز والاستمرارية
- التحديات المستمرة لإعادة الإعمار
- وضع تمويل إعادة الإعمار
- قياس النتائج.

الجزء الثالث: إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- مهمة وواجبات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- برنامج التفتيش على المشاريع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- الأنشطة والمبادرات الأخرى للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجزء الرابع: إشراف الوكالات الأخرى

الملاحق

SIGIR TEAM TOURS WATER PLANT – An assessment team from the SIGIR inspects new construction at a central Iraq water treatment plant. SIGIR's engineer, auditor, and special agent determine the progress made in upgrading the facility with Iraq Relief and Reconstruction Funds and whether the upgrades meet contractual requirements.

فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يقوم بجولة في محطة لمعالجة المياه — فريق تقييم من مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وهو يعاين الإنشاءات الجديدة في محطة لمعالجة المياه في وسط العراق. في هذه الجولة، يقوم مهندس ومدقق ومسؤول آخر تابعين للمكتب بهذه الجولة للوقوف على التقدم لذي تم إحرازه في تحسين المرفق بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وما إذا كانت التحسينات تفي بمتطلبات العقود.

القسم الثاني

يغطي الجزء الثاني المواضيع التالية:

- نظرة عامة
- تكلفة الإنجاز والاستمرارية
- التحديات المستمرة لإعادة الإعمار
- وضع تمويل إعادة الإعمار
- قياس النتائج

نظرة عامة

إن هدف جهود إعادة الإعمار الأميركية في العراق هو تحقيق ديمقراطية عراقية مستقرة وناجحة، ويعتبر صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ومنظمات المساعدة الأميركية والدولية الأخرى خطوة أولى في هذه العملية، إلا أنها بالتأكيد لن تلبي كافة احتياجات التنمية للعراق. في تشرين الأول/أكتوبر 2003 قدر تقييم مشترك للولايات المتحدة والبنك الدولي أن العراق ما بعد الحرب بحاجة إلى ما يقارب 60 بليون دولار من الاستثمارات لاستعادة البلد، وسيحقق استثمار الائتلاف فقط جزءاً من هذا الهدف، وفي النهاية يجب على حكومة عراقية مستقرة وناجحة وديمقراطية تنفيذ برنامج إعمارها الشامل طويل المدى قبل أن تستطيع البلد تحقيق إمكانياتها الهائلة، وبالرغم من ذلك فإن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يعتبر دفعة أولى كبيرة نحو تحقيق ذلك الهدف.

بينما تقترب جهود إعادة الإعمار من ذروتها وتنقل التركيز من التخطيط والتصميم إلى التنفيذ والتسليم يجب على الوكالات الأميركية ضمان أن جهودها تترك العراقيين وهم على قاعدة صلبة يبنون عليها، إضافة إلى ذلك عليهم أن يحددوا ما إذا كان يجب توفر أموال كافية لإنجاز المشاريع التي بدأت في العراق، وما إذا كانت هذه المشاريع تتضمن خطة استراتيجية توفر للعراقيين الأدوات والمعرفة اللازمة لتشغيل وصيانة بنيتهم التحتية الجديدة، والفشل في أي من هاتين النقطتين يخاطر في ترك القليل لإظهاره مقابل البلايين من الاستثمار الأميركي في البنية التحتية. ابتداء من 6 تموز/يوليو 2006 تم الالتزام بحوالي 75% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة 18.4 بليون دولار، كما تم دفع 35% منها.

تكلفة الإنجاز والاستمرارية

أثناء فترة هذا التقرير استمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في إجراء المناقشات والمقابلات مع الأعضاء الرئيسيين في فرق إدارة إعادة إعمار العراق في بغداد وواشنطن العاصمة، وبناء على المعرفة المباشرة للوضع الحالي في العراق والمبادرات الجارية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وعمل الإشراف المستمر يوم المفتش بمتابعة موضوعين رئيسين، بين اهتمامات أخرى أثناء المقابلات الإدارية:

- هل تستطيع وكالات الحكومة الأميركية التي تدير مشاريع إعادة إعمار العراق تقديم تقديرات موثوقة لتكاليف إنجاز هذه المشاريع (وبذلك تتجنب المبالغة في الأموال الملتزم بها)؟
- هل يمكن للعراقيين الاستمرار في مشاريع إعادة الإعمار التي تمولها الحكومة الأميركية؟

أثير الموضوع الأول من هذين الموضوعين في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الصادر في نيسان/أبريل 2005 إلى الكونغرس، وحظي كلا الموضوعين بذكر بارز في تقرير الجزء 2207 الصادر في تموز/يوليو 2005 حول إعادة إعمار العراق الصادر عن وزارة الخارجية، كما أنه يتم تناولهما بشكل منتظم في الاجتماعات الداخلية لإدارة إعادة الإعمار التي يحضرها ممثلو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

كان لاهتمام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشأن ضمان تقديرات دقيقة لتكلفة الإنجاز أن تم اتخاذ إجراءات، فمنذ أوائل شباط/فبراير 2005، يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بطلب البيانات، وهو في انتظار استلام أية بيانات موثوقة استجابة لهذه الطلبات. أشار المسؤولون في مكتب المشاريع والعقود إلى عدد من القيود التي تعيق تطوير تقديرات الإنجاز، بما في ذلك:

- صعوبة في دمج البيانات بين النظام المالي ونظام معلومات إدارة المشاريع.
- بيانات غير مكتملة لإدارة البرامج.
- تكاليف أمن متزايدة بسرعة.

للتأكيد على مسألة تكلفة الإنجاز قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتدقيق أنظمة المعلومات الخاصة بمكتب إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب المشاريع والعقود التي تتعلق بتقديرات تكلفة الإنجاز من وكالات إعادة الإعمار، وقد توصل هذا التدقيق إلى أن الأنظمة لم تقدم البيانات اللازمة لتكلفة الإنجاز، وعلى ذلك لم يتم الوفاء بمتطلب تقديم التقارير المطلوب. توصل التدقيق كذلك إلى أنه بدون بيانات حالية ودقيقة لتكلفة الإنجاز فإنه لا يمكن تحديد الأموال المتوفرة لإنجاز برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما لا يمكن تقدير الأموال التي يجب أن تتوفر للبدء في مشاريع جديدة [2].

خلال هذا الربع من السنة أعلنت وزارة الخارجية أنها نفذت خطة إدارة تكلفة شاملة لضمان أنه يمكن إنجاز المشاريع بالأموال المتوفرة، كما أبلغ مؤخراً مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ومكتب المشاريع والعقود والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (يو أس أيد) أنهما يعدان مذكرة تفاهم حول التقارير الخاصة بتكلفة الإنجاز، وستتناول عملية تدقيق يقوم بها حالياً المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقديرات تكلفة الإنجاز بمزيد من التفاصيل.

أعلن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك عن سلسلة جديدة من عمليات التدقيق تتناول المواضيع الخاصة بالاستمرارية، وستسأل عمليات التدقيق هذه ما إذا كانت المنظمات الحكومية الأميركية قد طورت واعتمدت خططاً لتمويل ودعم المرحلة الانتقالية للمشاريع المنجزة واستمراريتها، وما إذا كان يتم تنفيذ هذه الخطط على مستوى القطاع والمشروع.

ينعكس الاعتراف المتزايد بأهمية الاستمرارية كذلك في إجراءات الإدارة، فعلى سبيل المثال أبلغت وزارة الخارجية أنها باشرت في برنامج لمراجعة حركة دوران المشاريع، كما أنها بدأت بالتخطيط لتسليم المشاريع المنجزة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

تعريف المصطلحات

بالرغم من أن إدارة إعادة الإعمار فحصت مواضيع تكلفة الإنجاز والاستمرارية فقد لاحظ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه كثيراً ما تستخدم المصطلحات بشكل غير متسق، وبدون إطار مرجعي مشترك، حيث تناولت كل وكالة منفذة هذه المواضيع بطريقتها الخاصة بها، ونتيجة لذلك قد يكون من الصعب إجراء مقارنة للتقارير المعدة من قبل وكالات مختلفة.

لمنح وكالات إعادة الإعمار مفردات مشتركة يقترح المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق استخدام تعريفات مقبولة عالمياً لهذين المصطلحين، وقد قام فريق تابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق باستشارة مصادر متعددة لتحديد أفضل التعريفات المناسبة لتحدي إعادة إعمار العراق. لتعريف تكلفة الإنجاز أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى وثيقة معايير معهد إدارة المشاريع – دليل هيئة معرفة إدارة البرامج وقاموس الجمعية الأميركية لمراقبة الإنتاج والمخزون. لتعريف الاستمرارية اعتمد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على زملاء له في وكالات فدرالية أخرى بما في ذلك الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والبنك الدولي.

تكلفة الإنجاز

يمكن تعريف تكلفة إنجاز مشروع بأنها إجمالي التكلفة التقديرية للمشروع ناقصاً التكلفة الفعلية للعمل المنجز حتى تاريخه.

- التكلفة التقديرية للمشروع هي التكلفة الفعلية المباشرة مضافاً إليها التكاليف غير المباشرة أو التكاليف القابلة للتخصيص للعقد، مضافاً إليها تقدير للتكاليف (المباشرة وغير المباشرة) للعمل المجاز المتبقي.
- التكلفة الفعلية للعمل المنفذ حتى تاريخه هي التكلفة (المباشرة وغير المباشرة) حتى تاريخه لمجموعات العمل المنجز والجزء المنجز من مجموعات العمل الذي بدأ ولم ينجز بعد.

الاستمرارية

يمكن تعريف الاستمرارية بأنها مقدرة برنامج على تقديم منافعه المقصودة لفترة زمنية مطولة بعد انتهاء المساعدة المالية والإدارية والفنية من مانح خارجي.

التحديات المستمرة لإعادة الإعمار

منذ عام 2003 واجه الجهد الأميركي للإعمار مجموعة متواصلة من التحديات انتقلت من وكالات أميركية متعاقبة، وبالرغم من إن كل واحدٍ من هذه المواضيع تؤثر على جهود إعادة الإعمار فإنه من المحتمل أن العديد منها لا يمكن حله ضمن الإطار الزمني لجهد إعادة إعمار العراق. حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق العديد من هذه المواضيع على أنها متعلقة إلى حدٍ كبير بمسائل تكلفة الإنجاز أو الاستمرارية، وهكذا بالنسبة للتسليم الناجح للمشاريع الأميركية:

- الاستراتيجية والتنسيق بين الوكالات
- إدارة البرامج.
- إدارة الامتلاك والعقود.
- الموارد البشرية.
- الأمن.

نالت بعض هذه المواضيع اهتماماً شديداً من وكالات الإشراف والبعض الآخر منها جاهز لبحث إضافي، وكجزء من الجهد المستمر للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتنسيق الإشراف على إعادة الإعمار فقد أعد قائمة بعمليات التدقيق البالغ عددها 57 عملية ونشرها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وخمس وكالات أخرى تقوم بتدقيق إعادة إعمار العراق، وقام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتصنيف عمليات التدقيق هذه على شكل مجموعات في فئات عامة لإعطاء نظرة عامة تقريبية لنطاقها. يبين الشكل 2-1 بالتفصيل عمليات التدقيق في كل فئة وكذلك قطاعات لعمليات التدقيق منذ الفترة السابقة لتحويل سلطة الحكم في 28 حزيران/يونيو 2004 من تلك التي تغطي البيانات اللاحقة.

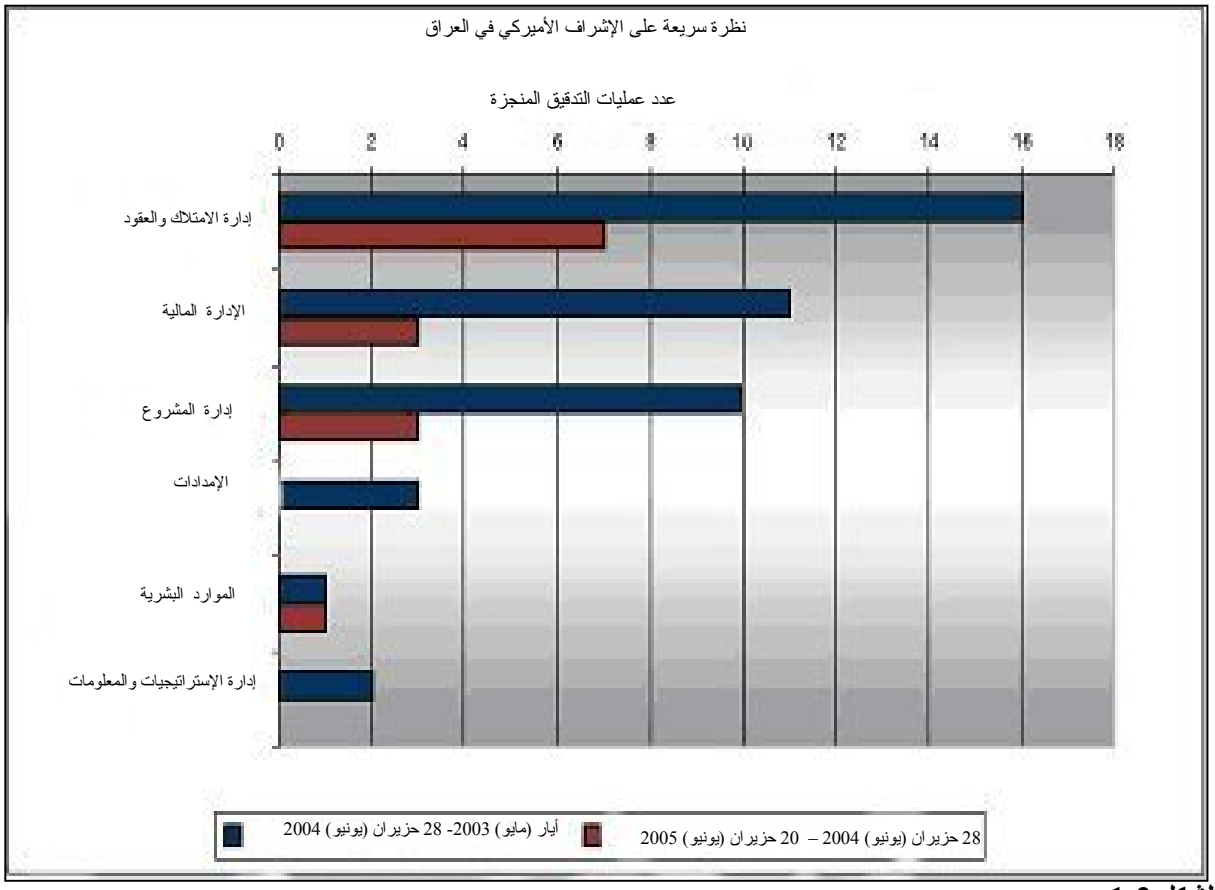

الشكل 2-1

للاطلاع على ملخص لعمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وعلى قائمة كاملة لتقارير إعادة إعمار العراق أنظر الملحق ي.

سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، كجزء من مبادرة طموحة، بتناول العديد من هذه المواضيع في سلسلة من المنتديات القادمة التي تحاول استقاء دروس رئيسية تم تعلمها من خبرة إعادة إعمار العراق، وستقوم هذه الهيئات من الخبراء من الحكومة الأميركية والصناعة والأكاديميين بتقييم النتائج التي جمعها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، كما ستقدم توصيات في تقارير منفصلة حول أفضل كيفية لمواجهة التحديات الماثلة في إعادة إعمار العراق، وفي نهاية البرنامج سينشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تاريخاً لبرنامج إعادة إعمار العراق.

الاستراتيجية والتنسيق بين الوكالات

يوجد على الأقل اثنا عشر مكتباً تمثل ست وكالات أميركية تصرف الأموال مباشرة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وهناك حد أدنى من التوحيد، إن وجد، بين مختلف الأنظمة التي تستخدمها المكاتب لإدارة المعلومات الخاصة بالعقود والتمويل والمشاريع، وهذا يترك صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق عرضة لإدارة غير منسقة من قبل الأنظمة المتعددة ومن الممكن أن ينجم عن ذلك الهدر وازدواج الجهود.

من أجل الحصول على نظرة عامة لصلاحية التمويل لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أنظر الشكل 2-2، وللإطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن كيف يتم صرف الأموال الأميركية والدولية في العراق أنظر الملاحق ج، د، هـ، ز.

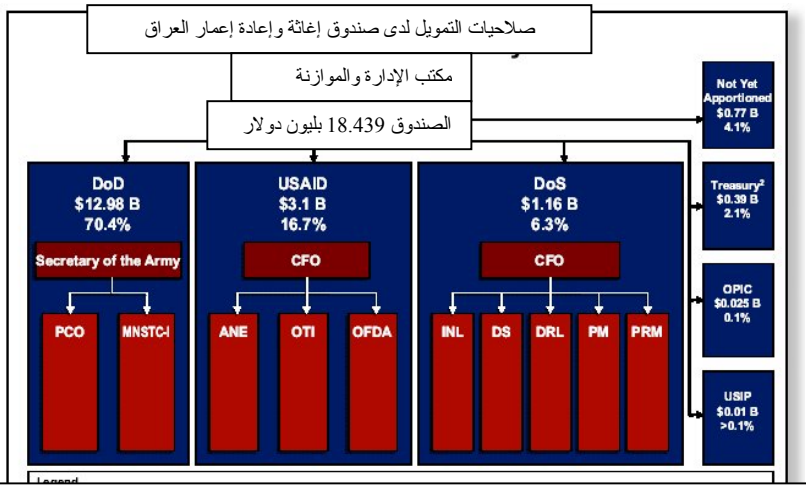

الحاشية:

PCO: مكتب المشاريع والعقود

MNS TC-4: القيادة الأمنية المرحلية متعددة الجنسيات – العراق

ANE: آسيا والشرق الأقصى

OTI : مكتب المبادرات المرحلية

OFDA : مكتب المساعدات الأجنبية بعد الكوارث

INL : الدولية وشؤون فرض القانون

DS : الأمن الدبلوماسي

DRL : الديموقراطية، حقوق الإنسان، والعمل

PM : الشؤون السياسية والعسكرية

PRM: السكان، اللاجئون، والمهاجرون

OPIC: مؤسسة الاستثمار الخاص الدولية

USIP : معهد الولايات المتحدة للسلام

ملاحظة:

1- IRRF: أرقام المخصصات لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مأخوذة من تقرير وزارة الخارجية، تموز/يوليو 2005، القسم 2207.

2- الأرقام المخصصة للخزينة تشمل 0.352بليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق استخدمت لتخفيف أعباء الديون العراقية

أثر التغيرات في التمويل

كما فعلت وزارة الخارجية في كل واحد من تقارير الجزء 2207 التي أصدرتها فقد قامت مرة أخرى بإبلاغ الكونغرس في تموز/يوليو 2005 أنها ستعيد تخصيص دولارات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتتلاءم مع متطلبات المهام المتغيرة، وبالرغم من أن المرونة في التعامل مع بيئة غير مستقرة ضرورية فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مهتم بمعرفة أثر التغير في الاتجاه في وسط مشروع كبير، فالأموال التي صرفت على التخطيط والتعاقد والأنشطة التحضيرية الأخرى المتعلقة بمشاريع ألغيت أو غيرت لا يمكن عادة استرجاعها، وقبل اتباع التغييرات يجب على المخططين وزن الوقت اللازم لتصميم برامج جديدة ومنح عقود جديدة أو أوامر عمل مقابل أهداف سياسة أخرى – بما في ذلك الحصول على أموال تتدفق للشعب العراقي.

بينت وزارة الخارجية في تقرير الجزء 2207 الصادر عنها أن "تنفيذ التغيرات في البرامج للربع الأخير كانت بطيئة"، ويبدو أن بعض المبادرات التي أوجدتها هذه التغييرات قد لا تكون جاهزة للتنفيذ بشكل كامل لعدة أشهر أخرى، ويتساءل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما إذا كانت هذه التغييرات في التمويل تصل إلى نقطة تناقص العوائد، وما إذا كانت المشاريع التي سيتم إنشاؤها لإعادة المخصصات المستقبلية ستنتهي متأخرة جداً وتوفر القليل جداً من الأموال بحيث لا تستحق القيام بها. يلخص الجدول 2-1 التغيرات الرئيسية في تمويل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

التغيرات الرئيسية في تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما هي في 5 يوليو (تموز) 2005 (بملايين الدولارات)		
التاريخ	المبلغ	قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المتأثرة
أيلول/سبتمبر 2004	3460	انخفاض قطاعات المياه والكهرباء. تزايد قطاعات الأمن، العدل، التعليم، وتنمية القطاع الخاص
كانون الأول/ديسمبر 2004	457	إعادة تخصيص (توزيع) القطاع الكهربائي. إصلاح الدمار الذي خلفته حرب الفلوجة، مدينة الصدر، النجف، وسامراء
آذار/مارس2004	832	خلق فرص العمل، العمليات ولصيانة المياه، الطاقة، الكهرباء، النفط، ونمو التكلفة من قبل المتعهدون
تموز/يوليو 2004	255	إعادة تخصيص تشكيل لجان تطوير إعادة إعمار المناطق، تدريب قوات الأمن، ودعم الانتخابات
المجموع	**5004**	
ملاحظة: لم يتم مراجعة أو تدقيق هذه المعلومات رسميا		

الجدول 2-1

إن محاولة تحقيق الوفورات في التكلفة لإعادة تخصيص الأموال من المشاريع النشطة يمكن أن ينجم عنه عدم كفاءة، فعلى سبيل المثال وجد تقرير مبدئي قام به المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمشروع مياه – وهو قطاع تلقى حوالي 3 بليون دولار من إعادة المخصصات – أنه بسبب تقليص النطاق فإن المشروع لن يزيد كمية المياه التي يوفرها الموقع أو يحسن نوعية المياه إلى المستويات الصالحة للشرب، علاوة على ذلك وجد التقييم أن التصميم لم يكن مناسباً لإكمال مرفق معالجة مياه يعمل بشكل كامل[3].

توصلت عمليات التدقيق التي قامت بها وكالات أخرى إلى استنتاجات مشابهة، حيث بينت عملية تدقيق قامت بها يو أس أيد مؤخراً لمشاريع توليد الكهرباء – وهو قطاع آخر وضعت له إعادة مخصصات كبيرة – إن أحد المشاريع التي ألغيت لتوفير التكاليف لا زال يتحمل تكاليفاً مقدارها 69.4 مليون دولار بالرغم من أن القليل تم إنجازه[4].

إدارة البرامج

يشار بشكل منتظم إلى عمليات وأنظمة ومستندات وتدريب وأساليب رقابة داخلية غير مناسبة في تقارير الإشراف على إعادة إعمار العراق، وفي صميم العديد من هذه النتائج التي تم التوصل إليها هناك اهتمام من ناحية أن الإدارة ليست لديها أنظمة معلومات مناسبة لدعم اتخاذ القرارات بشأن المشاريع والعقود وتمويل إعادة إعمار العراق، وإذا لم توفر هذه الأنظمة بيانات موثوقة فإن الإدارة لا يمكنها اتخاذ قرارات فعالة مطلعة.

سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمراجعة هذه المواضيع والمواضيع الأخرى المتعلقة بإدارة البرامج بتعمق أكبر في منتدى قادم حول الدروس المستقاة، وأثناء ذلك يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء تدقيق لمراجعة نظم المعلومات التي تستخدمها وكالات إعادة الإعمار لتتبع البيانات الخاصة بالمشاريع.

نظم المعلومات ونظام البيانات

تطلب القانون العام 108-106 نشر نظم معلومات إدارية قادرة على إرضاء توقعات الكونغرس بالنسبة للتقارير. ما زال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمراً من خلال سلسلة من عمليات التدقيق في بحث ما إذا كانت هذه النظم تستطيع تقديم بيانات موثوقة للإدارة، وقد حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عدة مشاكل محتملة:

- تقارير غير دقيقة (أخطاء في إدخال البيانات وأساليب رقابة غير مناسبة).
- نظم معلومات متعددة في العراق لا يمكنها العمل بصورة متبادلة.
- فترات زمنية كبيرة قبل انعكاس التغيرات في أنظمة السجلات.
- عدم وجود تنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بإدارة البيانات.
- تعريفات غير موحدة للبيانات.

يبين الشكل 2-3 بالتفصيل النظم التي تستخدمها كل وكالة لإدارة العقود والمشاريع والإدارة المالية.

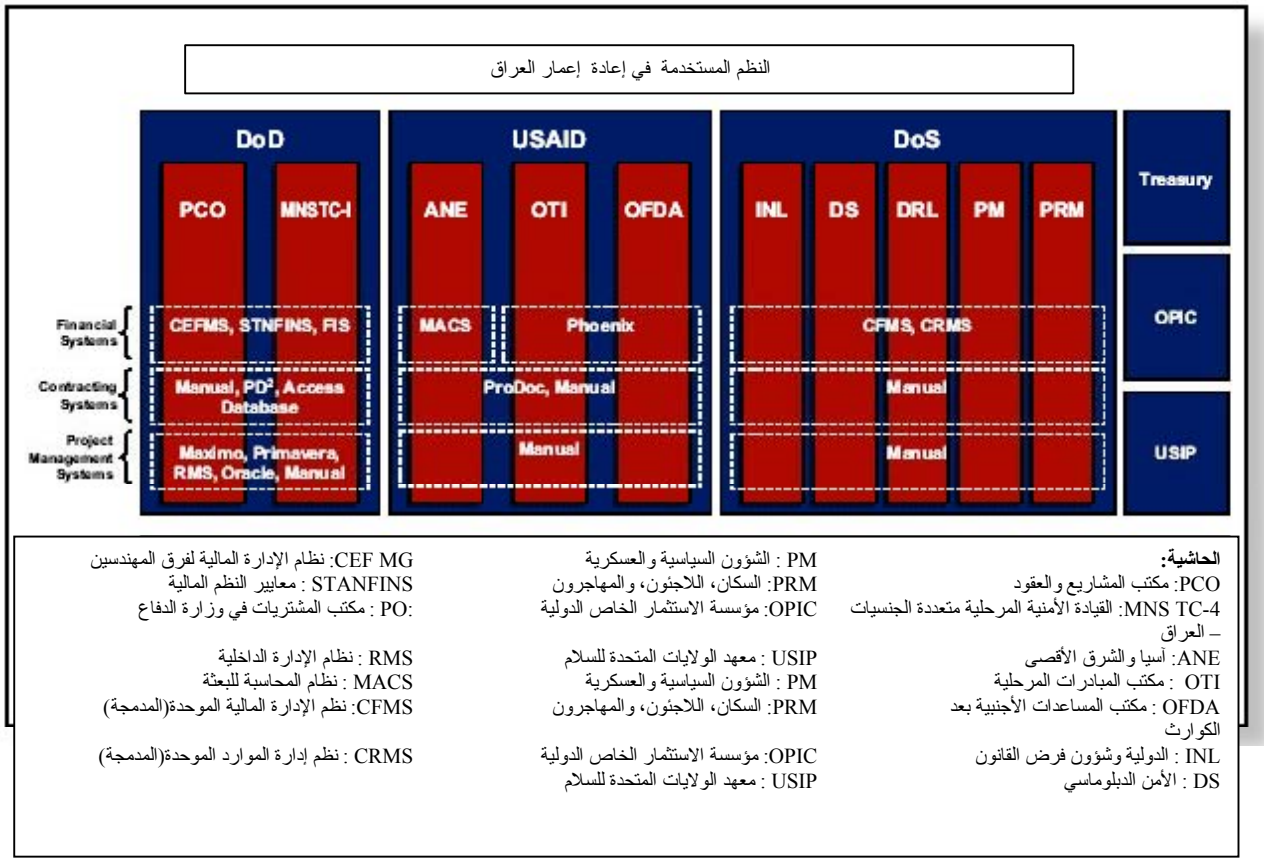

الحاشية:
PCO: مكتب المشاريع والعقود
MNS TC-4: القيادة الأمنية المرحلية متعددة الجنسيات – العراق
ANE: آسيا والشرق الأقصى
OTI : مكتب المبادرات المرحلية
OFDA : مكتب المساعدات الأجنبية بعد الكوارث
INL : الدولية وشؤون فرض القانون
DS : الأمن الدبلوماسي
PM : الشؤون السياسية والعسكرية
PRM: السكان، اللاجئون، والمهاجرون
OPIC: مؤسسة الاستثمار الخاص الدولية
USIP : معهد الولايات المتحدة للسلام
PM : الشؤون السياسية والعسكرية
PRM: السكان، اللاجئون، والمهاجرون
OPIC: مؤسسة الاستثمار الخاص الدولية
USIP : معهد الولايات المتحدة للسلام
CEF MG: نظام الإدارة المالية لفرق المهندسين
STANFINS : معايير النظم المالية
PO: : مكتب المشتريات في وزارة الدفاع
RMS : نظام الإدارة الداخلية
MACS : نظام المحاسبة للبعثة
CFMS: نظام الإدارة المالية الموحدة(المدمجة)
CRMS : نظم إدارة الموارد الموحدة(المدمجة)

لشكل 2-3

في عملية تدقيق تمت مؤخراً لتقديرات تكلفة الإنجاز أورد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مشاكل في النظم والبيانات على أنها المساهم الرئيسي في عدم توفر معلومات مكتملة وذات معنى، وأثناء التدقيق أشار مسؤولو إدارة البرامج إلى بيانات غير مكتملة لإدارة البرامج على أنها عائق لتطوير تقديرات تكلفة الإنجاز، كما أشار المسؤولون في مكتب المشاريع والعقود إلى أنه ابتداء من 31 آذار/مارس2005 من ضمن أكبر مشاريع البناء البالغ عددها 151 مشروعاً هناك فقط 67 مشروعاً (حوالي 2.4 بليون دولار) وضعت جداول خط قاعدة حقيقية وتكاليف مستهدفة لإدارة وتوقع التكاليف، أما المشاريع الباقية البالغ عددها 84 مشروعاً وقيمتها الإجمالية حوالي 2 بليون دولار فقد كانت مخططة، إلا أنها لم تضع برامج خط قاعدة حقيقية وتكاليف مستهدفة [5].

استجابة لهذا التدقيق أشارت الإدارة إلى الجهود الجارية لدمج الأنظمة المالية وأنظمة إدارة المشاريع، كما أشارت الإدارة إلى أن هذا الجهد كان صعباً، وأن هذه الصعوبة ساهمت في عدم القدرة على توفير بيانات تكلفة دقيقة.

إن الأنظمة المستخدمة لتتبع مشاريع إعادة الإعمار تبقى معتمدة إلى حدٍ كبير على إدخال البيانات يدوياً، والمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مهتم بأن تحافظ الأنظمة على نسخ مناسبة من التسجيلات اليدوية، كما أن التقييمات المبدئية للمشاريع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حددت مشاريعاً تم تقليص نطاقها، إلا أن تقدمها الذي ابلغ عنه في نظم البيانات لم يتم تحديثه أبداً لأن أرقام التقدم يتم إدخالها يدوياً بدلاً من ربطها مع علامات مميزة محددة للمشروع في النظام [6].

إن نشر وتشكيل نظم المعلومات الإدارية هو جهد معقد يستغرق عدة سنوات في وقت السلم، وإقامة هذا النظام بنجاح في منطقة حربية هو مهمة طموحة جداً، ونظراً للطبيعة المؤقتة لمشروع إعادة الإعمار فإن من الضروري أن تركز وكالات إعادة الإعمار على بناء أسلوب إدارة يكون سهلاً ويمكنه تقديم بيانات موثوقة بشكلٍ كافٍ لضمان إنجاز وتسليم المشاريع.

إدارة الامتلاك والعقود

إن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قلق من ناحية أن أساليب الرقابة الداخلية غير الكافية خلقت ظروفاً لسوء الإدارة وعدم الكفاءة وعدم الفاعلية في إدارة الامتلاك والعقود، فعلى سبيل المثال، أثناء فترة هذا التقرير أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعة لإدارة منح العقود مقابل رسوم، ويقصد بهذه الرسوم مكافأة للأداء الذي هو فوق المعدل، إلا انه في الحالات التي راجعها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لم تكن معايير تقييم المنح مقابل رسم محددة بشكل واضح، كما أن مؤشرات الأداء أو المصفوفات لم تكن محددة. إلى جانب ذلك لم توفر خطة المنح مقابل رسم دوافع للمقاولين لبذل أفضل الجهود لتحقيق أداء عالي المستوى [7]، وقد أظهرت مراجعات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالات أخرى من أساليب وإجراءات الرقابة غير المناسبة، فعلى سبيل المثال وجدت التقييمات المبدئية لمشاريع المياه أن مهندسي المشاريع الحكومية – الذين يستطيعون التحقق مما إذا كان العمل قد أنجز بالشكل المناسب – لم يشاركوا في اعتماد الفواتير [8].

وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك نواحي ضعف كبيرة في أساليب الرقابة الإدارية في إدارة عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وأثناء إجراء عملية تدقيق لإدارة العقود والتي لخصت في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الصادر في نيسان/أبريل 2005 حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عيوباً هامة في العمليات وأساليب الرقابة، بما في لك عدداً من ملفات العقود التي لم يمكن التوصل إلى مكانها، ونتيجة لذلك لم يكن هناك ضمان بأن بيانات ملف العقد:

- كانت متوفرة ومكملة ومتسقة وموثوقة.
- أو
- يمكن استخدامها بفاعلية لمتابعة وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة وإعمار العراق وتقديم التقارير حولها.

وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه بسبب نواحي الضعف هذه لم يكن هناك ضمان بعدم حدوث احتيال وهدر وسوء استخدام [9]، وقد أبلغت الإدارة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه المواضيع، ويتطلع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعة النتائج.

الموارد البشرية

أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن جهود إعادة إعمار العراق مستمرة في التعرض للإعاقة بسبب نسبة الدوران العالية للموظفين الرئيسيين والشواغر على مدى فترات مطولة في الوظائف الهامة، ولا يتم تمرير المعرفة المؤسسية بشكل منسق من قبل الموظفين المغادرين، والموظفون الجدد كثيراً ما يحتاجون إلى اطلاع واسع ومركز على الموارد ليصبحوا فعالين بشكل كامل في مراكزهم، والعوامل التالية تضاعف المشكلة:

- العديد من الوكالات لها دورات قصيرة للموظفين.
- كثيراً ما لا يكون للموظفين الموكلين بالمهام استمرارية مع من سبقهم أو من سيخلفهم، وعمليات التسليم ليست دائماً فعالة وفي بعض الحالات لا توجد عمليات تسليم.

إن هذه الدورة غير الكفوءة تفرض عبئاً كبيراً على الموظفين الباقين للمحافظة على الاستمرارية. أشارت مراجعات الإدارة الداخلية كذلك إلى هذه المسألة ضمن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، وتوحي بأنها تهدد الاستمرارية وتنفيذ المشاريع وتخلق علاقات حرجة مع موظفي الوزارات العراقية.

لمعالجة هذه المسألة الهامة سيركز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في منتدى الدروس المستقاة الأول على مواضيع الموارد البشرية، وسيعقد المنتدى في واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر 2005.

الأمن

ما زال توفير الأمن مستمراً في تحميل تكلفة عالية على إعادة إعمار العراق، حيث يتسبب في إبطاء جهود إعادة الإعمار وتقليص الأثر المحتمل لإعادة الإعمار. إن التهديدات المستمرة تتطلب إعادة توزيع الأموال من مشاريع إعادة الإعمار إلى الأمن، مما يخفض العدد المحتمل للمشاريع التي يمكن إنجازها. يقدر تقرير الجزء 2207 الصادر عن وزارة الخارجية أن تكاليف الأمن تبلغ 16% - 22% من إجمالي تكاليف مشاريع الإعمار في العراق، ويدرج التقرير كذلك مشاريع المياه والعناية الصحية والطرق/ الجسور/ البناء التي ألغيت لأن الأموال حولت إلى الأمن.

بالإضافة إلى تقليص الأموال المتوفرة لمشاريع البناء فإن تكاليف الأمن المرتفعة تزيد من تحدي تقدير تكاليف إنجاز المشاريع، وقد أبلغت إدارة المشاريع والعقود أنه ابتداء من 31 آذار/مارس2005 ارتفعت التكلفة التقديرية لأمن المشاريع من الخط الأساسي الأصلي البالغ 1.2 بليون دولار إلى أكثر من 2 بليون دولار[10]، ويعتقد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن التكاليف الفعلية (مثال ذلك التأخيرات التي تسببها مشاكل الأمن وارتفاع مستويات القوات إلى أكثر مما هو متوقع) أعلى من ذلك إلى حدٍ كبير.

للحصول على مزيد من المعلومات حول مواضيع الأمن والتأمين أنظر الجزء 3.

وضع تمويل إعادة الإعمار

يتطلب القانون العام 108-106 كما هو معدل أن يصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقاريراً حول الإشراف ومحاسبة الالتزامات والمصروفات المالية المستخدمة لإعادة إعمار العراق، والمصادر الثلاثة الرئيسية المستخدمة لذلك هي الأموال الأميركية المخصصة وأموال المانحين والأموال العراقية:

- الأموال الأميركية المخصصة: 30.000 بليون دولار
- الأموال العراقية: 32.75 بليون دولار، بشكل رئيسي لعمل الحكومة العراقية.
- أموال المانحين: 17.34 بليون دولار.

في 30 حزيران/يونيو 2005 تم التعهد بحوالي 32.62 بليون دولار من الأموال الأميركية وأموال المانحين الدوليين لإعادة إعمار العراق (باستثناء الدعم الثنائي والمساعدة الإنسانية)، وهناك مبلغ يقدر بحوالي 32.75 بليون دولار من الأموال العراقية متوفر لعمل الحكومة العراقية. يبين الشكل 2-4 ملخصاً للمعلومات الخاصة بمصادر التمويل لإعادة إعمار العراق في 30 حزيران/يونيو 2005.

الشكل 2-4

يقدم هذا الجزء محاسبة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. للحصول على تفاصيل للأموال الأميركية المخصصة الأخرى وأموال المانحين والأموال العراقية أنظر الملاحق د، هـ، و.

أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 108-106

في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 قدم القانون العام 108-106 مبلغ 18.4 بليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتلبية الاحتياجات المكثفة لإعادة إعمار العراق المحددة في صيف وخريف عام 2003، ويتطلب القانون تحديد إجمالي تمويل محدد لمساعدة القطاعات مع تحديدات لتحويل الأموال بين القطاعات بدون إبلاغ الكونغرس، أو في حالة التعديلات الأكبر بدون موافقة الكونغرس. يحدد القانون كذلك الأموال الموزعة على خمس وزارات أو وكالات: وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (يو اس أيد) ووزارة الخزينة ووزارة الخدمات الصحية والإنسانية.

في 6 تموز/يوليو 2005 كانت المبالغ الإجمالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما يلي:

- 17.66 بليون دولار (95.76%) تم توزيعها.
- 16.66 بليون دولار (90.37%) تم التعهد بها.
- 13.80 بليون دولار (74.86%) تم الالتزام بها.
- 6.48 بليون دولار (35.14%) تم صرفها.

يبين الشكل 2-5 إجمالي المبالغ الحالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

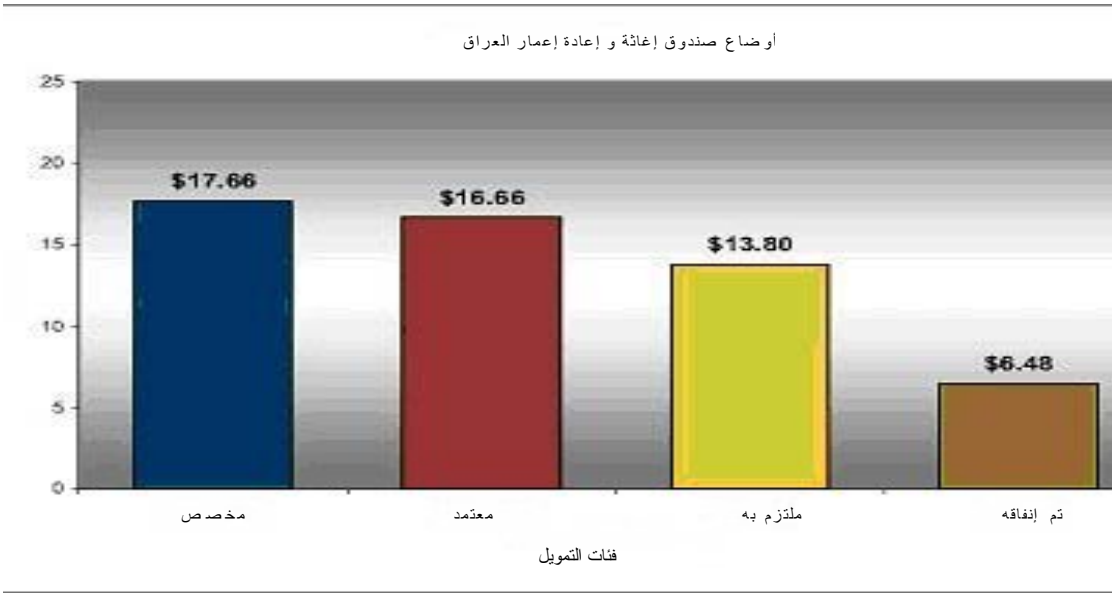

الشكل 2-5

من ضمن الأموال البالغة 17.66 بليون دولار التي تم تخصصيها تم تخصيص ما يزيد قليلاً عن 10 بليون دولار لمشاريع البناء، وتخصيص 6 بليون دولار لمشاريع غير متعلقة بالبناء، وتخصيص مبلغ 0.9 بليون دولار لبناء الديمقراطية.

قام مكتب الإدارة والموازنة بتخصيص الأموال التالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق:

- وزارة الدفاع 12.98 بليون دولار (70.39% من الإجمالي البالغ 18.439 بليون دولار).
- يو أس أيد 3.10 بليون دولار (16.81%).
- وزارة الخارجية 1.20 بليون دولار (6.51%).
- الخزينة 390 مليون دولار (2.12%) (بما في ذلك 352.7 مليون دولار لتخفيف الدين العراقي).
- المعهد الأميركي للسلام 10 مليون دولار (0.05).

يبين الشكل 2-6 كيفية تخصيص مكتب الإدارة والموازنة لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

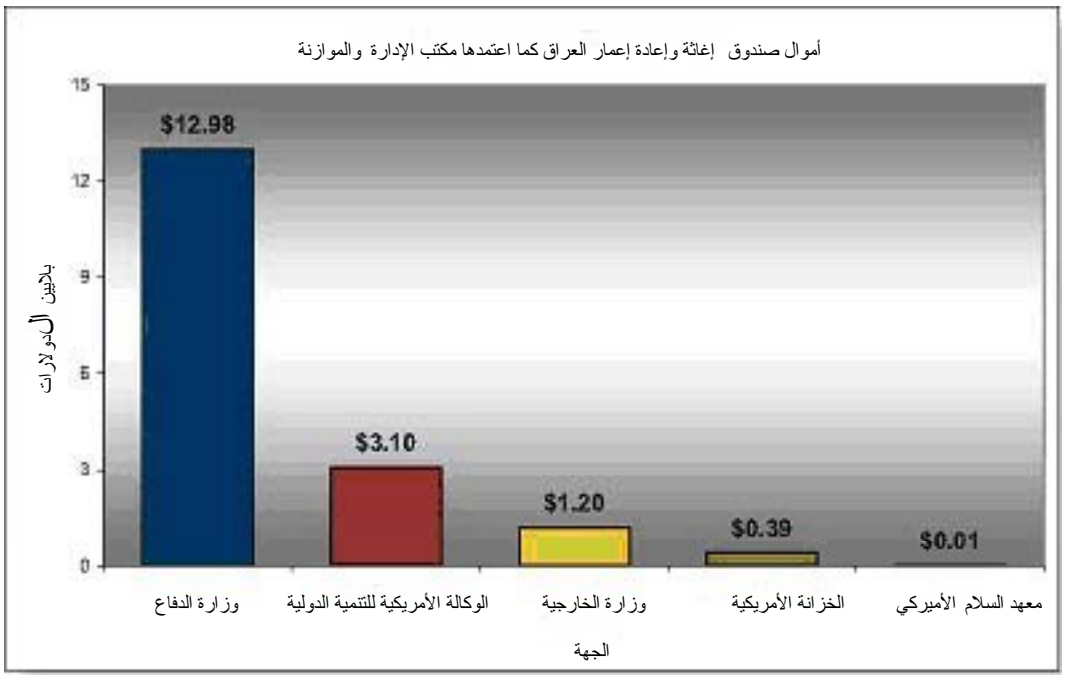

الشكل 2-6

يبين الجدول 2-2 وضع التمويل الحالي لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مع التعهدات والالتزامات والمصروفات المقابلة.

يبين الملحق د بالتفصيل مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب الوكالة.

أوضاع برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما في 6 تموز/يوليو 2005 (بملايين الدولارات)					
القطاع	**خطة الإنفاق حسب التقرير 2207**	**مخصص**	**معتمد**	**ملتزم به**	**تم إنفاقه**
الأمن وتطبيق القانون	5035.6	5035.6	4907.8	4476.4	2853.6
قطاع الكهرباء	4308.2	4057.6	3687.1	2702.5	1257.6
الموارد المائية والصرف الصحي	2156.7	1829.2	1753.7	1366.5	216.4
العدل، الأمن العام، المجتمع المدني	2129.5	2129.5	2001.6	1821.4	828.4
البنية التحتية النفطية	1723.0	1723.0	1599.8	1126.6	360.6
تنمية عملية التوظيف في القطاع الخاص	860.3	840.3	834.3	817.5	475.3
الرعاية الصحية	786.0	786.0	716.7	570.1	128.0
مشاريع النقل والاتصالات	509.0	508.5	480.1	379.6	113.1
التعليم، اللاجئون، حقوق الإنسان، وإدارة الحكم	363.0	363.0	324.2	303.8	111.2
الطرق، الجسور، والإنشاءات	355.2	355.2	329.9	209.6	106.6
المصاريف الإدارية (ب)	213.0	29.0	29.0	29.0	29.0
المجموع حسب القطاع	**18439.5**	**17656.9**	**16664.2**	**13803.2**	**6479.8**
الإنشاءات		10409.9	9746.5	7591.2	2907.5
غير الإنشاءات		6341.7	6032.8	5361.7	3112.7
الديمقراطية		905.3	884.9	850.3	459.6
المجموع حسب البرنامج (جـ)	**18439.5**	**17656.9**	**16664.2**	**5361.7**	**6479.8**

ملاحظة: لم يتم مراجعة أو تدقيق المعلومات رسميا.
أ- هذه الأرقام مأخوذة من: النشرة التحديثية الأسبوعية عن العراق الصادرة عن وزارة الخارجية بتاريخ 6 تموز (يوليو) 2005
ب- تتضمن 184 مليون دولار إضافية مخصصة من خلال 632(أ) لحساب مكتب DECP بوزارة الخارجية في حزيران (يونيو) 2005 لمتابعة التكاليف التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة (انظر الملحق جـ). وقد أشار مكتب الإدارة والموازنة إلى أن هذا التعديل المحاسبي سوف يتم نقله إلى جميع الأعمدة في الجدول.
ج_ تغييرات إعادة التخصيص التي أجراها مكتب الإدارة والموازنة بتاريخ 5 تموز (يوليو) 2005 غير مشمولة في هذه الأرقام.

الجدول 2-2

التغيرات في صرف صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

منذ شهر أيلول/سبتمبر 2004 حدث عدد من حالات جهود إعادة التخصيص الرئيسية، ففي أيلول/سبتمبر 2004 حولت أول إعادة تخصيص رئيسية مبلغ 1.94 بليون دولار من قطاع المياه والصرف الصحي العامة ومبلغ 1.07 بليون دولار من قطاع الكهرباء إلى قطاع الأمن (1.8 بليون دولار)، وقطاع العدل (461 مليون دولار) وقطاع التعليم (80 مليون دولار) وقطاع تطوير التوظيف الخاص (660 مليون دولار)، وتم إعادة تخصيص مبلغ إضافي مقداره 450 مليون دولار بكامله ضمن قطاع النفط.

في كانون الأول/ديسمبر 2004 أعيد تخصيص مبلغ إضافي مقداره 457 مليون دولار لمواجهة الاحتياجات الطارئة في قطاع الكهرباء (211 مليون دولار) ولتوفير إعادة إعمار وإعادة تأهيل للتلف الذي حدث بعد المعارك في مدينة الصدر والنجف وسامراء والفلوجة (246 مليون دولار)، وفي آذار/مارس2005 أعيد تخصيص مبلغ إضافي مقداره 832 مليون دولار للمبادرات الإدارية، وتشمل المبادرات الإدارية أموالاً لبرامج العمليات والصيانة في مختلف معامل الطاقة والمياه والعمل العاجل في قطاعي الكهرباء والنفط والزيادة في التكلفة التي تحملها متعهدو التصميم والبناء. يعيد تقرير الجزء 2207 الصادر عن وزارة الخارجية في شهر تموز/يوليو تخصيص مبلغ 255 مليون دولار إلى لجان تطوير إعادة الإعمار الريفي وقوات الأمن ودعم الانتخابات.

المصروفات التشغيلية

بموجب القانون العام 108-106 كما هو معدل يطلب من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقديم تقارير حول المعلومات الخاصة بالمصروفات التشغيلية التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لوكالات أو وزارات الحكومة الأميركية المشاركة في إعادة إعمار العراق. يبين الجدول 2-3 وضع الأموال التشغيلية المأخوذة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لكل وكالة مع ملاحظة حول الأنشطة التشغيلية في العراق. يمكن فقط تقديم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة الخزينة والوكالة الأميركية للتنمية الدولي (يو أس أيد) ووزارة الخدمات الصحية والإنسانية، ولذلك فإن أية منظمة مدرجة خارج هذه الوزارات والوكالات تستلم الأموال فقط من خلال واحدة من هذه المنظمات الخمس ولا يشمل هذا الجدول المصروفات التشغيلية المباشرة للبعثة. منذ إنشاء البعثة الأميركية إلى العراق وتحويل السلطة إلى الحكم في 28 حزيران/يونيو 2004 استلمت مختلف المجموعات المشاركة في إعادة إعمار العراق الدعم من موازنة البعثة الأميركية للعراق، وهذا الدعم هو خارج متطلبات تقديم التقارير للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

مصاريف التشغيل التي يمولها وكالة معينة تابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما في 30 حزيران/يونيو 2005 (بملايين الدولارات)

الوكالة	السنة المالية 2005 مخصص	السنة المالية 2005 ملتزم به	السنة المالية 2005 مصروف	السنة المالية 2004 موزع	السنة المالية 2004 ملتزم به	السنة المالية 2004 مصروف
وزارة الدفاع (أ)	10235	10235	98362	15054	15054	52617
USACE	0.043	0.040	0.432 (ب)	12.58	9.33	6.41
وزارة الخزانة	0	0	0	0.78	.00	0.20
وزارة الأمن الوطني	2950	2483	2483	-	-	-
وزارة العدل (ج)	0	48584	9101	146037	76426	44985
وزارة الخارجية (د)	NA	3528	1579	NA	2826	2290
وزارة الصحة والخدمات الإنسانية	0	0	0	0	0	0
وزارة النقل	0	0	0	0	0	0
وزارة التجارة	0	0	0	0	0	0
وزارة العمل	0	0	0	0	0	0
وزارة الزراعة	0	0	0	0	0	0
	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2 مخصص	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2 ملتزم به	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2 مصروف	**صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-1** موزع	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-1 ملتزم به	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-1 مصروف
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	15300	12903	7751	**3867**	3865	3686

ملاحظة: هذه البيانات كما تم استلامها من قبل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ولم يتم مراجعتها، تأكيدها، أو تدقيقها رسميا. لا مصاريف التشغيل لا تشمل مصاريف التشغيل المباشرة للبعثة.

أ- مصاريف التشغيل للسنة المالية 2005 لوزارة الدفاع هي مصاريف إعادة تأهيل أبنية، وسيتم إعادة تصنيفها كموجودات إعادة البناء بحلول عام 2007.

ب- تشمل مصروفات السنة المالية 2005 أموال مدفوعة من موازنة السنة المالية 2004 الملتزم بها.

ج – قدمت وزارة العدل تقريرا عن عدم وجود أموال في الأعمدة الخاصة بالسنة المالية 2004.

ت- الأرقام متوفرة فقط لوزارة الخارجية (INL) والأرقام المخصصة غير متوفرة.

د- أصدرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية معلومات حسب نوع التمويل وليس حسب السنة المالية.

الجدول 2-3

عندما بدأت البعثة الأميركية إلى العراق في العمل واستلم مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بعض مهام سلطة الائتلاف المؤقتة تم تحويل 105.75 مليون دولار من مخصص القانون العام 108-106 لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى وزارة الخارجية لتمويل هذه المشاريع وقد تم إدخال وضع هذه الأموال المحولة في الجدول 2-4 الذي هو تحديث لوضع هذه الأموال في حزيران/يونيو 2005. فوض الكونغرس كذلك تمويل عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة – المفتش العام (الآن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق) بمبلغ 75 مليون دولار من مخصصات العمليات والصيانة للدفاع لعام 2004.

أوضاع الأموال التكميلية لإعادة إعمار العراق بموجب القانون رقم العام 108-106 بتاريخ 6 تموز (يوليو) 2005 (بملايين الدولارات)

المصدر	مخصص	موزع	تم التعهد به	ملتزم به	مصروف
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-2	18439.5	17656.9	16664.2	13803.2	6479.8
عمليات سلطة الإئتلاف المؤقتة (ب)	7688	7688	7688	7676	6948
مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (أ،ب)	129.5	129.5	105.6	105.6	90.4
مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (ب)	75.0	75.0	75.0	29.6	20.2
المجموع	**19412.8**	**18630.2**	**17613.6**	**14706.0**	**7285.2**

ملاحظة: البيانات لم يتم مراجعتها أو تدقيقها رسمياً.
أ- الأرقام هي كما في 30 حزيران (يونيو) 2005.
ب- تشمل 23.8 مليون دولار موزعة لأغراض التقدير.

الجدول 2-4

قياس النتائج

هناك القليل من المصفوفات التي أبلغت عنها وكالات إعادة الإعمار، وهذه عادة مصفوفات كمية، والمصفوفات الكمية كثيراً ما تكون مناسبة لتحليل التكاليف، إلا أن التقارير الدورية كثيراً ما تغطي المعلومات خلال فترة زمنية قصيرة فقط، وعند الإمكان يجب تقديم البيانات الكمية على مدى فترة زمنية مطولة لتوفير السياق التاريخي وإتاحة المجال أمام المراجعين لرؤية الاتجاهات.

بينما تساعد المعلومات الكمية بشكل ما في فهم سلع مثل النفط أو الكهرباء فإنها لا توفر معلومات مناسبة حول قطاعات أكثر تعقيداً مثل العناية الصحية أو العدل، ففي هذه القطاعات تعتبر المصفوفات الكمية التي تبلغ عن النوعية والوضع العامل والدوام والاستمرارية ضرورية لفهم القيم التي تحققها جهود إعادة الإعمار.

تقوم وكالات إعادة الإعمار بجمع بعض البيانات حول المشاريع المرسومة وحول تقديرات أثر المشاريع المنجزة، إلا أنها تبلغ عن ذلك فقط لمدراء منظمات إعادة الإعمار. إن التفاصيل المضافة والسياق التاريخي في التقارير الملخصة مثل تقارير وضع العراق الأسبوعي الصادرة عن وزارة الخارجية سيوفر دليلاً أكثر فائدة للتقدم الأسبوعي في إعادة الإعمار.

للمساعدة في إكمال صورة الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق يتبع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بعض المصفوفات الرئيسية على مدى الوقت ويقدمها في سياقها التاريخي في التقارير الفصلية، ولم تتم أية محاولة للتحقق من البيانات في هذا الوقت.

بيانات التوظيف

في تقارير وضع العراق الأسبوعي الصادرة عن وزارة الخارجية تقوم الوزارة بالإبلاغ عن عدد العراقيين الذين يتم تعيينهم في مشاريع تديرها الحكومة الأميركية، وهذه التقارير توفر بشكل نموذجي البيانات للأسبوع الجاري، وتتم مقارنة هذه البيانات مع بيانات الأسبوع السابق. ملخص الشكل 2-7 هذه التقارير الأسبوعية لتوظيف العراقيين ابتداء من آب/أغسطس 2004.

أثناء شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2005 انخفض عدد العراقيين المستخدمين في مشاريع الحكومة الأميركية من أعلى مستوى بلغه، وهو يزيد عن 170000 في أواسط أيار/مايو، على أنه ابتداء من حزيران/يونيو 2005 بدأ عدد العراقيين المستخدمين في الزيادة حيث بلغ مستوى عالٍ مقداره 180173، وهذا يعكس التوظيف فقط في مشاريع الحكومة الأميركية، ولا يتعرض للوظائف المرتبطة بالمشاريع الأميركية المحولة إلى الوزارات العراقية.

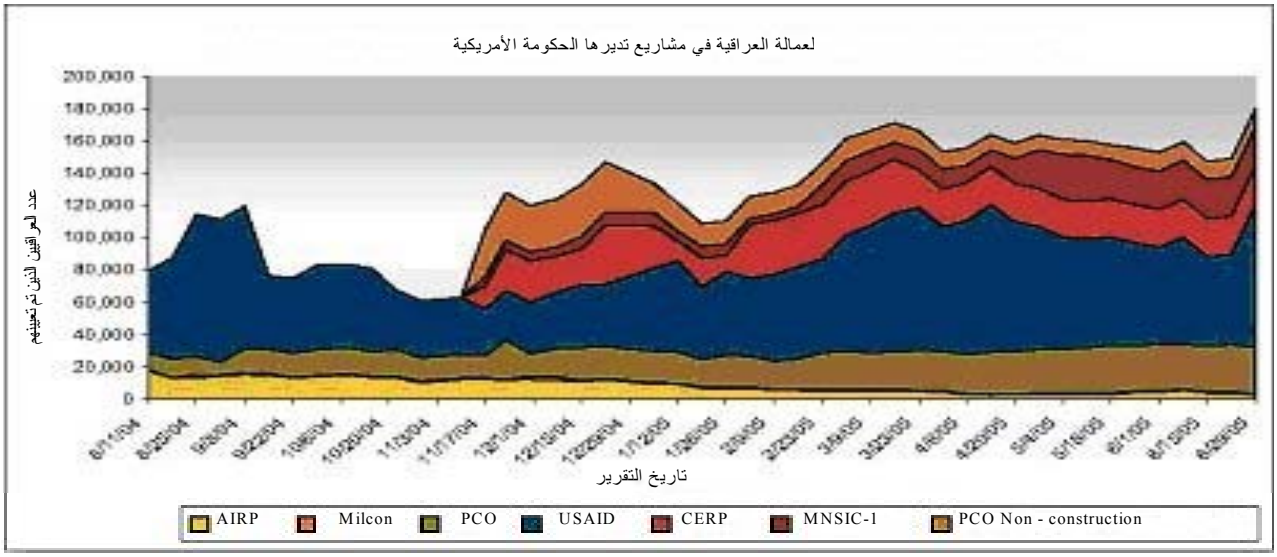

الشكل 2-7

النفط

أثناء فترة هذا التقرير استمر إنتاج النفط الخام العراقي بالانخفاض إلى أقل قليلاً من 2.5 مليون برميل في اليوم، وهو الهدف الذي حددته وزارة النفط العراقية، وحسب تقارير وضع العراق الأسبوعي الصادرة عن وزارة الخارجية بقي الإنتاج مستقراً حيث بلغ ما يقارب 2.1 مليون برميل في اليوم حتى شهر حزيران/يونيو 2005 يبين الشكل 2-8 معدل إنتاج النفط العراقي الأسبوعي منذ بداية عام 2004.

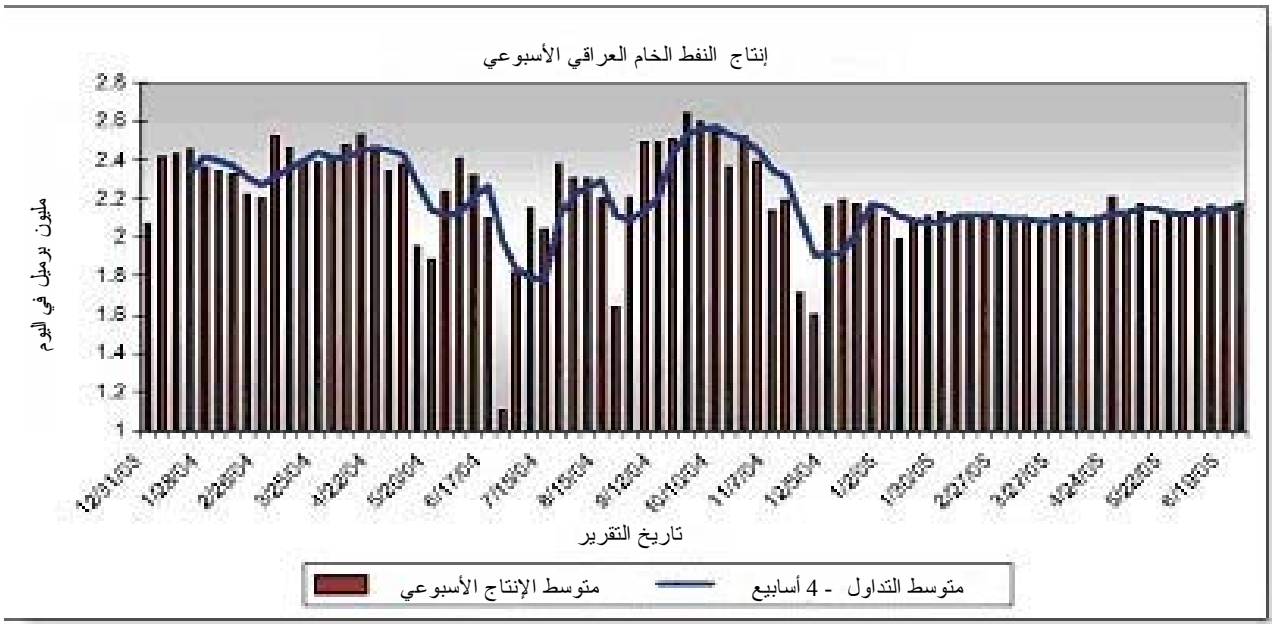

الشكل 2-8

صادرات النفط الخام

إن تصدير النفط الخام هو أحد المصادر الرئيسية للدخل في العراق، وقد بقيت أرقام صادرات النفط الخام قريبة من مستوى فترة التقرير السابق - حوالي 1.3 مليون برميل في اليوم – حسب تقارير وضع العراق الأسبوعي الصادرة عن وزارة الخارجية.
انخفضت الإيرادات قليلاً من بداية الربع إلى نهايته حيث بلغت 1.58 بليون دولار لشهر حزيران/يونيو 2005.
يبين الشكل 2-9 حجم صادرات النفط الخام للعراق والإيرادات منذ حزيران/يونيو 2003.

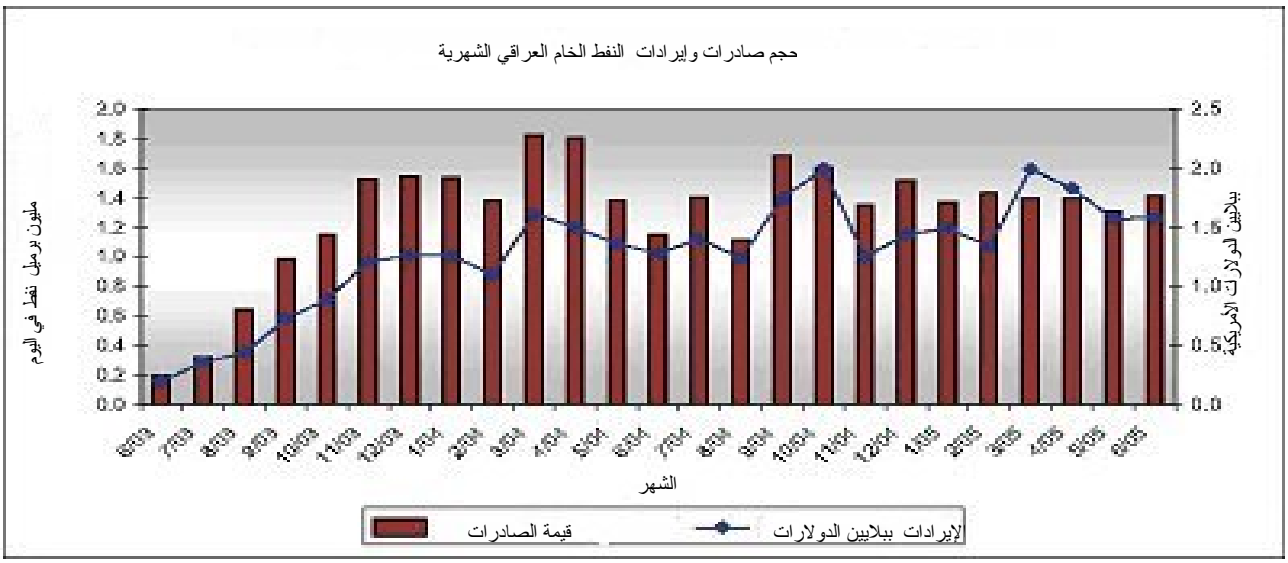

الشكل 2-9

إمدادات البترول المكررة

قبل أن يمكن حرق النفط بكفاءة يجب تكريره، ومنذ وقت قصير بعد الحرب تقوم منظمات إعادة الإعمار بتقديم التقارير حول إنتاج العراق من منتجات البترول المكررة مثل البنزين والديزل والكيروسين وغاز البروبان المسال، وأثناء فترة هذا التقرير أظهر البترول المكرر بعض التقلبات، ولكن كمعدل بقي مستوى الإنتاج بدون تغيير يبين الشكلان 2-10، 2-11 الأرقام الأسبوعية لإمدادات العراق من المنتجات المكررة كما وردت في تقارير وضع العراق الأسبوعي.

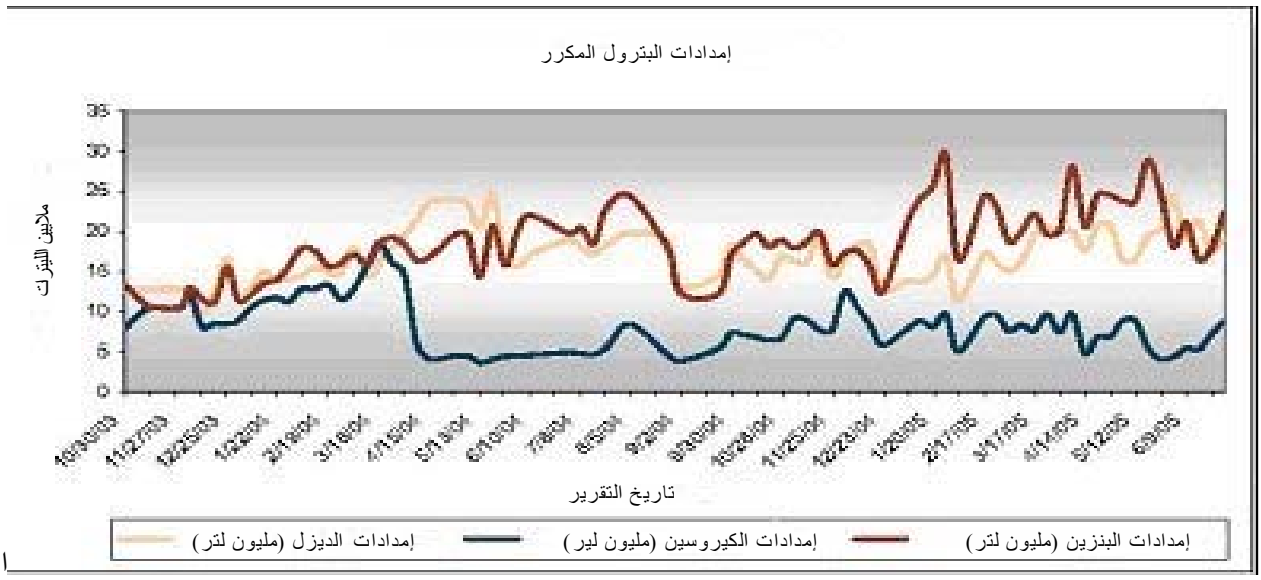

الشكل 2-10

الشكل 2-11

مخزونات البترول المكررة

إلى جانب قيام منظمات إعادة الإعمار بتتبع إمدادات منتجات النفط المكررة قامت هذه المنظمات بإصدار التقارير حول مستويات مخزونات منتجات البترول المكررة العراقية، والهدف من ذلك هو المحافظة على إمدادات لمدة 15 يوماً على الأقل لكافة المنتجات المكررة عند أعلى معدلات الاستهلاك، وأثناء فترة هذا التقرير حققت المنتجات الأربعة مستويات أعلى من شهر آذار/مارس2005 ، بينما اجتاز غاز البروبان المسال هدف الخمسة عشر يوماً عند مستوى مخزون لسبعة عشر يوماً. يبين الشكل 2-12 الأرقام الشهرية لمخزونات العراق من البترول المكرر كما ورد في تقارير وضع العراق الأسبوعي.

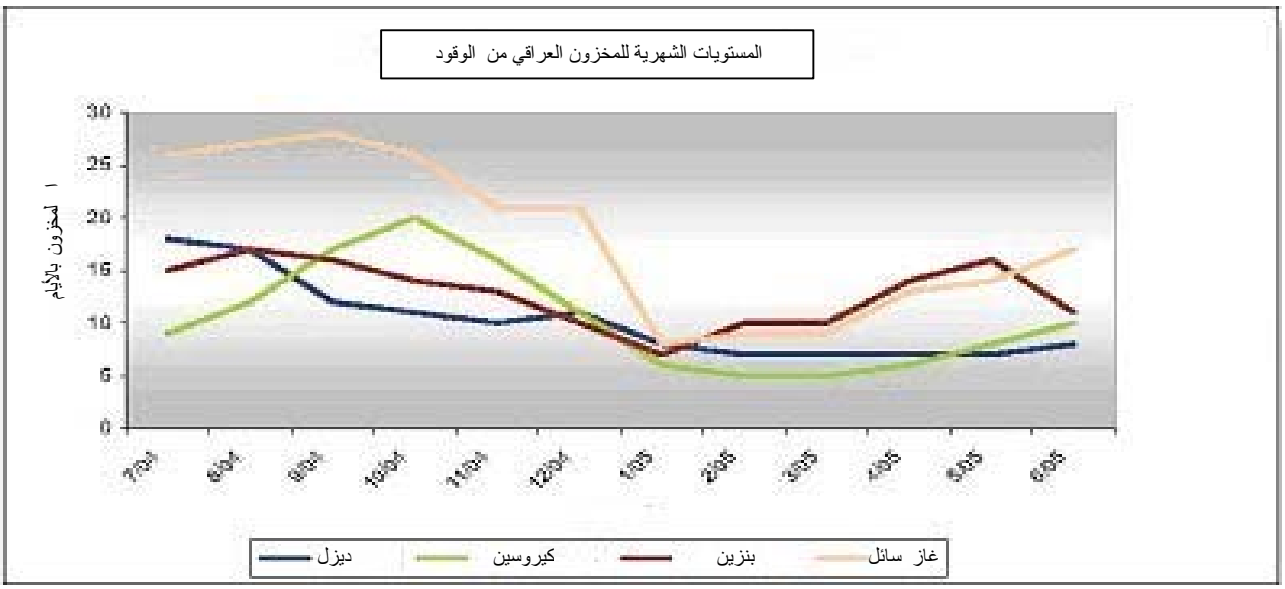

الشكل 2-12

الكهرباء

تبقى إمدادات الكهرباء مقيدة بسبب عدم توفر طاقة التوليد والنقص في المحروقات في معامل التوليد ونظام توزيع ضعيف وبنية تحتية أضعف وأكثر تداعياً إلى حدٍ كبير مما هو مقدر أصلاً. زاد حمل الكهرباء الذي تزوده الشبكة عن مستويات ما قبل الحرب البالغة 95000 ميجا واط في الساعة ووصل إلى مستوى مرتفع لم يبلغه من قبل وهو 108200 ميجا واط في الساعة في حزيران/يونيو 2005 حسب تقارير وضع العراق الأسبوعي الصادرة عن وزارة الخارجية. بلغ أعلى معدل لمستوى التوليد اليومي حوالي 4300 ميجا واط خلال فترة هذا التقرير ووصل إلى مستوى مرتفع مقداره 4888 ميجا واط في حزيران/يونيو 2005. يبين الشكل 2-13 إنتاج الكهرباء بالميجاواط وحمل الكهرباء المزود بالميجاواط في الساعة.

الشكل 2-13

الاتصالات

استمر استخدام الاتصالات المبلغ عنه في تقارير وكالات إعادة الإعمار منذ نهاية الحرب بالزيادة بشكل ثابت، وقد أظهرت خدمة الهاتف اللاسلكي أكبر المكاسب، ولها الآن قاعدة مشتركين يبلغ عددهم أكثر من 2600000 مشترك، وزادت خدمة الخطوط الأرضية بسرعة اقل كثيراً مضيفة حوالي 15000 مشترك منذ فترة آخر تقرير إلى مستوى مرتفع لم تبلغه من قبل وهو 997675 مشتركا. يبين الشكل 2-14 لقطات أسبوعية لأعداد المشتركين في الاتصالات الواردة في تقرير وضع العراق الأسبوعي منذ شهر شباط/فبراير 2004.

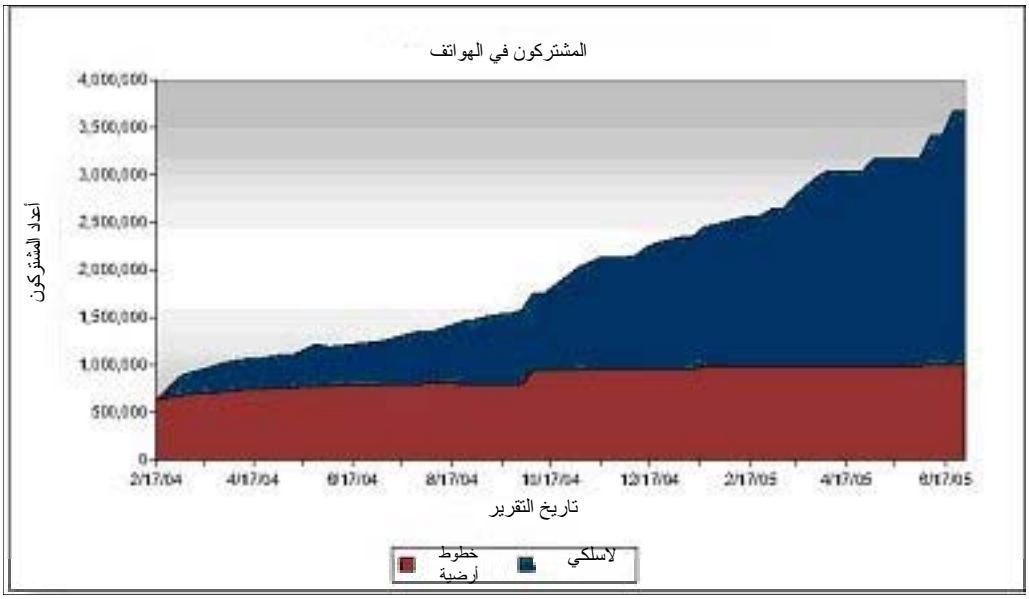

الشكل 2-14

تدريب قوات الأمن العراقية

إن قوات أمن عراقية مدربة ومجهزة بشكل جيد ستقوم بدور أساسي في تحقيق أهداف العراق في تحقيق الاستقرار. تنقسم قوات الأمن العراقية إلى قوات أمن تابعة لوزارة الداخلية وقوات أمن تابعة لوزارة الدفاع، وتشمل قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية الشرطة ووحدات تنفيذ الحدود التي تشكل أكثر من 90% من جميع قوات وزارة الداخلية حسب تقارير وضع العراق الأسبوعي الصادرة عن وزارة الخارجية. يشكل الجيش وقوة التدخل ووحدات الحرس الجمهوري السابقة أكثر من 95% من جميع أفراد الأمن التابعين لوزارة الدفاع.

زاد عدد أفراد الأمن العراقيين المدربين والمجهزين بشكل ثابت حيث وصل إلى مستوى مرتفع لم يبلغه من قبل وهو 169812 في حزيران/يونيو 2005 حسب تقارير وضع العراق الأسبوعي الصادرة عن وزارة الخارجية، وهذه الزيادة هي أكثر من 48% منذ شهر كانون الأول/ديسمبر 2004 عندما كان إجمالي عدد أفراد الأمن المدربين والمجهزين 114338. يبين الشكل 2-15 التقدم الأسبوعي لأفراد قوات الأمن العراقية كما ورد في تقارير وضع العراق الأسبوعي منذ شهر كانون الأول/ديسمبر 2004.

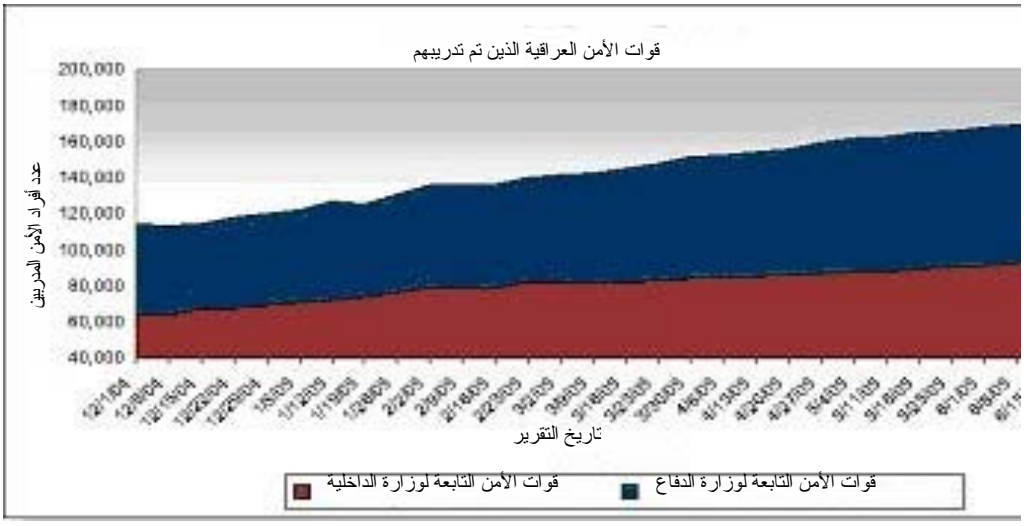

الشكل 2-15

تحديث أسلوب إعادة الإعمار العراقي الأميركي

خلال هذا الربع تم تعيين السفير زالماي خليل زاد سفيراً جديداً في العراق، وعندما كان سفيراً في أفغانستان قاد خليل زاد جهود إعادة الإعمار في ذلك البلد. يشمل أسلوبه المبين في منصبه الجديد مشاركة واسعة للقيادة العراقية، خاصة أثناء صياغة دستور قومي موحد خلال فصل الخريف [11]، كما انه يتحرك نحو تحقيق اللامركزية لأنشطة إعادة الإعمار وجعل المخططين العراقيين يشاركون بشكل أكبر في هذه العملية.

كجزء من التأكيد على المدخلات الإقليمية طلبت السفارة الأميركية في العراق من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المساعدة في مبادرة لجنة تطوير إعادة الإعمار الريفي بصفته مستشاراً لفريق الدعم الريفي. تم تطوير هذه المبادرة لتشجيع تفاعل أكبر بين المسؤولين الحكوميين العراقيين والتركيز على المجتمعات والحكم المحلي، وبينما تسير هذه المبادرة نحو الأمام سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتقديم المشورة بشأن مواضيع المسؤولية والرقابة الإدارية.

أعلن وزير التخطيط برهام صالح مؤخراً عدداً من المبادرات الجديدة التي تكمل هذا الأسلوب من قبل السفارة الأميركية في العراق، وتشير هذه المبادرات الجديدة إلى التزام بتطوير استراتيجية تنمية قومية [12]، وهذه الاستراتيجية التي قدمت إلى مؤتمر منح العراق الذي عقد في الأردن في تموز/يوليو 2005 هي إطار يغطي إعادة الإعمار الحكومية وسياسة التنمية [13].

قراءات أخرى

لمزيد من التفاصيل حول أنشطة إعادة إعمار العراق أنظر تقرير الجزء 2207 الصادر عن وزارة الخارجية في تموز/يوليو 2005، ويمكن الاطلاع على هذا التقرير وتقارير الجزء 2207 ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر على
http://www.state.gov/p/nea/rls/rpt/2207/

تقارير الجزء 2207 حتى تموز/يوليو 2004 تمت أرشفتها من قبل مكتب الإدارة والموازنة على
http://www.whitehouse.gov/omb/legislative/

يمكن إيجاد تقارير وضع العراق الأسبوعي على الشبكة على: http://defendamerica.mil

تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولي (يو أس أيد) بإجراء تحديثاتها الأسبوعية لإعادة إعمار العراق على:
http://www.usaid.gov/iraq

يقوم مكتب المشاريع والعقود بإجراء تحديثاته لبدء البناء والتوظيف في العراق على:
http://www.rebuilding-iraq.net

تتوفر نسخ للمقابلات الصحفية للبنتاغون مع مسؤولي إعادة إعمار العراق على الشبكة على:
http://www.defenselink.mil/transcrips/

TREATMENT FACILITY INSPECTION – An engineer and auditor from a Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR) assessment team inspect a settling tank at a central Iraq water treatment plant.

تفتيش مرفق المعالجة – مهندس ومدقق من فريق التقييم التابع لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يفتشان حوض ترسيب في محطة لمعالجة المياه في وسط العراق.

الجزء الثالث
إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يتطلب القانون العام 108-106، كما هو معدل، أن يقدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقاريراً إلى الكونغرس كل ربع سنة حول تقدم الأنشطة، وهذا الجزء يقدم تحديثاً لما يلي:

- مهمة وواجبات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- عمليات تحقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- برنامج تقييم المشاريع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- الأنشطة والمبادرات الأخرى للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- الموقع على الشبكة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

مهمة وواجبات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هو خلف المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، والذي بدأ عملياته في أواخر يناير (كانون الثاني) 2004 بموجب القانون 108-106، وقد تم إعادة تسمية وتعديل صلاحيات المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القانون 108-375 في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

غطى إشراف المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة ما يلي:

- أنشطة سلطة الائتلاف المؤقتة.
- صندوق التنمية للعراق الذي شمل في منتصف عام 2004 حوالي 22 بليون دولار من إيرادات النفط العراقي، وكذلك الأموال المصادرة والممتلكة.
- صندوق إغاثة ولإعادة إعمار العراق البالغ 18.4 بليون دولار من أموال دافعي الضرائب الأميركيين.

عندما أعاد الكونغرس تسمية المفتش العام – سلطة الائتلاف المؤقتة ليصبح المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق احتفظت المنظمة بمعظم سلطة الإشراف العام، إلا أنها قلصت تفويض الإشراف فيما يتعلق بصندوق التنمية للعراق.

إن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منظمة فريدة ضمن مجتمع المفتش العام، وهو مسؤول مباشرة أمام وزيري الدفاع والخارجية، وكمنظمة مؤقتة مع استقلال من ناحية الموازنة ومهمة ذات تركيز ضيق يوفر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معظم الإشراف لصندوق لإغاثة وإعادة إعمار العراق، ويقوم بتقديم تقارير فصلية إلى الكونغرس حول المواضيع ونواحي القصور المتعلقة ببرامج وعمليات إعادة إعمار العراق، ويوصي بالإجراءات التصحيحية.

يلخص القانون العام 108-106 كما هو معدل بموجب القانون العام 108-375 وقانون المفتش العام لسنة 1978 مهام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- الإعداد للإجراء والإشراف المستقل والموضوعي لعمليات التدقيق والتحقيقات للبرامج والعمليات التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- الإعداد للقيادة المستقلة والموضوعية والتنسيق وتقديم التوصيات بشأن السياسات المصممة لتحسين الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في إدارة البرامج والعمليات الممولة بمبالغ مخصصة، أو خلافاً لذلك تتوفر لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- منع واكتشاف الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام.
- مراجعة التشريعات والأنظمة الحالية والمقترحة ذات العلاقة، وعمل التوصيات المناسبة.
- المحافظة على علاقات عمل فعالة مع الوكالات الفدرالية والتابعة للدولة والمحلية الحكومية والوحدات غير الحكومية فيما يتعلق بالمهام المطلوبة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- إعلام الكونغرس ووزيري الخارجية والدفاع بضرورة وسير الإجراءات التصحيحية.
- الامتثال لمعايير التدقيق للمراقب العام وتجنب الازدواجية في أنشطة مكتب المسؤولية الحكومية.
- الإبلاغ عن مخالفات القانون الفدرالي الجنائي إلى المدعي العام الأميركي، وتقديم التقارير حول المقاضاة والإدانات التي نجمت.
- الاحتفاظ بسجلات خاصة باستخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتسهيل عمليات التدقيق والتحقيقات المستقبلية الخاصة باستخدام هذه الأموال.
- تقديم تقارير (فصلية ونصف سنوية) إلى الكونغرس.

يتوفر التفويض القانوني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على: http://www.sigir.mil/laws.html.

الاتفاقات التشغيلية

في 6 حزيران/يونيو 2005 وقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مذكرة تفاهم مع وزير الجيش لضمان الأداء والإشراف الفعال على عمليات التدقيق والتحقيقات المتعلقة ببرامج ومشاريع الجيش الأميركي التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وتحدد مذكرة التفاهم هذه مجالات التنسيق والتعاون بين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ووزارة الجيش، كذلك تنشئ مجالات دعم للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ومذكرة التفاهم واردة في الملحق ز.

التشريعات والأنظمة

إن قانون المفتش العام لسنة 1978 (الجزء 4 (أ) (2)) الذي طبق على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من قبل القانون العام 108-106 كما هو معدل، يتطلب من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما يلي:

"مراجعة التشريعات والأنظمة الحالية والمقترحة المتعلقة ببرامج وعمليات المكتب، وعمل التوصيات في التقارير نصف السنوية ... فيما يتعلق بأثر هذه التشريعات أو الأنظمة على الاقتصاد والكفاءة في إدارة البرامج والعمليات التي تديرها أو تمولها هذه المؤسسة، أو منع واكتشاف الاحتيال وسوء الاستخدام في هذه البرامج والعمليات".

التشريع

(تعديل لائحة مخصصات العمليات الأجنبية للسنة المالية 2006)
أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أنه في 20 تموز/يوليو 2005 أصدر مجلس الشيوخ لائحة مخصصات العمليات الأجنبية (أتش آر 3057) تحتوي على تعديل يمدد تفويض المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ويقدم أموالاً تشغيلية إضافية، وهذا الإجراء الذي رعاه بشكل مشترك السيناتور روس فاينجولد والسيناتور سوزان كولنز سيغير صيغة إنهاء مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي تبلغ مدتها حالياً 10 شهور بعد أن تم الالتزام بمقدار 80% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، واللغة الجديدة ستغير كلمة "ملتزم بها" إلى "مصروفة"، ويفوض هذا الإجراء كذلك صرف مبلغ 30 مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لاستخدامها للعمليات الممدة في السنة المالية 2006. إن تمديد هذا الإجراء سيضمن إمكانية استمرار أنشطة الإشراف للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى ما بعد الإنهاء المتوقع حالياً في ربيع عام 2006.

التشريعات الأخرى

أثناء عملية وضع المخصصات نظر مجلس الشيوخ في جلسته التاسعة بعد المائة في عدة إجراءات تشريعية يمكن أن تؤثر على إعادة إعمار العراق، وإذا تم تمرير هذه المبادرات لتصبح قانوناً فإنها ستكمل الدورة الأخيرة لتخفيف دين العراق وتحول 150 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى العمليات الأميركية في السودان. اقترحت كذلك الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (يو أس أيد) تمويلاً جديداً لإعادة إعمار العراق مقداره 451 مليون دولار، ولم تعترض اللجنة الفرعية لمخصصات العمليات الأجنبية التابعة لمجلس النواب على ذلك، على أن اللجنة الفرعية قررت عدم جمع أموال جديدة لدعم هذه المبادرة، تاركة المجال مفتوحاً أمام إمكانية إغاثة وإعادة إعمار العراق الحالية.

شملت التشريعات الأخرى التي يمكن أن يكون لها أثر غير مباشر على إعادة إعمار العراق إجراء غير معتمد يوجه وزارة الدفاع إلى:

- وضع إرشادات جديدة لصرف أموال برنامج القادة للاستجابة السريعة للطوارئ في العراق وفي أماكن أخرى بحلول كانون الأول/ديسمبر 2005.
- تقديم دروس مستقاة جديدة للعقود العراقية بحلول نيسان/أبريل 2006.

جلسات الاستماع

في 21 حزيران/يونيو 2005 أدلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشهادته في جلسة استماع عقدتها اللجنة الفرعية للأمن القومي والتهديدات الطارئة والعلاقات الدولية التابعة للجنة المجلس للإصلاح الحكومي: صندوق التنمية للعراق: الإدارة الأميركية لعوائد النفط العراقي والامتثال لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483.

يحتوي الملحق ح على شهادة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

الأنظمة

خلال فترة الشهور الستة المنتهية في حزيران/يونيو 2005 لم يؤثر أي إجراء تنظيمي جديد على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء عمليات تدقيق لتنفيذ مهمته فيما يتعلق بتحسين الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في إدارة البرامج والعمليات الممولة بأموال مخصصة أو خلافاً لذلك تم تقديمها لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وفيما يتعلق باكتشاف ومنع الهدر والاحتيال وسوء الاستخدام.

يشمل نطاق عمليات التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما يلي:

- القيام بالإشراف والمحاسبة لالتزامات وصرف هذه الأموال.
- متابعة ومراجعة أنشطة إعادة الإعمار الممولة بهذه الأموال.
- متابعة ومراجعة العقود الممولة بهذه الأموال
- متابعة ومراجعة تحويل الأموال والمعلومات الخاصة بها بين وزارات ووكالات ووحدات الولايات المتحدة والوحدات الخاصة غير الحكومية.
- الاحتفاظ بسجلات خاصة باستخدام هذه الأموال لتسهيل عمليات التدقيق المستقبلية.

من أجل أن يستطيع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحقيق تفويضه فإنه يحتفظ بطاقم من المدققين المهنيين المعينين في الخدمة المستثناة ومعينين من وكالات الحكومة الفدرالية ومختارين من القطاع الخاص. لمدققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلفية صلبة في أداء التدقيق، كما أنه يتوفر لطاقم التدقيق للمساعدة عند الضرورة فريق تقييم فني متخصص. ما زالت مبادرات التعيين الجارية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمرة في تحسين وزيادة التغطية التدقيقية بمزيد من الموظفين المطلعين على السياسات والإجراءات والعقود والأنظمة المستخدمة في العراق.

منذ تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى الكونغرس الصادر في نيسان/أبريل 2005 أصدر المفتش خمسة تقارير نهائية حول عمليات التدقيق التي تتناول أساليب وإجراءات الرقابة التشغيلية والمالية. يتم حالياً إجراء تسع عمليات تدقيق، وقد أوقف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليتا تدقيق أثناء فترة هذا التقرير. تتناول عمليات التدقيق الحالية والمستقبلية أهداف خطة التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للفترة 2005-2006، ويمكن الاطلاع على النص الكامل لخطة التدقيق على الموقع على الشبكة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:
http://www.sigir.mil/pdf/audit planfeb2005e.pdf

يتم إجراء عمل التدقيق بكامله حسب معايير التدقيق الحكومية المقبولة بشكل عام التي أوصى بها المراقب العام الأميركي. أثناء الربع القادم سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتنفيذ برنامج تدقيق للمتابعة لتحديد ما إذا قامت إدارة الوحدات المدققة بتناول النتائج الهامة التي تم التوصل إليها والتوصيات.

منتجات التدقيق المنجزة

أنجز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خمسة منتجات تدقيق منذ تقرير نيسان/أبريل 2005. يحتوي الجدول 3-1 على منتجات التدقيق المنجزة من يناير (كانون الثاني) 2005 حتى 31 تموز/يوليو 2005، ويمكن الاطلاع على النص الكامل لجميع منتجات التدقيق التي أنجزها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على موقعه على الشبكة: http://www.sigir.mil/auditreports.html.

منتجات عمليات التدقيق التي قام بها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منذ 31 كانون الثاني (يناير) 2005						
	رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار	التوصيات		
				الإجمالي	المغلقة	المفتوحة
1	05-100-ت	صندوق التنمية للعراق – شهادات أمام اللجنة الفرعية للأمن القومي والتهديدات والعلاقات العامة، واللجنة المختصة بالإصلاح الحكومي في مجلس النواب	21 تموز/يوليو	0	-	-
2	05-500	المطابقة مع البنود رقم SO-04-C-003 W911 المحال على شركة ايجيس للخدمات الدفاعية	20 نيسان نيسان/أبريل2005	7	-	7
3	05-006	ضبط النقدية المقدمة إلى جنوب وسط العراق	30 نيسان/أبريل 2005	8	-	8
4	05-007	إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	30 نيسان/أبريل 2005	7	-	7
5	05-008	إدارة العقود التي يمولها صندوق التنمية للعراق	30 نيسان/أبريل 2005	6	-	6
6	05-009	تسوية الاختلافات الخاصة بمصادر الأموال المستخدمة في تمويل العقود بعد 28 حزيران (يونيو) 2004	8 تموز/يوليو 2005	0	-	.
7	05-010	إيجاز مرحلي لمكتب المشاريع والتعاقد وقيادة التعاقد المشتركة – العراق حول عملية رسوم الإحالة	26 تموز/يوليو 2005	5	-	5
8	05-011	تقديرات تكلفة إنجاز العمل ورفع التقارير المالية لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	26 تموز/يوليو 2005	5	-	5
9	05-012	السياسات والإجراءات المستخدمة في إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ـ ضمان جودة البناء	22 تموز/يوليو 2005	0	-	-

الجدول 3-1

شهادة: صندوق التنمية للعراق

(تقرير رقم 05-001-تي صادر في 21 حزيران/يونيو 2005)

أدلى ستيوارت دبليو بوين جيه آر. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشهادته أمام اللجنة الفرعية للأمن القومي والتهديدات الطارئة والعلاقات الدولية التابعة للجنة المجلس للإصلاح الحكومي فيما يتعلق بموضوع صندوق التنمية للعراق وإدارته من قبل الولايات المتحدة. يمكن الاطلاع على النص الكامل لذلك في الملحق ح.

مطابقة الفروقات المبلغ عنها في التقارير لمصادر الأموال المستخدمة للعقود بعد 28 حزيران/يونيو 2004
(تقرير رقم 05-009 صادر في تموز/يوليو 2005)

كان الهدف العام لهذا التدقيق تحديد ما إذا كانت العقود التي منحت بعد حزيران/يونيو 2004 وحددت على أنها ممولة من قبل صندوق التنمية للعراق قد مولت بالفعل من قبل صندوق التنمية للعراق أو مولت بدلاً من ذلك من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. كان الهدف الثانوي إبلاغ مدراء الصناديق بالإجراءات الضرورية التي قد تدعو الحاجة لها لتصحيح مبالغ الالتزامات وملفات البيانات الحالية والإجراءات الأخرى حسبما هو مناسب، على أنه أثناء إجراء عمليات التدقيق هذه وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه لا يستطيع أن يتناول بشكل كامل الهدف العام لأن 21 عقداً من العقود البالغ عددها 69 عقداً والتي حددت للمراجعة لم يستطع المسؤولون الحكوميون تحديد موقعها.

توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن العقود التي روجعت البالغ عددها 48 عقداً لم تظهر حالات من الالتزامات غير الصحيحة لأموال صندوق التنمية للعراق، وفي 39 عقداً حصلت التزامات صندوق التنمية للعراق قبل 28 حزيران/يونيو 2004، أما الالتزامات للعقود التسعة الباقية فلم تشر إلى أموال صندوق التنمية للعراق ولكن إلى الأموال الأميركية التي خصصها الكونغرس، وأشارت مستندات الالتزامات للعقود الستة التي حددت على أنها للفيلق متعدد الجنسيات – العراق إلى أموال برنامج القادة للاستجابة الطارئة، والعقود الثلاثة الأخرى أشارت إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أنه مصدر التمويل.

توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك إلى أن ملفات بيانات العقود الحالية لقيادة العقود المشتركة – العراق لم تكن دقيقة وغير مدعمة بالشكل المناسب، وبينت مراجعتنا أن 48 عقداً من العقود البالغ عددها 69 عقداً احتوت على أخطاء في إدخال البيانات الخاصة بتوثيق تاريخ منح العقد أو مصدر التمويل.

بين مسؤولو قيادة العقود المشتركة – العراق أن العقود البالغ عددها 21 عقداً والتي لم يمكن تحديد مكانها قد تكون قد أتلفت بصاروخ أصاب القصر الرئاسي في كانون الثاني/يناير 2005، أو أن بعض هذه العقود سلمت إلى المسؤولين في الوزارة العراقية بعد إنجاز العقود والمراجعة النهائية من قبل مسؤولي العقود, على أنه لم يكن لدى قيادة العقود المشتركة – العراق سجلات لدعم هذا التخمين.

أثناء التدقيق صححت قيادة العقود المشتركة – العراق الأخطاء في التقارير حول نظام معلومات إدارة العقود التي حددها التدقيق، ويعتقد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن هذه الإجراءات صححت بشكلٍ كافٍ العيوب التي تم تحديدها، ولم يقدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أية توصيات في هذا التقرير لأنه تم في السابق تقديم توصيات إلى قيادة العقود المشتركة – العراق لتحسين بيانات ملفات العقود[14].

ملخص مرحلي لمكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة لعملية تحديد رسوم المنح
تقرير رقم 05-010 صادر في 26 تموز/يوليو 2005

كان الهدف العام لها التدقيق تحديد ما إذا كانت رسوم المنح قد روجعت بشكلٍ كاف واعتمدت بشكل مناسب ومنحت من قبل مكتب المشاريع والعقود – العراق حسب معايير راسخة، وبالتحديد كان على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحديد:

- ما إذا أنشئ مجلس لتقييم رسوم المنح ووضعت السياسات والإجراءات الكافية وطبقت بشكل موحد على تقييم رسوم المنح.
- ما إذا كانت خطط رسوم المنح تحدد بوضوح المعايير المحددة لتقييم رسوم المنح من أجل تقييم أداء المقاول وتحديد مبلغ رسم المنح:
  - ما إذا كانت مؤشرات الأداء قد وضعت بشكل مناسب.
  - ما إذا كانت متطلبات الأداء قد حددت بشكل مناسب.
- ما إذا كانت توصيات مجلس تقييم رسوم المنح مدعمة بالتقييمات المناسبة لأداء المقاول.
- ما إذا كان تحديد رسم المنح موثق بتفصيل كافٍ ليبين أن نزاهة عملية تحديد رسم المنح حوفظ عليها.

راجع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 18 عقداً إجمالي منحت مقابل رسم قدرت قيمتها بحوالي 6.9 بليون دولار، وبالرغم من أن مكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة – العراق أنشأتا مجلساً لتقييم رسوم المنح وسياسات وإجراءات خاصة بذلك فقد كان هناك عدد من حالات عدم الاتساق في تطبيق السياسات والإجراءات، وبالتحديد:

- لم يمكن تحديد مكان المستندات الخاصة بتعيين رئيس تقييم رسوم المنح وأعضاء المجلس أو مراقبي الأداء في جميع العقود.
- وجدت أدلة محدودة تدعم إجراء تقييمات شهرية للعقود.
- التقييمات الذاتية من المقاولين لم تكن دائماً موجودة في الملفات.

إلى جانب ذلك لم يضع مكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة – العراق معايير محددة بوضوح لتقييم رسوم المنح أو مؤشرات ومصفوفات للأداء، كذلك لم توفر خطة رسوم المنح دوافع للمقاولين لبذل أفضل جهودهم لتحقيق أداء ممتاز.

بالرغم من أن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجد أن مكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة – العراق اتخذا الخطوات لتحسين عملية تحديد رسوم المنح لا زالت هناك فرص لتحسين خطط تحديد رسوم المنح وذلك من اجل وضع معايير محددة بوضوح لتقييم رسوم المنح وتعديل منهجية تطبيق رسوم المنح، لتوفير دوافع إضافية للمقاولين لتحقيق نتائج جيدة.

احتوى هذا الملخص المرحلي على خمس توصيات، وكما تم الاتفاق عليه في الملخص قدم المسؤولون الإداريون لكل من مكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة – العراق ملاحظات شفوية، وباختصار اتفق مسؤولو كلا النشاطين مع توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتحسين المستندات، وبينوا أنهم يقومون بالفعل باتخاذ العديد من الإجراءات الإضافية لتحسين مستندات عملية تحديد رسوم المنح والملفات، كما قدموا مسودة لوثيقة سياسية وإجراءات جديدة لعملية تحديد رسوم المنح، على أن مسؤولي كل من مكتب المشاريع والعقود وقيادة العقود المشتركة بينوا أنهم سيقومون بتقييم أثر التوصية الخاصة بتغيير منهجية تحديد رسوم المنح على أساس كيف يتم حالياً منح المقاولين رسوماً، وطلبوا منحهم الفرصة لإكمال تقييماتهم الخاصة بأثر ذلك وإعلام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بنتائجهم قبل إنجاز تدقيقنا الحالي في هذا المجال، وقد وافق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على ذلك.

تقديم التقارير حول تقديرات تكلفة الإنجاز والتقارير المالية إلى إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

تقرير رقم 05-011 صادر في 26 تموز/يوليو 2005

كان الهدف من هذا الجزء المبدئي من التدقيق الكلي تحديد ما إذا كانت نظم المعلومات هذه التي يستخدمها مكتب إدارة إعمار العراق ومكتب المشاريع والعقود لمتابعة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق موثوقة بالشكل المناسب ومنسقة بشكل كافٍ بين هذه المنظمات لضمان التقارير الدقيقة والكاملة والمقدمة في الوقت المناسب لكبار المسؤولين الحكوميين والكونغرس بشأن استخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

إن تقرير الجزء 2207 حول إغاثة وإعادة إعمار العراق (تقرير الجزء 2207) لشهر نيسان/أبريل 2005 الذي وضعه مكتب إعمار العراق لم يحقق متطلب الكونغرس القاضي بإدخال التقديرات – على أساس كل مشروع على حدة – الخاصة بالتكاليف المطلوبة لإنجاز كل مشروع، ونتيجة لذلك، وبدون بيانات حالية ودقيقة لتكلفة الإنجاز فإن الأموال المتوفرة لإكمال برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لم يمكن تحديدها، كما لا يمكن توقع توفر الأموال لمباشرة مشاريع جديدة، ومن الممكن أن ينجم عن تكاليف الإنجاز غير الدقيقة تأخير في المشاريع اللازمة أو عدم إنشائها.

لم يمكن التحقق من دقة التزامات وزارة الدفاع البالغة 7.9 بليون دولار المبلغ عنها في تقرير وزير الجيش الصادر في 27 مارس 0آذار) 2005 وتقرير الجزء 2207 لشهر نيسان/أبريل 2005، وهذا هو مصدر معلومات وزارة الدفاع التي تم تضمينها في تقرير الجزء 2207 الذي عزز التقارير المالية لوزارة الدفاع حول أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. إن بيانات المعاملات التي زودت للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كدعم للالتزامات لم تحقق أهداف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ولاحقاً لذلك علم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أثناء محادثة مع مكتب المشاريع والعقود أن المعلومات التي زودها مكتب المشاريع والعقود إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لم تكن هي المعلومات المفصلة الصحيحة التي يستطيع منها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مطابقة تفاصيل المعاملات مع تقرير وزير الجيش، وعلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك أن المعلومات الواردة في هذا التقرير لم تتم المصادقة على صحتها حيث أنها تجميع للبيانات من مختلف المصادر.

أثناء التدقيق أصدر المسؤولون في مكتب إعادة إعمار العراق إجراءات لإعداد تقديرات تكلفة الإنجاز والإبلاغ عنها، وقد أبلغ رئيس موظفي مكتب إدارة إعمار العراق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في 7 حزيران/يونيو 2005 أن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق سيبدأ في الإبلاغ عن تقديرات تكلفة الإنجاز في تقرير الجزء 2207 لشهر أيلول/سبتمبر 2005، وفي 10 حزيران/يونيو 2005 بدأ مسؤولو مكتب المشاريع والعقود بالإبلاغ عن تقديرات تكلفة الإنجاز إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، وقام مسؤول المعلومات الرئيسي ومدير تقنية المعلومات في مكتب المشاريع والعقود بإبلاغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن سلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي يقوم بتطوير وحدة بينية تربط وحدة ربط برنامج أوراكل لمحاسبة المشاريع

في مكتب المشاريع والعقود مع قاعدة بيانات نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة، وهذا من شأنه تحقيق تكامل للبيانات المالية وبيانات المشاريع مما سيحسن قدرات مكتب المشاريع والعقود على وضع تقديرات لتكلفة الإنجاز، وتاريخ الإنجاز المقدر للوحدة البينية هو 31 آب/أغسطس 2005.

احتوى التقرير على ثلاث توصيات لمكتب المشاريع والعقود، توصيتان تتعلقان بتكلفة الإنجاز، وتوصية خاصة بضمان دقة بيانات مكتب المشاريع والعقود المبلغة للكونغرس، وقد اتفق مكتب المشاريع والعقود مع توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق فيما يتعلق بتكلفة الإنجاز، وهو في صدد تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن يصادق مكتب المشاريع والعقود على المعلومات التي يقدمها في تقرير وزير الجيش، على أن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وافق على أن قصده لم يكن أن يضمن مكتب المشاريع والعقود دقة كافة البيانات التي يجمعها، ولكن يجب على كل وكالة تقدم هذه البيانات إلى مكتب المشاريع والعقود أن يكون لديها أساليب رقابة حتى تتمكن من المصادقة على صحة هذه البيانات، وقد قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتهدئة مخاوف مكتب المشاريع والعقود.

احتوى التقرير كذلك على توصيتين إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، وقد اتفق مكتب إدارة إعمار العراق مع كلا التوصيتين للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، فبالنسبة للتوصية الأولى بشأن إدخال المعلومات الخاصة بتكلفة الإنجاز في تقرير الجزء 2207 لوزارة الخارجية قال مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بأنه يتفق مع التوصيتين ما دام يستطيع إدخال المعلومات الخاصة بتكلفة الإنجاز كتقرير منفصل مع تقرير الجزء 2207 المقدم بسبب حساسية تفاصيل المعلومات الخاصة بالمشاريع، وقد وافق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على ذلك. بالنسبة للتوصية الثانية قال مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بأن البيانات المزودة له لا تستوجب المصادقة عليها ولكن التحقق من دقتها. وافق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على ذلك، وأجري هذا التغيير في تقريرنا.

يخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإجراء عمليات تدقيق لمتابعة تقديرات تكلفة الإنجاز التي يعدها مكتب المشاريع والعقود، وكذلك عمليات تدقيق لدقة البيانات المبلغة في تقرير وزير الجيش وتقرير الجزء 2207، وكذلك لأساليب الرقابة الإدارية على البيانات الواردة في التقارير.

يخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإجراء عمليات تدقيق لمتابعة تكاليف الإنجاز التي يعدها مكتب المشاريع والعقود، وكذلك عمليات تدقيق لمتابعة دقة البيانات الواردة في تقرير وزير الجيش وتقرير الجزء 2207، ولأساليب الرقابة الإدارية على البيانات الواردة في التقارير.

السياسات والإجراءات المستخدمة لإدارة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – ضمان جودة البناء
تقرير رقم 05-012 صادر في 22 تموز/يوليو 2005

كان الهدف العام لهذا التدقيق تحديد السياسات والإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية التي وضعتها منظمات الحكومة الأميركية لمتابعة ومراجعة مشاريع إعادة إعمار العراق الجديدة.

تم الحصول على المعلومات كجزء من مراجعة أوسع لفاعلية سياسات وإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية للحكومة الأميركية، وما إذا كانت هذه السياسات والإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية متسقة من قبل وبين منظمات الحكومة الأميركية ومنسقة بشكل كافٍ من أجل الإدارة الفعالة والإنجاز في الوقت المناسب لمشاريع إعادة إعمار العراق، ويخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإجراء مراجعات إضافية لتحديد فاعلية هذه السياسات والإجراءات ومدى ملاءمة تنسيقها.

بالنسبة لهذا التدقيق قام مكتب المشاريع والعقود وسلاح الهندسة للجيش الأميركي – وهما المنظمتان الرئيسيتان المشاركتان في مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – بوضع سياسات وإجراءات مكتوبة لإقامة وإدارة برامج بناء جيدة لمشاريع يديرها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

لم يحتو هذا التقرير على توصيات، وعلى ذلك لم تطلب إجابة من الإدارة على هذا التقرير.

مسودات التقارير الصادرة

لا يوجد لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مسودات تقارير منذ تاريخ التقرير.

عمليات التدقيق الحالية

يجري المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً تسع عمليات تدقيق، وستصدر تقارير متعددة ضمن كل سلسلة عمليات تدقيق.

أساليب الرقابة النقدية على مسؤولي الدفع في جنوب العراق

تقرير رقم دي 2004- دي سي بي ايه ايه اف – 0034

الهدف العام من سلسلة عمليات التدقيق هذه هو تحديد ما إذا كان مسؤولو الدفع في مواقع مختارة في جنوب العراق قد امتثلوا للإرشادات المنطبقة، وراقبوا وبينوا محاسبياً بالشكل المناسب الأصول والمصروفات النقدية لصندوق التنمية للعراق، وبالتحديد ستحدد عمليات التدقيق هذه ما إذا كان وكلاء الأموال قد راقبوا بشكل كافٍ الموجودات النقدية وبينوا محاسبياً بشكل كامل الموجودات والمصروفات النقدية وأعادوا بالشكل المناسب الموجودات النقدية، كما ستحدد عمليات التدقيق هذه ما إذا كانت المصروفات قد امتثلت للإرشاد الذي يحدد حدود الدولار والاستخدامات المسموح بها.

برنامج القادة للاستجابة الطارئة

(مشروع رقم دي 2005- دي سي بي ايه ايه اف – 0001)

الهدف العام لهذا التدقيق هو تقييم مدى كفاية أساليب الرقابة على برنامج القادة للاستجابة الطارئة، وبالتحديد سيحدد التدقيق ما إذا كانت إجراءات تخصيص الأموال كافية، وأن الأموال استخدمت للأغراض المقصودة لها، وأن السجلات المالية قد حفظت ودعمت بشكل دقيق.

نظم المعلومات المستخدمة لإدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

(مشروع رقم دي 2005 – دي سي بي ايه ايه آي – 0004)

الهدف العام لسلسة عمليات التدقيق هذه هو تحديد ما إذا كانت نظم المعلومات التي تستخدمها منظمات الحكومة الأميركية تؤدي إلى الإدارة الفعالة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما أن عمليات التدقيق ستحدد ما إذا كانت نظم المعلومات هذه موثوقة بالشكل المناسب ومنسقة بشكلٍ كافٍ بين هذه المنظمات لضمان التقارير الدقيقة والمكتملة والمقدمة في الوقت المناسب إلى مسؤولي الحكومة الكبار وإلى الكونغرس بشأن استخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

السياسات والإجراءات المستخدمة لإدارة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

(مشروع رقم دي 2005 – دي سي بي ايه ايه بي – 0005)

الهدف العام من سلسلة عمليات التدقيق هذه هو تحديد ما إذا كانت السياسات والإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية التي وضعتها منظمات الحكومة الأميركية تؤدي إلى الإدارة الفعالة لمشاريع إعادة إعمار العراق، كما ستحدد عمليات التدقيق هذه ما إذا كانت هذه السياسات والإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية منسقة بالشكل المناسب بين منظمات الحكومة الأميركية ونجم عنها اتساق كافٍ بين هذه المنظمات من أجل الإدارة الفعالة والإنجاز في حينه لمشاريع إعادة إعمار العراق.

أساليب الرقابة على المعدات التي حصل عليها مقاولو الأمن

(مشروع رقم اس آي جي آي آر – 2005 – 0006)

الهدف العام لهذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت أساليب الرقابة على المعدات التي حصل عليها مقاولو الأمن قد وضعت ونفذت وأنها فعالة، وسيفحص التدقيق عقوداً مختارة لتحديد ما إذا كانت متطلبات الحصول على المعدات صحيحة ومدعمة بشكلٍ كافٍ ومعتمدة بالشكل المناسب، وتم إجراء محاسبة للمعدات وحمايتها.

أنشطة إعادة إعمار في قطاعات مختارة – الكهرباء والنفط والأشغال العامة والمياه

(مشروع رقم أس آي جي آي آر – 2005 –07)

الأهداف العامة لسلسة عمليات التدقيق هذه هي تحديد ما إذا كان مقاولو إعادة إعمار في قطاعات مختارة يمتثلون لأحكام عقودهم أو أوامر العمل، وما إذا كان ممثلو الحكومة يمتثلون للإرشادات العامة التشريعية والتنظيمية فيما يتعلق بإدارة العقود والإدارة المالية. ستقيم عمليات التدقيق هذه كذلك فاعلية المتابعة وأساليب الرقابة التي يمارسها المسؤولون الإداريون للعقود.

محاسبة وتقارير مختارة لالتزامات ومصروفات أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
(تقرير رقم اس آي جي آي آر – 2005-08)

الهدف العام لهذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت محاسبة وتقارير التزامات ومصروفات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مناسبة لتحديد تكلفة إنجاز المشاريع التي يجري العمل بها حالياً أو المرسومة.

عملية تحديد رسوم المنح للمقاولين المشاركين في إعادة إعمار العراق
(مشروع رقم اس آي جي آي آر – 2005-10)

الهدف العام من سلسلة عمليات التدقيق هذه هو تحديد ما إذا كانت رسوم المنح قد روجعت بشكلٍ كافٍ، واعتمدت بالشكل المناسب، ومنحت حسب معايير موضوعة، وبالتحديد ستحدد عمليات التدقيق هذه ما إذا تم تكوين مجلس لمراجعة المنح ووضع السياسات المناسبة والإجراءات الكافية وطبقت بشكل متسق على تقييم ودفع رسوم المنح. إضافة إلى ذلك ستحدد عمليات التدقيق هذه ما إذا كانت:

- أسس تحديد المنح موثقة بشكل كافٍ في ملفات العقود.
- مؤشرات الأداء وضعت بالشكل المناسب وحددت متطلبات الأداء بالشكل المناسب.
- خطط رسوم المنح تحدد بشكل واضح معايير تقييم رسوم المنح لتقييم أداء المقاول وتحديد مبالغ رسوم المنح.
- توصيات مجلس مراجعة المنح وتحديداته مدعمة بتقييمات مناسبة لأداء المقاول.
- تحديد رسوم المنح موثق بتفصيلٍ كافٍ لبيان أنه تمت المحافظة على نزاهة عملية تحديد رسوم المنح.

إدارة انتقال واستمرار مشاريع البناء والمشاريع غير الخاصة بالبناء التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
(مشروع رقم اس أي جي آي آر – 2005 – 11)

الهدف العام لسلسلة عمليات التدقيق هذه هو تحديد ما إذا طورت واعتمدت منظمات الحكومة الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق خططاً لتمويل ودعم وانتقال واستمرار مشاريع البناء والمشاريع غير الخاصة بالبناء من قبل الحكومة العراقية ومواطنيها، وما إذا تم تنفيذ هذه الخطط على مستوى القطاع والمشروع.

وبالتحديد ستحدد عمليات التدقيق هذه ما إذا:

- وضعت خطط عامة مناسبة لانتقال واستمرار مشاريع البناء والمشاريع غير الخاصة بالبناء من قبل منظمات الحكومة الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق عند المستوى الوزاري ومستوى الوكالات العامة الموجودة في العراق.
- تم إجراء تحليلات لتحديد متطلبات العمليات والصيانة من اجل استمرار مشاريع البناء والمشاريع غير الخاصة بالبناء من قبل الحكومة العراقية ومواطنيها.
- كانت هناك حاجة أو ستدعو الحاجة إلى تمويل من الحكومة العراقية لإنجاز العمل الخاص بمشاريع البناء والمشاريع غير الخاصة بالبناء التي بدأتها الحكومة الأميركية، ولكنها غير قادرة أو لن تكون قادرة على إنجازها كما هو مخطط أصلاً.
- تم وضع موازنات ومصادر تمويل وإرشادات انتقالية مفصلة لضمان توفير تدريب ومواد وتجهيزات للحكومة العراقية ومواطنيها لتمكينهم بشكل فعال من أداء العمليات والصيانة لمشاريع البناء والمشاريع غير الخاصة بالبناء الموضوعة تحت رقابتهم.
- قامت منظمات الحكومة الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في العراق بتنفيذ البرامج لضمان الانتقال والاستمرار الفعال لمشاريع البناء والمشاريع غير الخاصة بالبناء المنجزة من قبل الحكومة العراقية ومواطنيها.

عمليات التدقيق المتوقفة

أوقف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليتا تدقيق أثناء فترة هذا التقرير:

توقف تدقيق عقود التسليم غير المحدد – الكمية غير المحددة لسلاح الهندسة للجيش الأميركي و/أو الخدمات المتعلقة بالبناء المتوفرة للاستخدام أو التي تستخدمها سلطة الائتلاف المؤقتة لإغاثة وإعادة إعمار العراق
(مشروع رقم دي 2004 – دي سي بي ايه ايه سي – 0012)

باشر هذا التدقيق مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة المنظمة التي سبقت المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق- في 29 نيسان/أبريل 2004، وكان الهدف العام تحديد ما إذا كانت العقود قد منحت امتثالاً للائحة الامتلاك الفدرالية، وما إذا كان استخدام سلاح الهندسة للجيش الأميركي لمنح العقود معقولاً واقتصادياً وكفوءاً، وما إذا كانت أساليب الرقابة الداخلية في مكانها لضمان الامتثال للغرض الأصلي من العقود، وأن أوامر العمل تتفق مع بيانات العمل للعقد.

تم إيقاف عمل التدقيق في حزيران/يونيو 2004 بسبب الأعمال الأخرى التي لها الأولوية، وبالرغم من أن الجهود بذلت لاستئناف عمل التدقيق في سبتمبر (أيلول) 2004 فقد كان المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة يخفض الحجم توقعاً للإنهاء المفروض من قبل الكونغرس لعمل المفتش العام – سلطة الائتلاف المؤقتة في 28 كانون الأول/ديسمبر 2004، ونظراً لأن المفتش العام – سلطة الائتلاف المؤقتة لم يكن قادراً على تخصيص موارد التدقيق اللازمة لهذا التدقيق في ذلك الوقت فقد أوقف مرة أخرى.

والآن حيث أن هذا المكتب أعيد تشكيله ليصبح المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وهو على وشك استكمال موظفيه فقد وجد أن الكثير من المعلومات المتراكمة لعملية التدقيق الأصلية كانت مؤرخة، ونتيجة لذلك أنهى التدقيق، وسيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإعادة تقييم الحاجة للتدقيق في ضوء الوضع الحالي في العراق، والنظر في إدخاله في خطط التدقيق المستقبلية.

توقف تدقيق الإرسال والتوزيع الكهربائي لمحافظة أربيل بموجب أمر العمل رقم 003 للعقد رقم دبليو 914-04-دي-0010
(مشروع رقم دي 2004 – دي سي بي ايه ايه سي – 0035)

باشر هذا التدقيق في 24 ايلول/سبتمبر 2004 مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة – المنظمة التي سبقت المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وكان الهدف العام تحديد ما إذا كان مقاولو مشروع الإرسال والتوزيع الكهربائي لأربيل يمتثلون لأحكام أوامر العمل، بما في ذلك تقييم لفاعلية متابعة ورقابة مكتب المشاريع والعقود.

أوقف عمل التدقيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بسبب الأعمال الأخرى ذات الأولوية، إضافة إلى ذلك في الوقت الذي أوقف فيه التدقيق كان نشاط البناء الذي تم غير كافٍ حتى يمكن أداء تدقيق فعال.

في 9 أيار/مايو 2005 أعلن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن تدقيق أكثر شمولاً لأنشطة إعادة إعمار العراق في قطاعات مختارة – الكهرباء والنفط والأشغال العامة والمياه (مشروع رقم اس آي جي آي آر – 2005-07)، وأهداف هذا التدقيق هي تحديد ما إذا كان مقاولون من قطاعات مختارة يمتثلون لأحكام عقودهم أو لأوامر العمل، وما إذا كان مندوبو الحكومة يمتثلون للإرشادات العامة التشريعية والتنظيمية فيما يتعلق بإدارة العقود والإدارة المالية. سيقيم التدقيق كذلك فاعلية المتابعة وأساليب الرقابة التي يمارسها المسؤولون الإداريون للعقود، ونظراً لأن أهداف التدقيق الحالي تشمل الهدف الذي أعلن عنه لتدقيق مشروع أربيل الكهربائي فقد أنهى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تدقيق مشروع أربيل الكهربائي، وسينظر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في إدخال هذا المشروع في تدقيق أنشطة إعمار من قطاعات مختارة عندما يتم إنجاز عملٍ كافٍ في أمر عمل مشروع أربيل الكهربائي يستدعي التدقيق.

عمليات التدقيق المستقبلية

سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء عمليات تدقيق للأداء لتقييم اقتصاد وكفاءة وفاعلية ونتائج برامج وعمليات إعادة الإعمار، وسيتم إجراء عمليات التدقيق هذه من خلال مشاريع تدقيق فردية لمواضيع محددة، وكذلك سلسلة عمليات تدقيق لتقييم العناصر العديدة للمواضيع ذات العلاقة. للإطلاع على تفاصيل محددة أنظر خطة التدقيق اس آي جي آي آر 2005-2006 على:
http://www.sigir.mil/pdf/Audit Plan Feb2005E.pdf

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

في كانون الأول/ديسمبر 2004 بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء زيادة كبيرة في قدرته على إجراء تحقيقات جنائية، وبينما كانت المنظمة تعيد التقييم في ضوء التوسع القانوني قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتعيين محققين مهنيين مختصين بالجرائم المالية مع خبرة واسعة في الوكالات الفدرالية، بما في ذلك:

- مكتب التحقيقات الفدرالي
- خدمة الإيراد الداخلي
- خدمة الجمارك الأميركية
- خدمة التحقيق الجنائي البحري
- مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية الأميركية

أثناء فترة هذا التقرير أعاد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلحاق خمسة محققين في مهام أخرى، وتخلي عن أربعة محققين آخرين، وتمت زيادة أحد عشر محققاً، وبذلك ارتفع عدد طاقم الموظفين إلى 14 موظفاً، مع وجود شاغرين بحاجة لملئهما.

من ضمن الأربع عشر محققاً الموجودين حالياً ألحق عشرة منهم في مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في بغداد، وألحق أربعة في المكتب في واشنطن العاصمة. يقوم المحققون في مكتب بغداد باستحداث وإجراء تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ويقدم المحققون الملحقون في المكتب في واشنطن العاصمة الدعم للتحقيقات من خلال ما يلي:

- مقابلة الشهود والرعايا العائدين من العراق.
- مراجعة ملفات وسجلات الوزارات والوكالات الأميركية.
- العمل مع الشركاء في فرق العمل.
- إرسال أوامر تكليف أو حضور.
- تنسيق المقاضاة مع وزارة العدل.

نشاط التحقيق

ما زال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمراً في العمل ضمن اختصاصه لفتح والتحقيق في القضايا التي تؤثر على عمليات الحكومة، أو التي تحتمل المقاضاة.

زاد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى حدٍ كبير من عبء قضايا التحقيق منذ تقديم التقرير في نيسان/أبريل، يبين الشكل 3-1 نشاط القضايا الجديدة والمغلقة من يناير (كانون الثاني) إلى حزيران/يونيو 2005.

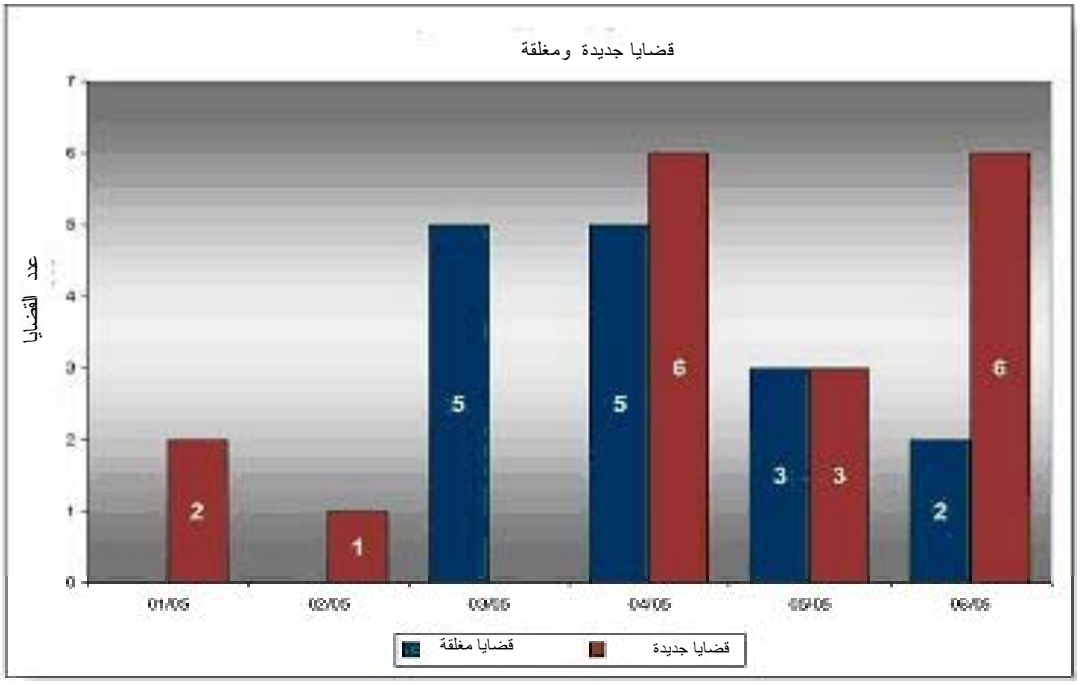

الشكل 3-1

تم فتح خمس عشرة قضية بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2005 بالمقارنة مع ثلاث قضايا فتحت من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس2005، وبالرغم من أنه تم إغلاق عشر قضايا خلال فترة هذا التقرير فقد زاد العدد الإجمالي للقضايا المفتوحة إلى 56 قضية. يبين الشكل 2-3 عدد القضايا المفتوحة في نهاية كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو 2005.

الشكل 3-2

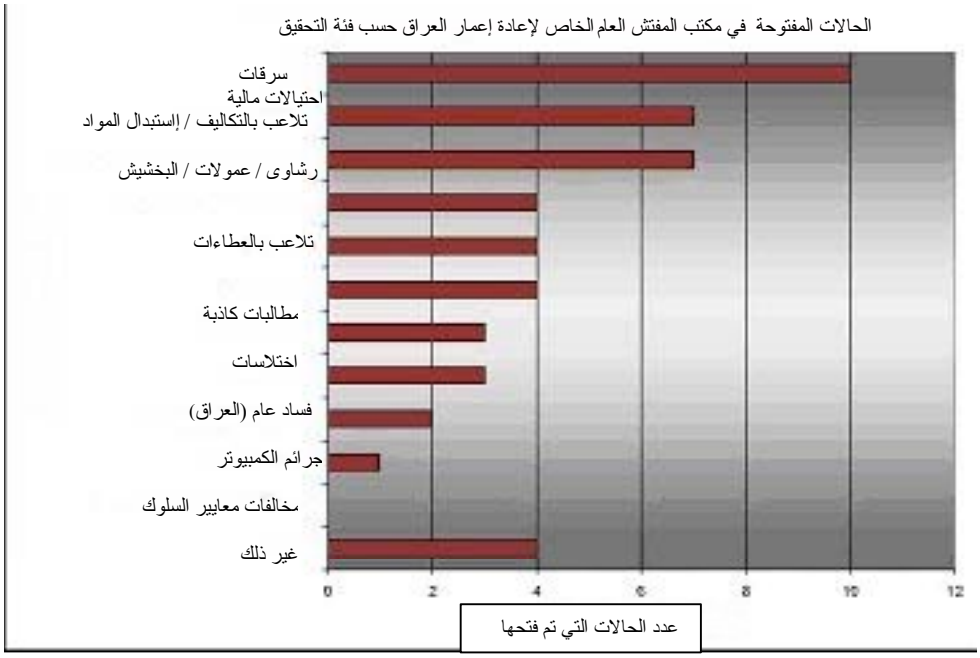

الشكل 3-3

قوة العمل الخاصة للتحقيق

أثناء فترة هذا التقرير كون المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قوة العمل الخاصة للتحقيق لإعادة إعمار العراق لزيادة قدرته على اكتشاف الاحتيال وتتبع المعاملات المالية الدولية ومتابعة السفر. تتابع قوة العمل الخاصة للتحقيق لإعادة إعمار العراق النشاط الإجرامي في تمويل إعادة إعمار العراق مع الموارد والقدرات المتخصصة لهؤلاء الشركاء:

- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- تنفيذ الهجرة والجمارك، وزارة الأمن الداخلي.
- مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية الأميركية.

تستخدم قوة العمل الخاصة للتحقيق لإعادة إعمار العراق عملاء خاصين منظمين وأحدث قواعد البيانات الإلكترونية والتحليل الشرعي المختص لتناول هذه التحقيقات المعقدة بسرعة وفاعلية.

تعمل قوة العمل الخاصة للتحقيق لإعادة إعمار العراق بشكل وثيق مع قسم غسيل الأموال ومصادرة الموجودات لوزارة العدل، وتطبق أسلوب تحقيق معروف جيداً ومقبول لمقاضاة الأفراد المشاركين في هذه الجرائم لاستعادة أموال إعادة إعمار العراق التي أخذت بشكل غير قانوني.

أمور التحقيق الأخرى

في قضية [15] رفعها شخص نيابة عن الدولة وعن نفسه بموجب قانون المطالبات الباطلة، الولايات المتحدة بناء على معلومات من دي آر سي، انك ضد كستر باتلز، أل أل سي، ادعى شخصان قاما بالتبليغ أن صاحب العمل السابق الذي عملا لديه وهو كستر باتلز قدم مطالبات باطلة قيمتها عشرات الملايين من الدولارات إلى سلطة الائتلاف المؤقتة (2005 يو اس ديست. ليكسس 13743 (دي في ايه. 2005)).

في 8 تموز/يوليو 2005 أصدرت المحكمة الأميركية لمقاطعة فرجينيا الشرقية حكماً بشأن طلب المدعى عليه إجراء محاكمة مستعجلة، وقد فحص هذا القرار الأولى فقط السؤال المبدئي وهو ما إذا كان قانون المطالبات الباطلة ينطبق على المطالبات المقدمة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد ركزت المحكمة على ما إذا كانت "مطالبة" مقدمة بموجب قانون المطالبات الباطلة تتطلب طلباً بالدفع من أموال الحكومة الأميركية، أو ما إذا كان يمكن أن تنطبق على الأموال غير الأميركية التي تديرها الحكومة الأميركية، وتوصلت المحكمة إلى أنه يجب أن يكون هناك طلب لأموال الحكومة الأميركية حتى ينطبق قانون المطالبات الباطلة، وبموجب هذا المعيار حكمت المحكمة أن المطالبات الباطلة التي دفعت بأموال ممتلكة [16] أو مصادرة [17] مؤهلة بموجب قانون المطالبات الباطلة، ولكن المطالبات الباطلة المدفوعة من صندوق التنمية للعراق [18] غير مؤهلة.

قد تكون القضية المدنية هامة بالنسبة للقضايا المدنية اللاحقة ضد الشركات التي تقوم بالأعمال في العراق، إلا أنها يجب أن لا تحد من تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أو قيامه بالمقاضاة، وهذه القضية حالياً مقتصرة على مقاطعة فدرالية واحدة، وتنطبق بشكل محدد على قانون المطالبات الباطلة الذي يشمل لغة محددة تتطلب تقديم المطالبات الباطلة إلى الحكومة الأميركية، على أن القرار يحدد الاستعادة من خلال قانون المطالبات الباطلة، وإلى الحد الذي يحدد هذا القرار الأولي خيارات الاستعادة هذه فإن دور المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في اكتشاف ومنع الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام في إعادة إعمار العراق سيكون أكثر أهمية.

برنامج المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتقييم المشاريع

المهمة

أثناء هاذ الربع الأخير عين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مساعداً للمفتش العام للعمليات الخاصة الذي هو في طور وضع برنامج تقييم للمشاريع متعدد الجوانب لتحديد ما إذا كان دافعو الضرائب الأميركيون والمواطنون العراقيون يحصلون على قيمة للدولارات المصروفة على المشاريع الفردية التي تمولها الولايات المتحدة في العراق، وبالرغم من أن مدققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يقومون بشكل عام بتحليل مواضيع برمجية أكبر ويركز محققو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الأنشطة الإجرامية الهامة فإن هذه الوحدة الجديدة ستركز على العمل الفعلي المنجز في مشاريع محددة في العراق. يقوم أعضاء الفريق بجمع المواصفات التعاقدية ومعلومات الإنجاز المبلغة ومقارنة هذه البيانات مع الجهود الفعلية والإنجازات في الموقع.

الأسلوب

يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتأدية واجبه الإشرافي باستخدام كل من الأساليب التقليدية المبتكرة. تم تكوين فريق أرضي يتمتع بخبرة هندسية وخبرة تدقيق وتحقيق أثناء فترة هذا التقرير، وقام هذا الفريق بتقييم أربعة مشاريع مياه في وسط العراق، وقد وجدت ثلاثة تقييمات من التقييمات الأربعة عيوباً كبيرة في المواقع، ويتوقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تغييرات كبيرة في إدارة البرامج من قبل المقاولين ووكالات الإدارة.

دفع نجاح فريق التقييم هذا مساعد المفتش العام للعمليات الخاصة لتكوين فريقي تفتيش أرضي إضافيين، ويجب أن يبدأ هذا الفريقان بإجراء تقييمات للمواقع خلال فترة التقرير التالي بعد الحصول على أمكنة إضافية للموظفين في العراق من وزارة الخارجية، وبعد استخدام وتدريب وتجهيز مهندسين ومدققين إضافيين وموظفين آخرين.

يقوم كذلك مساعد المفتش العام للعمليات الخاصة بتكوين وحدة صغيرة لتقييم المشاريع باستخدام الصور الجوية بدلاً من الزيارات الأرضية، وسيستخدم القمر الصناعي ووسائط جوية أخرى لهذا الغرض. يعمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع عدة وكالات فدرالية أخرى للحصول على الصور وعلى القدرة على تحليل الصور والمعدات اللازمة لهذا المشروع، وهذا الأسلوب يوفر عدة فوائد، بما في ذلك:

- التغطية القصوى للمشاريع: مع وجود آلاف المشاريع وموارد إشراف محدودة يوفر هذا الأسلوب أكبر درجة من التغطية للمشاريع.
- القدرة على تصنيف الأهداف ذات المخاطرة العالية حسب الأولوية: يتيح هذا الأسلوب للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تخصيص الموجودات البشرية للمشاريع التي هي على الأغلب مواضيع مواجهة.
- أدنى مخاطرة شخصية لموظفي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: نظراً للوضع الأمني غير المستقر في العراق يقلل هذا البرنامج من مقدار السفر داخل البلد المطلوب من موظفي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- تهديد أقل للمقاولين/مقاولي الباطن العراقيين في الموقع: أن تخفيض عدد الزيارات الظاهرة إلى حدٍ كبير إلى مواقع المشاريع – مدعومة بالقوافل العسكرية – يخفض من المخاطرة التي يتعرض لها المقاولون ومقاولو الباطن من المتمردين.
- أداة يمكن المشاركة فيها ويمكن للإدارة استخدامها لتحسين أساليب الرقابة الداخلية: عندما يتم تطوير هذا الأسلوب بشكل كامل فإنه يمكن لمدراء مشاريع إعادة إعمار العراق العراقيين استخدامه لمراقبة البرامج التي لا يستطيعون زيارتها على أساس متكرر.
- زيادة مبدعة للقدرة التقنية الحالية في مسرح العمليات: التقنية لإجراء ذلك موجودة بالفعل في مكانها للعسكريين، ويتم الآن استخدام القدرة الزائدة غير المستخدمة بشكل جيد في حماية دولارات دافعي الضرائب وضمان النتائج.

التخطيط

يخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لوضع برنامج تقييم نشط للمشاريع الفردية في العراق حسبما تسمح به مواردنا، وسيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتقييم عينة من المشاريع من كل واحدٍ من القطاعات الرئيسية، بما في ذلك:

- مشاريع المياه والكهرباء والنفط والبناء.
- مشاريع ذات استثمارات كبيرة وصغيرة.

- مشاريع لمقاولين عامين متنوعين.
- مشاريع في أجزاء مختلفة من البلد.
- مشاريع في برامج كل وكالة من الوكالات الأميركية الرئيسية.

ستنظر التقييمات في المواضيع التالية: أهمية المشروع، احتمال التحقق من الاحتيال والهدر من خلال التقييم، الادعاءات التي تشمل مواقع مشاريع أو مشاريع أو مقاولين محددين واهتمامات الأمن، أما التقييمات التي تظهر اختلافات كبيرة أو أدلة على الاحتيال والهدر فإنها ستحال إلى تدقيق و/أو تحقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمزيد من التحقيق أو المتابعة أو تحال إلى مختلف وكالات الإدارة أو الإشراف الأميركية أو غير الأميركية.

تقارير تقييم المشاريع

أكمل فريق التقييم الهندسي التابع لنا تقييمات للعمل الذي تم أداؤه في أربعة مشاريع إغاثة وإعادة إعمار، وأهداف تقييم هذه المشاريع كانت لتحديد ما إذا:

- كانت نتائج المشاريع ستتفق مع الأهداف الأصلية.
- تم تصميم عناصر المشاريع بالشكل المناسب قبل البناء أو التركيب.
- لبى البناء أو إعادة التأهيل معايير التصميم.
- كانت خطة المقاول للرقابة على الجودة وبرنامج الحكومة الأميركية لضمان الجودة مناسبين.

ناقش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق نتائج تقييم هذه المشاريع مع ممثلي مكتب المشاريع والعقود وسلاح الهندسة للجيش الأميركي الذين اتفقوا مع النتائج التي توصلنا إليها، وسيتم إدخال التوصيات لمعالجة المسائل التي تم تحديدها في تقييم هذه المشاريع في تقرير تدقيق مختصر.

معمل الوحدة لمعالجة المياه، بغداد، العراق
تقرير تقييم المشروع بي ايه – 05-001 صادر في 25 يوليو (تموز)2005

حدد التقييم ما يلي:

- لن يتم تحقيق الهدف المبين لمشروع معمل الوحدة لمعالجة المياه حسب الخطط الحالية، ونظراً لتقليصات هامة في نطاق العمل الذي يتم أداؤه بموجب المشروع لم يزد ولن يزد معمل الوحدة لمعالجة المياه كمية المياه للشعب العراقي أو يرفع جودة المياه إلى المستوى الصالح للشرب.
  - على سبيل المثال تم إزالة نظام فلترات جاذبية الرمل السريعة وفلتر الضغط من نطاق عمل هذا المشروع، وأثناء فحص الموقع قال مدير المصنع العراقي أن التعكر (الذي هو مقياس للمواد الصلبة العالقة في سائل) للجريان إلى الخارج من الفلترات كان مساوياً للجريان إلى الداخل مما يعني أن نظام الفلترات لم يكن يعمل.
- إضافة إلى ذلك أثناء عمليات الاجتراف الخلفي يجب أن يجري ماء الاجتراف إلى حفرة الطين، على أنه نظراً للتشغيل الضعيف للنظام، ومن المحتمل بسبب صمامات معطوبة، يدخل بعض ماء الاجتراف (ماء الاجتراف الجاري) إلى خزانات الآبار الصافية، مما يجعل الماء غير صالح للشرب، وخزانات الآبار الصافية هي موقع التخزين النهائي للمياه المعالجة قبل معالجتها بالكلور وتوزيعها، وقال مدير المصنع العراقي أنه يوجد رمل ورواسب في مياه شرب عملائه.
- لم تكن اتفاقية التصميم الكلية مناسبة لإنجاز جميع العمل المطلوب لمرفق معالجة مياه يعمل بشكل كامل، حتى ولو تم إنجاز نطاق العمل الأصلي أشار مدير المعمل العراقي إلى عدة متطلبات إضافية لازمة لجعل معمل الوحدة لمعالجة المياه يعمل بشكل كامل.
- حقق عمل إعادة تأهيل أجهزة التنقية وأحواض الترسيب وبناء المبنى الكيماوي معايير التصميم.
- احتاجت خطة المقاول للرقابة على الجودة وبرنامج الحكومة الأميركية لضمان الجودة لهذا المشروع إلى تحسين، ويمكن ربط ذلك مباشرة مع رقابة غير كافية على الجودة في معمل الوحدة لمعالجة المياه، ولم يعتمد مهندس المشروع التابع للحكومة الفواتير أو يوصي بالدفع للمقاول.

بالإضافة إلى ذلك بين التقييم أن المعلومات المتعلقة بقاعدة بيانات معمل الوحدة لمعالجة المياه في مكتب المشاريع والعقود كانت بحاجة للتحديث، حيث بينت بيانات مكتب المشاريع والعقود أن إجمالي التكلفة التقديرية المتوقعة كانت 8.7 مليون دولار، وأن المشروع كان مكتملاً بنسبة 30%، ونظراً للتخفيض الكبير في نطاقه فقد حدد التفتيش في الموقع أن مشروع معمل الوحدة لتنقية المياه مكتملاً بالفعل بحوالي 70%-80%، وأنه يجب تعديل إجمالي التكلفة الفعلية إلى حدٍ كبير نحو الأقل، وقد كانت تقديرات التكلفة المعدلة لمعمل الوحدة لمعالجة المياه حوالي 2.2 مليون دولار.

معمل الوثبة لمعالجة المياه، بغداد، العراق

تقرير تقييم المشروع بي ايه – 05 – 002 صادر تموز/يوليو 2005

حدد التقييم ما يلي:

- أن إصلاح معمل الوثبة لمعالجة المياه سيحقق الهدف المبين وهو تحسين ظروف معيشة المواطنين الذين يعيشون في بغداد بزيادة كمية الماء الصالح للشرب لهم إذا تم تحقيق مواصفات التصميم.
- كانت اتفاقية التصميم منجزة ومحددة بشكلٍ كافٍ لإقامة المباني المطلوبة وإكمال أنشطة إعادة التأهيل لمعمل الوثبة لمعالجة المياه.
- إن عمل إعادة التأهيل لجهاز التنقية وأحواض الترسيب وبناء المبنى الكيماوي وبناء مبنى الإدارة/المختبر وبناء مبنى الضغط تلبي جزءاً كبيراً من معايير التصميم، على أن انهيار سد المياه المتدفقة للمجرى رقم 1 والتشطيب الإسمنتي الضعيف لأرضية المبنى الكيماوي والإجراءات التصحيحية التي اتخذت أثناء صب الإسمنت الذي توقف تشكل كلها نواحي قلق.
- احتاجت خطة الرقابة على الجودة للمقاول وبرنامج ضمان الجودة للحكومة الأميركية لهذا المشروع إلى تحسين، ويمكن ربط ذلك مباشرة مع رقابة غير كافية على الجودة في معمل الوثبة لمعالجة المياه، ولم يتم إجراء أي اختبار حكومي لضمان الجودة، كما لم يتم التخطيط لاختبار حكومي مستقبلي لضمان الجودة، ولم يعتمد مهندس المشروع الحكومي الفواتير أو يوصي بالدفع للمقاول.

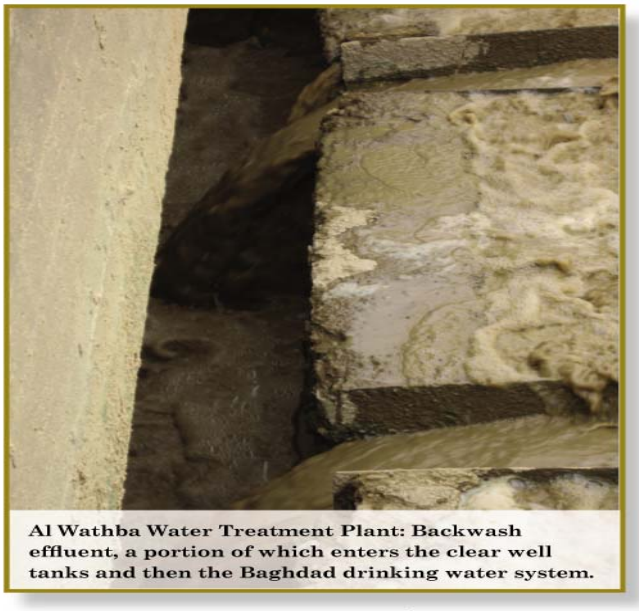

Al Wathba Water Treatment Plant: Backwash effluent, a portion of which enters the clear well tanks and then the Baghdad drinking water system.

شرح الصورة: محطة الوثبة لمعالجة المياه: نفايات على شكل أمواج من الزبد، يدخل جزء منها إلى أحواض الماء الصافي وبالتالي في نظام مياه الشرب في بغداد.

Al Wathba Water Treatment Plant: Train 1 settling tank shows a collapsed effluent weir wall

إضافة إلى ذلك بين التقييم أن المعلومات الخاصة بمعمل الوثبة لمعالجة المياه في قاعدة بيانات مكتب المشاريع والعقود بحاجة إلى تحديث، حيث بينت بيانات مكتب المشاريع والعقود أن إجمالي التكلفة المتوقعة هو 4.7 مليون دولار، ووجدت مراجعة لملف العقد أنه يجب تعديل إجمالي التكلفة الفعلية إلى حدٍ كبير نحو الأعلى، وقد بلغت تقديرات التكلفة المعدلة لمعمل الوثبة لمعالجة المياه حوالي 11.2 مليون دولار.

إمداد النهروان للمياه، بغداد، العراق

تقرير تقييم المشروع بي آي 05-003 صادر في تموز/يوليو 2005

حدد التقييم ما يلي:

- إن العمل المنجز بموجب هذا العقد لتصميم وإنشاء خط أنابيب مياه وربط خمسين منزلاً بخط الأنابيب الجديد وإزالة توصيلات المياه غير القانونية في مدينة النهروان حققت الأهداف المبينة.
- كانت اتفاقية التصميم مكتملة ومناسبة بشكلٍ كافٍ لتركيب خطوط أنابيب المياه وعمل توصيلات للمياه لخمسين بيتاً.
- لم يمكن إجراء التفتيش المقرر للموقع بسبب نواحي الأمن، وكان تقييم مشروع إمداد النهروان للمياه فقط بناء على صور وتقارير ضمان الجودة لسلاح الهندسة للجيش الأميركي وتقارير المقاول للرقابة على الجودة والمقابلات مع ممثلي ضمان الجودة لسلاح الهندسة للجيش الأميركي، ويبدو أن المشروع تم إنجازه بما يحقق معايير التصميم، إلا أنه لم يكن تحديد ذلك بشكل قاطع بدون تفتيش للموقع.
- كانت خطة المقاول للرقابة على الجودة وبرنامج الحكومة الأميركية لضمان الجودة كافيين لهذا المشروع، والمستندات المناسبة للمقاول من خلال التقارير اليومية للرقابة على الجودة ومن قبل ممثل ضمان الجودة لسلاح الهندسة للجيش الأميركي من خلال تقارير ضمان الجودة ضمنت أن المشروع تم إنجازه في الوقت المناسب وضمن الموازنة، وقد كان ممثل ضمان الجودة لسلاح لهندسة للجيش الأميركي حاضراً في الموقع أثناء المراحل الحرجة لفحص المواد واختبار الضغط.

شبكة مياه السوميلات، بغداد، العراق
تقرير تقييم مشروع بي ايه 05-004 صادر في 30 تموز/يوليو 2005

حدد التقييم ما يلي:

- أن أهداف المشروع الخاصة بتمديد خط أنابيب مياه صالحة للشرب طوله 8830 متراً من مصدر مياه موجودة إلى قرية السوميلات مع توصيلات وصمامات فصل تائية ثلاثية المسالك لتزويد المياه لقرية السوميلات لم يتم تحقيقها بسبب العيوب في الرقابة على الجودة وضمان الجودة والتصميم، وكذلك حالات كان العمل المنجز فيها غير متفق مع مواصفات العقد.
- لم يكن تصميم المقاول متفقاً مع متطلبات العقد وغير مناسب للمشروع، ولم يكن مسلك خط الأنابيب وموقع الصمامات والصمامات التائية ثلاثية المسالك محددة بالشكل الكافي، إضافة إلى ذلك كان تصميم مسلك خط الأنابيب تحت المنشآت مثل خطوط سكة الحديد والطرق وقنوات الري غير مكتمل.
- لم تكن الأجزاء المقامة من خط الأنابيب متفقة مع متطلبات العقد, ولم تكن مواد القاعدة الرملية مستخدمة في وضع خط الأنابيب، ولم يكن الدك والتسوية النهائية منجزة، كما لم يتم إجراء فحص الضغط على أي جزء من خط الأنابيب، وكان خط الأنابيب موجهاً حول المنحنيات بدون استخدام تركيب أكواع. إضافة إلى ذلك كان خط الأنابيب في ثلاثة قطاعات غير مستخدمة ولم يتم وصله مع مصدر المياه الرئيسي.

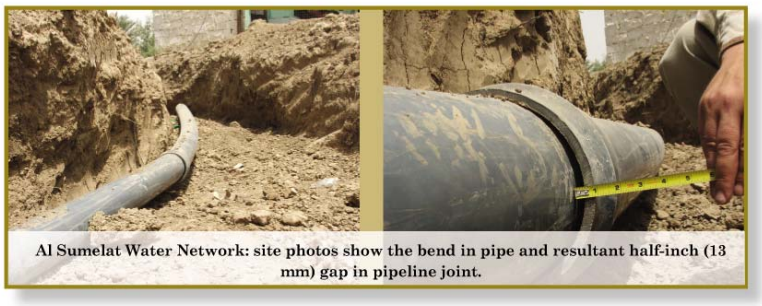
Al Sumelat Water Network: site photos show the bend in pipe and resultant half-inch (13 mm) gap in pipeline joint.

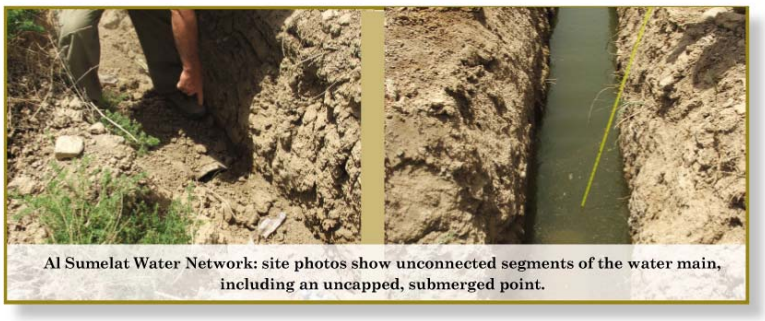
Al Sumelat Water Network: site photos show unconnected segments of the water main, including an uncapped, submerged point.

(الصورتين العلويتين) شبكة مياه السوميلات: تبين صور الموقع هذه الانحناء في الأنبوب والفجوة الناتجة عن الانحناء والتي يبلغ عرضها نصف إنش في وصلة خط الأنابيب.(الصورتين السفليتين) شبكة مياه السوميلات: تبين صور الموقع هذه أجزاء غير موصولة في خط المياه، بما في ذلك نقطة غير مغطاة ومدفونة تحت الأرض.

لم يقدم المقاول خطة رقابة على الجودة لهذا المشروع حسبما يتطلب العقد، وعدم وجود خطة رقابة على الجودة يمكن ربطه مباشرة مع عدم اكتمال البناء حسب مواصفات العقد.

الخط الساخن
للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسهل الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإبلاغ عن الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام وسوء الإدارة والاستيلاء في جميع البرامج المتعلقة بجهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافع الضرائب الأميركي، والحالات التي يستلمها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والتي لا تتعلق بصندوق التنمية للعراق أو صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يتم تحويلها إلى الوحدة المناسبة. يستلم الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الاتصالات من الهواتف النقالة والهواتف الأرضية والبريد والفاكس والاتصالات عبر الإنترنت من الناس في العراق والولايات المتحدة والعالم أجمع.

خلال الربع الثاني من عام 2005 أعيد نقل الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى المقر الرئيسي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في واشنطن العاصمة بعد أن تم وضعه مع الخط الساخن في مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع، وحالياً يعمل في الخط الساخن أربعة موظفين.

تقارير الربع الثاني

منذ 30 حزيران/يونيو 2005 باشر الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق العمل في 400 قضية خط ساخن، ويحتوي الجدول 3-2 على ملخص لهذه القضايا.

القضايا التي تم استلامها عن طريق الخط الساخن في مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق					
الخط الساخن للمكتب	**تم استلامها**		**مغلقة**		**مستمرة**
الربع الثاني	**نيسان – حزيران 2005**	**الإجمالي المتراكم**	**نيسان – حزيران 2005**	**الإجمالي المتراكم**	**نيسان – حزيران 2005**	**الإجمالي المتراكم**
تحقيق إداري	6	327	8	74	5	87
صرف النظر عنها	0	NA	1	12	0	0
تحويل	7	NA	13	71	0	0
إحالة	3	NA	4	50	0	0
مساعدة	1	NA	6	33	0	0
قانون حرية الإعلام	0	4	0	4	0	0
إجمالي القضايا الإدارية	17	331	32	244	5	87
تحقيقات جنائية	7	58	4	31	7	27
عمليات تدقيق	2	11	0	7	2	4
المجاميع	**26**	**400**	**36**	**282**	**14**	**118**
* تغطي المجاميع التراكمية الفترة منذ ابتداء العمل بالخط الساخن لمكتب المفتش العام - أي للفترة الواقعة بين 24 آذار (مارس) 2004 إلى 30 حزيران (يونيو) 2005.						
ملاحظة: إجمالي القضايا التي تم استلامها قد لا يعكس مجمل القضايا المغلقة والمستمرة.						

الجدول 3-2

القضايا الجديدة

خلال الربع التقويمي من نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيو 2005 فتح الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 26 قضية جديدة مصنفة في الفئات التالية:

- 9 قضايا متعلقة بالاحتيال
- 5 قضايا متعلقة بالهدر
- 4 قضايا متعلقة بالمساعدة العامة
- قضيتان متعلقتان بسوء الاستخدام
- 6 قضايا صنفت على أنها "أخرى"

يستلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معظم التقارير حول الحالات التي تلاحظ للاحتيال والهدر وسوء الاستخدام وسوء الإدارة والاستيلاء بالبريد الإلكتروني، وقد استلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 26 قضية جديدة من المصادر التالية:

- 17 قضية بالبريد الإلكتروني
- 3 قضايا بالبريد العادي
- 3 قضايا من خلال مكالمات هاتفية على الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- 3 قضايا بالتحويل من المكالمات الهاتفية على الخط الساخن لمكتب المفتش العام لوزارة الدفاع.

القضايا المغلقة

أثناء فترة التقرير أغلقت 36 قضية:

- 13 قضية أغلقت وحولت إلى وكالات أخرى تابعة للمفتش العام.
- 8 قضايا أغلقت بالتحقيقات الإدارية
- 6 قضايا أغلقت بالمساعدات (طلبات معلومات أو مساعدة إدارية)
- 4 قضايا أغلقت وحولت إلى وحدات ليست تابعة للمفتش العام
- 4 قضايا أغلقت بالتحقيقات الجنائية
- قضية واحدة تم ردها لعدم توفر المعلومات الكافية.

من ضمن القضايا الثمانية التي أغلقت بالتحقيقات الإدارية تم إثبات قضيتان منها وتم حلهما، وبسبب عدم توفر المعلومات الكافية وعدم إمكانية جمع معلومات إضافية لم يكن إثبات قضيتا تحقيق، وتم إغلاق أربعة تحقيقات على أنها غير ثابتة.

القضايا المحالة/المحولة

معظم القضايا التي أغلقت خلال فترة هذا التقرير أما أحيلت إلى وحدة أخرى تابعة للمفتش العام أو حولت إلى وحدة غير تابعة للمفتش العام:

- 4 قضايا أرسلت إلى مكتب المفتش العام للقوة متعددة الجنسيات- العراق.
- 4 قضايا أرسلت إلى مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع.
- قضيتان أرسلتا إلى وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الخارجية.
- قضية واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية.
- قضية واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- قضية واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام للفيلق متعدد الجنسيات – العراق.
- قضية واحدة أرسلت إلى فرصة العمل المتساوية لمجموعة دعم المنطقة المشتركة-الوسطى.
- قضية واحدة أرسلت إلى قيادة التحقيق الجنائي للجيش الأميركي.
- قضية واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لسلاح الهندسة للجيش الأميركي.
- قضية واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام لوزارة المالية العراقية.

الأنشطة والمبادرات الأخرى
للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

إلى جانب أنشطة التحقيق والإشراف للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق استمر المفتش في مواصلة عدة أنشطة ومبادرات بدأها المفتش العام – سلطة الائتلاف المؤقتة، وكل واحد من هذه الأنشطة ترفع من مستوى الاتصال والتنسيق بين الوكالات وتحارب الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام في تنفيذ أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

تشمل هذه المبادرات والأنشطة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما يلي:

- نظام معلومات إعادة إعمار العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- مجلس المفتشين العامين العراقي.
- المجموعة العاملة العراقية للمسؤولية.
- تدريب المفتشين العامين للوزارات العراقية.
- مبادرة الأمن والتأمين
- الدروس المستقاة/مبادرة عوامل المخاطرة العالية.

تتوفر معلومات مفصلة لهذه الأنشطة والمبادرات على الموقع على الشبكة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:
www.sigir.mil

نظام معلومات إعادة إعمار العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتطوير أداة تقديم تقارير تسمى نظام معلومات إعادة إعمار العراق ليعمل كمستودع للمشاريع والعقود والبيانات المالية لإعادة إعمار العراق، وحالياً استخدمت وكالات فردية نظم معلومات مستقلة لتتبع بيانات مشاريعهم وعقودهم ومصروفاتهم مع مستويات مختلفة من النجاح. سيقوم نظام معلومات إعادة إعمار العراق بتقديم نظرة كاملة وموحدة للمعلومات لكافة الوكالات وتسهيل إشراف صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

سيشمل نظام معلومات إعادة إعمار العراق عدة أنواع من البيانات:

- إجراءات التعاقد إما من وثائق العقد الممسوحة إلكترونياً أو النسخ الحقيقية لها.
- بيانات الصرف من أنظمة مالية متعددة.
- بيانات المشروع مع تقديرات تكلفة الإنجاز.

باشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ببذل جهد كبير لجمع البيانات حيث أرسل كتب طلب بيانات لكل وكالة خصص لها جزء من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وطلبت الكتب إتاحة الوصول إلى المعلومات الخاصة بالمشاريع والعقود والصرف، وهذه البيانات ستتيح للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إجراء فحص مزدوج للمعلومات التي قدمتها وكالات إعادة الإعمار. في الوقت الحالي ادخل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 2600 إجراء تعاقد ألزمت 13.7 بليون دولار، ومن ضمن هذا المبلغ هناك حوالي 1500 إجراء تعاقد قدرت قيمتها بمبلغ 4.5 بليون دولار ملتزم بها من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. سيكون نظام معلومات إعادة إعمار العراق أداة نافعة لتحليل الإشراف على المعلومات المالية لإعادة إعمار العراق.

التنسيق مع وكالات الإشراف الأخرى

يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تنسيق أنشطة أشراف لبرامج إعادة إعمار العراق من خلال مجلس المفتشين العامين العراقي في واشنطن العاصمة والمجموعة العاملة العراقية للمسؤولية في بغداد. للحصول على معلومات حول أنشطة الإشراف للوكالات التي تشارك في هذه المجموعات أنظر الجزء الرابع – إشراف الوكالات الأخرى.

مجلس المفتشين العامين العراقي

أنشأه المفتش العام – سلطة الائتلاف المؤقتة في 15 آذار/مارس2004، ويوفر مجلس المفتشين العامين العراقي منتدى للنقاش والتعاون بين المفتشين العامين وموظفي الوكالات العديدة التي تستخدم وتشرف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. في اجتماعات مجلس المفتشين العامين العراقي يتبادل ممثلو المنظمات الأعضاء تفاصيل عمليات التدقيق الحالية والمخططة، ويقوم

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك بإبلاغ المنظمات الأخرى بخطط التدقيق طويلة المدى وخطط تعيين الموظفين فيها، وهذا من شأنه أن يساعد في تحديد فرص التعاون وتقليل الازدواجية في جهود الإشراف. يتشارك الأعضاء كذلك في فهم التحديات اللوجيستية لأداء عمل الإشراف في العراق.

عقد آخر اجتماع لمجلس المفتشين العامين العراقي في واشنطن العاصمة في 5 أيار/مايو 2005، وقد ابلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أعضاء المجلس بأحدث المعلومات فيما يتعلق بأنشطته في بغداد، بما في ذلك الجهود لجمع البيانات حول التمويل والمشاريع والعقود، ولمقابلة المدراء من العديد من قطاعات إعادة الإعمار الرئيسية. ترأس المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك مناقشة جهود أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي لبحث تكاليف الأمن. إلى جانب ذلك استمع الأعضاء إلى تحديث لوضع تقدم نظام معلومات إعادة إعمار العراق. أخيراً ناقش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق طلبه بأن يساهم أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي في خطة تدقيق موحدة للإشراف على إعادة إعمار العراق. بجمع خطط التدقيق المستقبلية من جميع الأعضاء في وثيقة واحدة ستزيد خطة التدقيق الموحدة من التعاون والتنسيق بين المنظمات التي تشرف على إعادة إعمار العراق:

- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (رئيساً)
- المفتش العام لوزارة الخارجية (نائب رئيس مشارك)
- المفتش العام لوزارة الدفاع (نائب رئيس مشارك)
- المفتش العام لوزارة الجيش
- المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- المفتش العام لوزارة الخزينة
- المفتش العام لوزارة التجارة
- المفتش العام لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية
- وكالة تدقيق عقود الدفاع
- وكالة تدقيق الجيش الأميركي
- مكتب المحاسبة الحكومية (عضو مراقب)
- المجلس الدولي للاستشارة والمتابعة (عضو مراقب)
- المدير التنفيذي الرئيسي للتدقيق لسلاح الهندسة للجيش الأميركي (عضو مراقب)

من المقرر عقد الاجتماع التالي لمجلس المفتشين العامين العراقي في شهر آب/أغسطس 2005. للاطلاع على معلومات حول عمليات التدقيق التي يجريها أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي أنظر الجزء الرابع – إشراف الوكالات الأخرى.

المجموعة العاملة العراقية للمسؤولية

أنشأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المجموعة العاملة العراقية للمسؤولية لإكمال التنسيق الحالي الذي يوفره مجلس المفتشين العامين العراقي في واشنطن العاصمة، والمجموعة العاملة العراقية للمسؤولية هي منتدى لموظفي التدقيق الموزعين مقدماً لمختلف الوكالات الفدرالية التي لها وجود تدقيقي في العراق لتنسيق عمليات التدقيق والمشاركة في البيانات الخاصة بإغاثة وإعادة إعمار العراق وتقليل التعطل في عمليات التدقيق للعملاء وتجنب ازدواج الجهود.

أثناء هذا الربع الذي يغطيه التقرير اجتمعت المجموعة العاملة العراقية للمسؤولية في 20 تموز/يوليو 2005 في القصر الرئاسي الجمهوري السابق في بغداد، العراق.

حضر الاجتماع المنظمات التالية:

- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- وكالة تدقيق عقود الدفاع.
- مكتب المراجعة الداخلية، قسم منطقة الخليج، سلاح الهندسة للجيش الأميركي.
- اتصال التدقيق بلجنة النزاهة العامة، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.
- اتصال التدقيق، مكتب المشاريع والعقود – العراق.

في هذا الاجتماع للمجموعة العاملة العراقية للمسؤولية تبادل المعلومات مندوبو التدقيق من كل واحدة من الوكالات التي حضرت وعقدوا جلسات سؤال وجواب حول الأهداف والنطاق وأوضاع عمليات التدقيق الجارية، كما تبادل موظفو كل وكالة حاضرة المعلومات حول أهداف ونطاق وتواريخ البدء المحتملة لعمليات التدقيق المخططة. أعلم مساعد المفتش العام للتدقيق التابع للمفتش

العام الخاص لإعادة إعمار العراق الأعضاء الحاضرين بشأن نظام معلومات إعادة إعمار العراق الذي أنشي للمشاريع والعقود وأوامر العمل الممنوحة باستخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وسلسلة الندوات القادمة حول الدروس المستقاة التي ستعقد في منطقة واشنطن العاصمة.

دعم المنظمات العراقية لمناهضة الإرهاب

استمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في دعم تخطيط وتطوير وتدريب نظام المفتشين العامين العراقيين والمحافظة على علاقة وحوار مفيد مع مفوض لجنة النزاهة العامة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التحقيقات والتدريب. لقد قاد نظام المفتشين العامين العراقيين ولجنة النزاهة العامة ومجلس التدقيق العالي جهود العراق المناهضة للفساد لمنع الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام [19].

نظام المفتشين العامين العراقيين

صمم نظام المفتشين العامين العراقيين على غرار النظام الأميركي الحالي للمفتشين العامين الفدراليين. للمفتشين العامين العراقيين مكاتب في كل وزارة عراقية، ويقوم بتعيينهم رئيس الوزراء العراقي إلا أنهم يعملون لوزاراتهم التي يتبعونها.

أثناء فترة هذا التقرير ركز المفتشون العامون العراقيون على التعاقد لإجراء تدريب على المدى القصير لمدققيهم ومفتشيهم ومحققيهم، وبمساعدة من مراجعة لمنهاج التدريب للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وقع المفتشون العامون العراقيون عقوداً للتدريب في الجامعة الأميركي في بيروت – لبنان في شهر يوليو (تموز)، وسيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالمساعدة في تقييم نجاح التدريب الذي سيتم في غضون ذلك.

في منتصف شهر تموز/يوليو قام المفتش العام من وزارة الدفاع العراقية بزيارة الولايات المتحدة، وتشارك في وجهات النظر مع المفتش العام لوزارة الدفاع و المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والمفتشين العامين الآخرين في الاجتماع الشهري لمجلس النزاهة والكفاءة التابع لرئيس الجمهورية. مثل المفتش العام العراقي المفتشين العامين من كافة الوزارات العراقية، وكان المفتش العام العراقي قد عين من قبل المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بعد إصدار أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 57. قدم المفتش العام العراقي وجهة نظر زملائها حول الوضع الحالي لنظام المفتشين العاميين العراقيين، وحث المفتش العام العراقي على تطوير علاقات بين المفتشين العامين للوزارات الأميركية ونظرائهم العراقيين. أشار المفتش العام العراقي كذلك إلى أنه رغم الطبيعة المتطورة للمبادرة المناهضة للفساد في العراق المرتكزة على ثلاثة أعمدة لم يكن هناك خلاف حول الحاجة إلى إيجاد "نظام فعال ومستمر لمحاربة الفساد في العراق". دعم المجلس الوطني كذلك الإجراءات المناهضة للفساد من خلال تعيين لجنة تشرف على الجهود الإدارية.

في تموز/يوليو التقى المفتشون العامون العراقيون مع المجلس الوطني (لجنة النزاهة) حيث قدم كل مفتش عام ملخصاً للعمل المنجز خلال السنة الفائتة والعقبات التي ما زال يجب التغلب عليها، وأقسمت اللجنة أن تدعم نظام المفتشين العاميين وتوفر الحماية للمفتشين العامين بموجب حكم القانون، وأعلنت اللجنة عن نيتها تغيير الأمر رقم 57 لمنح السلطة فردياً للمجلس الوطني لتعيين وإقالة المفتشين العامين، وقد وافق المفتشون العامون على الفكرة كما تدعو الحاجة لها للمحافظة على استقلاليتهم وموضوعيتهم.

لجنة النزاهة العامة

لجنة النزاهة العامة جزء مستقل عن الحكومة العراقية، وهي مسؤولة عن مناهضة الفساد (التحقيقات، المنع، التثقيف) ضمن الحكومة وكذلك الوصول إلى الجمهور ودعم المنظمات غير الحكومية، وللجنة النزاهة العامة تفويض واسع تم إجراؤه في الأمر رقم 55 لسلطة الائتلاف المؤقتة.

أبلغت لجنة النزاهة العامة الملامح البارزة التالية لنشاطها أثناء فترة هذا التقرير:

- إجراء سلسلة اعتقالات لمسؤولين كبار في الحكومة العراقية – تم القبض على أكثر من 30 مسؤولاً كبيراً (مديراً عاماً ورتباً أعلى من ذلك) بسبب تهم فساد متنوعة، بما في ذلك القضية التاريخية التالية:
  - في أيار/مايو 2005 أحضرت لجنة النزاهة العامة الوزير السابق للعمل (الحكومة العراقية المؤقتة) أمام القاضي بناء على تهم فساد، وهذه هي أول مرة، على الأقل منذ عام 1958، يتم فيها إحضار مسؤول حكومي كبير أمام محكمة عراقية حسب حكم القانون بأسلوب شفاف، وهذه القضية حالياً معلقة.
- العمل على 800 قضية نشطة مع 77 محققاً تابعاً للجنة النزاهة العامة، ولا تبين هذه القضايا تحيزاً ظاهراً عرقياً أو دينيا أو قبليا، وهي مبنية على أدلة تم الحصول عليها وتحقيقات أجريت حسب القانون العراقي.

- تطوير تغييرات تشريعية للمجلس الوطني، بما في ذلك مدخلات للدستور العراقي.
- الحصول على مبانٍ والبدء في عملية إصلاح لمعهد التدريب التابع للجنة النزاهة العامة.
- وضع قواعد سلوك تحتاج لتوقيع أكثر من 3 ملايين موظف حكومي عراقي.
- مباشرة تنفيذ متطلبات الإفصاح المالي لجميع موظفي الحكومة الكبار.
- نشر مواد تعليمية لاستخدامها في المدارس الابتدائية والثانوية وتخطيط منهاجي علم القواعد الأخلاقية وعلم الحقوق والواجبات المدنية بالتعاون مع وزارتي التعليم والتعليم العالي.
- تحسين الخط الساخن للجنة النزاهة العامة وإصدار إعلانات الخدمة العامة.

خلال السنة الفائتة وفرت كذلك لجنة النزاهة العامة التدريب للمفتشين العامين العراقيين ومجلس التدقيق العالي العراقي، بما في ذلك منهاج معهد الدفاع للدراسات القانونية التابع لوزارة الدفاع ومنظمات التدقيق التجاري الرائدة.

التحديات التي تواجه لجنة النزاهة العامة

أبلغت لجنة النزاهة العامة عن اهتمامات رئيسية قد تؤثر على عملياتها:

- يزيد عدد قضايا الفساد إلى حدٍ كبير عن الطاقة الحالية وموارد لجنة النزاهة العامة.
- قد يكون المسؤولون الكبار في الحكومة العراقية الذين يجري التحقيق معهم أو احضروا بناء على تهم هم خلف الإعلام والهجمات السياسية والمادية ضد لجنة النزاهة العامة.
- قد تقوي أو تضعف الجهود التشريعية للمجلس الوطني والدستور لجنة النزاهة العامة.

يعمل مفوض لجنة النزاهة العامة مستشاراً للمفتشين العامين للوزارات فيما يتعلق بالمواضيع الخاصة بالادعاءات الجنائية والتحقيقات اللاحقة، وهو كذلك مؤيد قوي لنظام فعال للمفتشين العامين في العراق.

مجلس التدقيق العالي

مجلس التدقيق العالي هو مؤسسة إشراف على التدقيق، مع أهداف مشابهة لأهداف مكتب المحاسبة للحكومة الأميركية. يحقق مجلس التدقيق العالي زخماً في دوره الرئيسي، وهو تدقيق الوزارات الحكومية والشركات والبنوك المملوكة للحكومة في العراق، ويتعاون مجلس التدقيق العالي مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق للشؤون المالية لفحص حسابات البنوك وممارساتها الإدارية لتركيز الإشراف على جهود إعادة الهيكلة.

يستطيع مجلس التدقيق العالي عمل المزيد لتحسين معايير المحاسبة الدولية في القطاع الخاص وكذلك للحكومة، وسيكون تبني معايير المحاسبة الدولية أمراً مهماً إذا كان على البنوك والشركات العراقية كسب ثقة المجتمعات الدولية المالية والتجارية. يقوم مجلس التدقيق العالي كذلك بالتحقيق في المعاملات المالية المعقدة لغسيل الأموال والفساد الآخر المحتمل، ويخطط مجلس التدقيق العالي لتعيين مدير عام جديد يكلف بإنشاء وحدة استخبارات مالية.

يعمل مجلس التدقيق العالي على معالجة المواضيع الرئيسية الخاصة بتطوير عملياته:

- الحاجة إلى تحديث منصته التشغيلية لتزويد شبكة حاسب آلي داخلية وتطبيقات برامج تتيح المشاركة في المعلومات وتدار في جميع المنظمة.
- الحاجة إلى استخدام مدققين خبراء إضافيين لمواجهة حمل قضايا متزايد من عمليات التدقيق المناهضة للفساد، مثل القضايا التي أجريت مؤخراً لمخالفة الأصول المرعية لعقود وزارة الدفاع العراقية.

الأمن والتأمين

إن إدارة الأمن في منطقة واسعة من قبل القوات العسكرية الأميركية والقوات العراقية (التي تتلقى تدريباً يموله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق) لم تستبعد الحاجة لأمن الموقع بالتحديد وللأمن الشخصي لموظفي المقاول المدنيين، ويبقى التهديد للحياة والممتلكات من الهجمات المستمرة للمتمردين عائقاً رئيسياً لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل.

أثناء فترة التقرير بقي فقدان حياة المقاولين في العراق مساويا للمستويات التي أبلغ عنها خلال السنة الفائتة. كان هناك 18 حالة وفاة جديدة لمدنيين أميركيين (في الغالب مقاولين)، وحالات وفاة لمقاولين غير أميركيين عددها 36 حالة، وارتفع إجمالي عدد المطالبات بأكثر من 30%، كما ارتفعت المطالبات الخاصة بالوفيات بمقدار 20%.

بالرغم من أنه من الصعب عمل تقديرات دقيقة فإن تهديد العاملين في إعادة الإعمار وإعادة التأهيل، إلى جانب تدمير البنية التحتية العراقية بالتخريب أثر على فاعلية استثمار صندوق إغاثة وإعادة الإعمار العراق البالغ 18.4 بليون دولار، إلى جانب ذلك ستستمر تكاليف الأمن الكبيرة ما دام التهديد مستمراً.

الإصابات البشرية

حالياً هناك وكالتان أميركيتان في العراق تجمعان المعلومات حول إصابات المقاولين المدنيين في العراق بموجب متطلبات قانونية منفصلة:

- يقوم قسم لونج شور اند هاربر لتعويض العاملين التابع لوزارة العمل بمعالجة مطالبات تعويض العاملين، وتتراوح هذه المطالبات من إصابات في المكاتب إلى فقدان ووفاة موظفي المقاولين ومقاولي الباطن المستخدمين في أشغال عامة تمولها الولايات المتحدة أو مشاريع خدمات خارج الولايات المتحدة (48 يو اس بي 1651)، وتتم معالجة المطالبات بناء على وضع العمل بدون اعتبار للمواطنة.
- يطلب من وزارة الدفاع الإبلاغ عن بلد ومكان جميع وفيات المواطنين الأميركيين (التي تحدث لأسباب غير طبيعية (الجزء 204 (سي) من القانون العام 107-228)، ولا تشمل هذه التقارير وفيات أفراد القوات المسلحة الأميركية ومسؤولي الحكومة الأميركية.

بالنسبة للمقاولين العاملين في الخارج يتطلب قانون قاعدة الدفاع تغطية تأمينية للموظفين الذين يؤدون العمل في عقود للحكومة الأميركية، وهذا القانون يعمل كبرنامج لتعويض العاملين، ويقدم منافع العجز والمنافع الطبية عن إصابات المقاولين، وبالنسبة لوفيات المقاولين يعوض تأمين قانون قاعدة الدفاع عن الأجور المفقودة و/أو منافع البقاء، وإذا حدد بأن إصابة أو وفاة تسبب فيها خطر مخاطرة حرب ولم يتقاض مزود التأمين قسطاً عن مخاطرة الحرب فإن الحكومة الأميركية تعوض حملة التأمين عن تكاليفهم وتتحمل المسؤولية عن الدفعات المستقبلية. تدير وزارة العمل قانون قاعدة الدفاع، حيث تضمن بأن منافع تعويض العاملين يتم تقديمها ، وتقوم وزارة العمل بتتبع مطالبات الوفيات بموجب قانون قاعدة الدفاع، والتي تشمل المواطنين الأميركيين والمواطنين غير الأميركيين الذين يعملون لدى مقاولين أميركيين.

أثناء فترة التقرير أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن المطالبات بموجب قانون قاعدة الدفاع استمرت في الزيادة، حيث أن مطالبات الوفيات الجديدة البالغ عددها 36 مطالبة بموجب قانون قاعدة الدفاع لمقاولين غير أميركيين والتي استلمتها وزارة العمل، ووفيات المدنيين الأميركيين البالغ عددها 18 وفاة في العراق (في الغالب مقاولين) التي أبلغ عنها ممثل وزارة الخارجية تمثل ارتفاعاً عن الربع السابق. أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك إلى الأحداث التالية التي وقعت في العراق أثناء فترة هذا التقرير.

- توفي ستة أفراد من شركة بلاك ووتر سيكيوريتي في حادث تحطم طائرة مروحية في نيسان/أبريل 2005.
- أبلغ الجيش الأميركي عن 201 حالة وفاة.
- ارتفعت مطالبات الوفيات بموجب قانون قاعدة الدفاع لجميع المدنيين الأميركيين وغير الأميركيين في العراق إلى 330 وفاة في 30 حزيران/يونيو 2005 – أعلى بمقدار 20% من المطالبات البالغ عددها 276 مطالبة المبلغ عنها في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لشهر نيسان/أبريل 2005.
- ارتفع إجمالي المطالبات بموجب قانون قاعدة الدفاع التي أبلغت عنها وزارة العمل، بما في ذلك الوفيات والإصابات إلى 3389 حالة في 30 حزيران/يونيو 2005 – أعلى بمقدار 30% من الحالات البالغ عددها 2582 حالة التي أبلغ عنها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في نيسان/أبريل.

يؤكد العدد المتزايد للمطالبات بموجب قانون قاعدة الدفاع على أهمية الأخطار التي تواجه حالياً في أنشطة إعادة الإعمار والتكاليف المستمرة الناجمة من البيئة الحالية، وتشمل مطالبات الوفيات بموجب قانون قاعدة الدفاع التي تم تتبعها كلاً من مواطنين أميركيين ومواطنين غير أميركيين يعملون لدى مقاولين أميركيين، ويوحي التحليل أنه منذ شهر أيلول/سبتمبر 2004 كانت هناك وفيات لمقاولين غير أميركيين أكثر من مقاولين أميركيين، وكما هو مبين في الشكل 3-.4 تشكل الوفيات المبلغ عنها لمدنيين غير أميركيين جزءاً كبيراً من مطالبات الوفيات بموجب قانون قاعدة الدفاع على مدى الوقت.

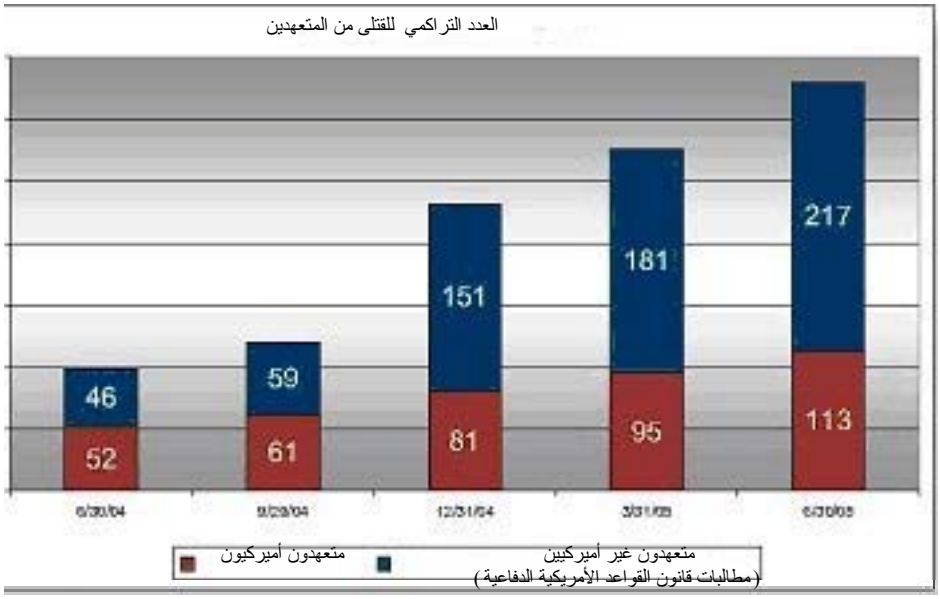

الشكل 3-4

منذ نهاية الحرب في 4 نيسان/أبريل 2003 إلى 30 حزيران/يونيو 2005 سجلت وزارة الخارجية 113 حالة وفاة لمدنيين أميركيين غير رسميين في العراق، ويحدد الشكل 3-5 مصادر هذه الوفيات.

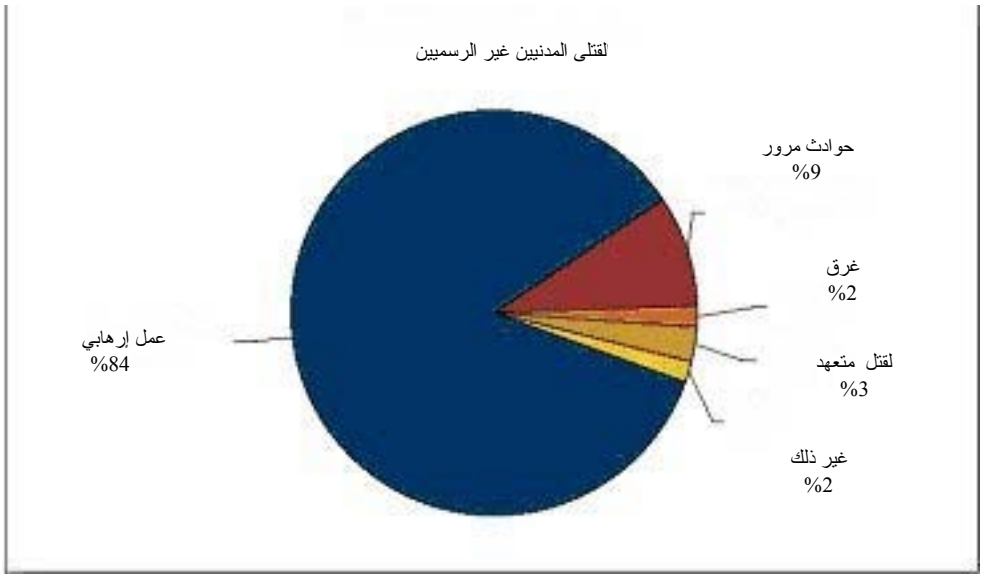

الشكل 3-5

التأمين

في 29 نيسان/أبريل 2005 صدر تقرير عن مكتب المحاسبة الحكومية بعنوان "تأمين قانون قاعدة الدفاع: المراجعة اللازمة لمسائل التكلفة والتنفيذ"، وقد أبلغ هذا التقرير عن الحاجة لجهد منسق بين الوكالات المتأثرة لتحديد الإجراءات التي يمكن أن تواجه هذه التحديات:

- من الصعب تحديد ما إذا كان جميع تأمين قانون قاعدة الدفاع يتم شراؤه بأسلوب فعال من ناحية التكلفة.
- إن تحديات التنفيذ تعيق قدرة الوكالات على توفير تغطية تعويض للعاملين بشكل فعال بموجب قانون قاعدة الدفاع.
- إن عدم توفر معلومات لعدد المقاولين وتكلفة تأمين قانون قاعدة الدفاع يحدان من قدرة الوكالات على صنع قرارات مطلعة بشأن استراتيجيات الشراء بموجب قانون قاعدة الدفاع.
- بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الوكالات تبقى هذه المشاكل غير محلولة: إرباك بشأن متى ينطبق قانون قاعدة الدفاع، وصعوبة في تنفيذ قانون قاعدة الدفاع، وصعوبة في معالجة المطالبات.
- برزت تحديات جديدة مثل زيادة عدد المقاولين منذ صدور قانون قاعدة الدفاع في عام 1941.

نتيجة لذلك أوصى مكتب المحاسبة الحكومية أن يطلب الكونغرس من مكتب الإدارة والموازنة التنسيق مع وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة العمل والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتحديد الإجراءات، بما في ذلك أية تغييرات تشريعية ضرورية لتناول المسائل التالية:

- خيارات فعالة من ناحية التكلفة للحصول على التأمين بموجب قانون قاعدة الدفاع.
- أساليب تنسيق جهود جمع البيانات بين الوكالات والمقاولين فيما يتعلق بتكلفة التأمين والمعلومات الأخرى المتعلقة بذلك اللازمة لإصدار قرارات مطلعة.
- تطبيق منسق وجماعي وتعاوني لقانون قاعدة الدفاع على الوكالات من خلال:
- تطوير ونشر الإرشادات بشأن متى وعلى من ينطبق قانون قاعدة الدفاع.
- تحسين الاتصالات بشأن تنفيذ قانون قاعدة الدفاع والصعوبات المرتبطة بذلك من خلال شبكات غير رسمية وفرق عمل لما بين الوكالات والمؤتمرات والمنتديات والمواقع على الشبكة.
- تحديد الإجراءات لمواجهة صعوبات تنفيذ قانون قاعدة الدفاع.
- تحديد الوسائل الممكنة لمواجهة تحديات التنفيذ.
- جمع البيانات من موظفي المقاولين لتسهيل معالجة المطالبات.
- جمع وإبلاغ المعلومات لوزارة العمل حول المقاولين العاملين في الخارج، بما في ذلك وضع تغطية قانون قاعدة الدفاع.

بينما وافق مكتب الإدارة والموازنة مع تقييم مكتب المسؤولية الحكومية، ولم تأخذ وزارة الدفاع استثناء للمعلومات الفعلية الواردة في التقرير اختلفت الوكالتان مع التوصيات، حيث بين مكتب الإدارة والموازنة أنها كانت واسعة بشكل مبالغ فيه، وبينت وزارة الدفاع أنها مكلفة جداً، وكرد على ذلك أكد مكتب المحاسبة الحكومية أن التوصيات لم تكن واسعة بشكل مبالغ فيه، بل أنها توفر المرونة للوكالات للتعامل مع السلسلة الكاملة للمواضيع المحددة، وتتيح لها التعامل مع الاستخدام المتزايد للمقاولين في أماكن في الخارج حالياً وفي المستقبل بشكل نشط، وما زال مكتب المحاسبة الحكومية مستمراً في الاعتقاد أن أسلوباً أكثر تنسيقاً وشمولاً يشمل جميع الوكالات المتأثرة ضروري لمعالجة المسائل الخاصة بالتكلفة والتنفيذ لقانون قاعدة الدفاع.

استفسارات أخرى

في 31 كانون الأول/يناير 2005 وضع سلاح الهندسة للجيش الأميركي برنامجاً تجريبياً لاستدراج العقود لإدارة قانون قاعدة الدفاع مركزياً، وفيما يلي أهداف البرنامج التجريبي لسلاح الهندسة للجيش الأميركي:

- معالجة الاهتمامات بشأن أفضل قيمة كلية للأمة فيما يتعلق بتلبية المتطلبات القانونية لقانون قاعدة الدفاع.
- تشجيع المنافسة الفعالة وتوفر وإمكانية الحصول المضمونة على التأمين بموجب قانون قاعدة الدفاع.

فيما يتعلق بتحسين برنامج يدار مركزياً حدد سلاح الهندسة للجيش الأميركي عدة عوائق أمام توفير تأمين بموجب قانون قاعدة الدفاع بشكل اقتصادي وبكفاءة، ومن أجل هذا الاستدراج استهدف سلاح الهندسة للجيش الأميركي أوائل شهر تموز/يوليو 2005 كآخر تاريخ لفترة طلب العروض.

إضافة إلى ذلك يقدم مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية البيانات الوحيدة المتوفرة للتكلفة الحالية للأمن للمقاولين الأميركيين العاملين في العراق. في عملية تدقيق التكاليف التي تم تحملها للعقود المنجزة كلف مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية وكالة تدقيق عقود الدفاع بفصل المبالغ المنفقة على تكاليف الأمن من إجمالي التكاليف المدققة، وهذه المراجعة الخاصة بالمتابعة لن تكون محاسبة للفروقات في مكان العمل داخل العراق أو لحجم العقد أو نوع العمل، ولكنها ستراجع تكلفة الأمن كنسبة مئوية لإجمالي التكاليف في عقود مختارة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

أخيراً طلب الكونغرس من مكتب المحاسبة الحكومية فحص اعتماد الحكومة الأميركية على الشركات الخاصة لتوفير الأمن في العراق. تركز مهمة مكتب المحاسبة الحكومية على ما يلي:

- التخطيط لاستخدام مقاولي أمن خاصين في العراق.
- أساليب رقابة إدارية توضع لتوفير الرؤيا لمزودي الأمن والمصروفات المتعلقة بالأمن.
- العلاقة بين وزارة الدفاع ومقاولي الأمن الخاصين في العراق.
- أثر مزودي الأمن الخاصين على الاحتفاظ بالقوة العسكرية.

سيصدر مكتب المحاسبة الحكومية تقريراً نهائياً إلى الكونغرس في أوائل شهر آب/أغسطس 2005، ويستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في مناقشة هذه المواضيع مع مكتب المحاسبة الحكومية ولكن لا يدعم العمل بشكل مباشر.

الدروس المستقاة

ما زالت مبادرة الدروس المستقاة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمرة في توفير القيادة المستقلة والموضوعية، وذلك بتنسيق التوصيات التي سترفع من مستوى الاقتصاد والكفاءة والفاعلية المحسنة في البرامج التي يديرها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

أكمل فريق الدروس المستقاة مرحلة جمع البيانات لهذا الجهد، حيث جمع أكثر من 650 وثيقة من المصادر الرئيسية التالية:

- عمليات التدقيق بين الوكالات وملاحظات الإشراف: عمليات تدقيق وتقارير ومراجعات وشهادات للكونغرس قام بها موظفو المفتش العام الأميركي.
- الهيئات الصناعية: آراء مقدمي خدمات مهنية قواعدهم في الولايات المتحدة، يعملون مباشرة في عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق (يقوم مجلس الخدمات المهنية بتنسيق المشاركة في الندوات والمناقشات).
- مقابلات واستفتاءات: مقابلات واستفتاءات فردية لجمع البيانات قام بها مؤرخ سلطة الائتلاف المؤقتة وموظفو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الملحقين بمنظمات الإعمار التابعة للحكومة الأميركية.
- ملخصات للدراسات والدروس المستقاة: ملخصات رسمية لما بعد الإجراءات والدراسات وتقارير الدروس المستقاة قامت بها أو رعتها وكالات تابعة للحكومة الأميركية تدعم عمليات إغاثة وإعادة إعمار العراق.

جمع فريق الدروس المستقاة أكثر من 3600 ملاحظة تتضمن التحديات والاهتمامات وعوامل المخاطرة التي تواجه منظمات الحكومة الأميركية المشاركة في عمليات إغاثة وإعادة إعمار العراق، وما زال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يعمل ضمن مجتمع ما بين الوكالات لجمع هذه النتائج التي تم التوصل إليها وتنسيق التوصيات المتكاملة لسياسات وإجراءات واستراتيجيات تنفيذ محسنة.

تصنيف الملاحظات

ظهر عدد من المواضيع المشتركة من الملاحظات المصنفة، وقام فريق الدروس المستقاة بتصنيفها إلى مجالات تتفق مع منهجيات هندسة المشاريع الفدرالية وتحديث إدارة الأعمال، وقد حدد الفريق أكثر المراجع التي أشير إليها التالية:

- الامتلاك/التعاقد
- الإدارة المالية
- الموارد البشرية
- الإمدادات
- التخطيط وإدارة البرامج
- الأمن
- الاتصالات الاستراتيجية والتنظيمية

يبين الشكل 3-6 توزيع الملاحظات حسب المجال.

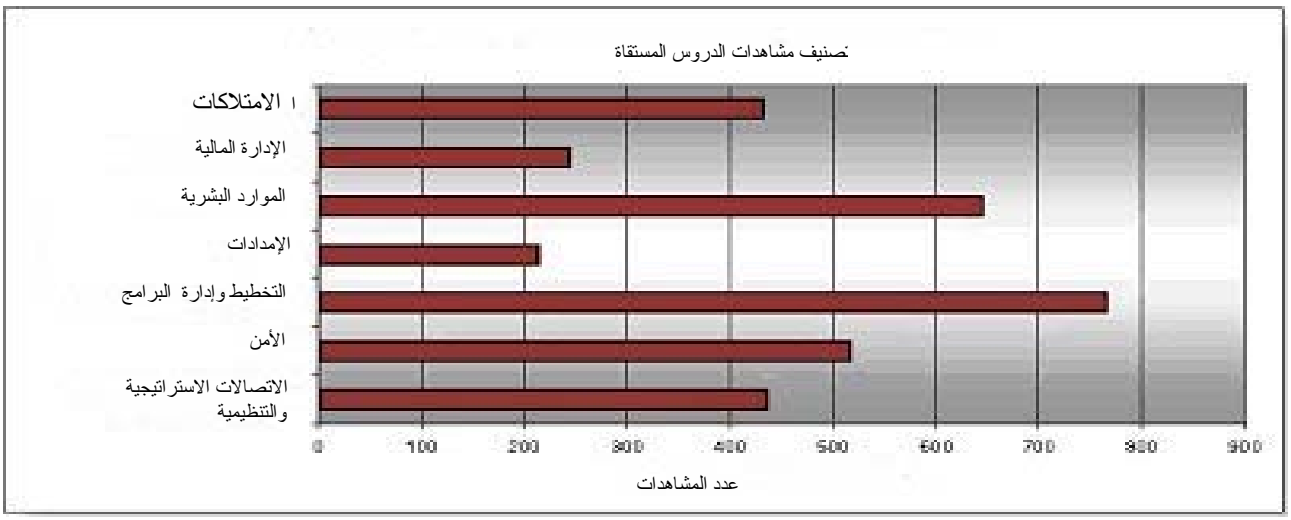
تصنيف مشاهدات الدروس المستقاة
الامتلاكات
الإدارة المالية
الموارد البشرية
الإمدادات
التخطيط وإدارة البرامج
الأمن
الاتصالات الاستراتيجية والتنظيمية
0
100
200
300
400
500
600
700
800
900
عدد المشاهدات

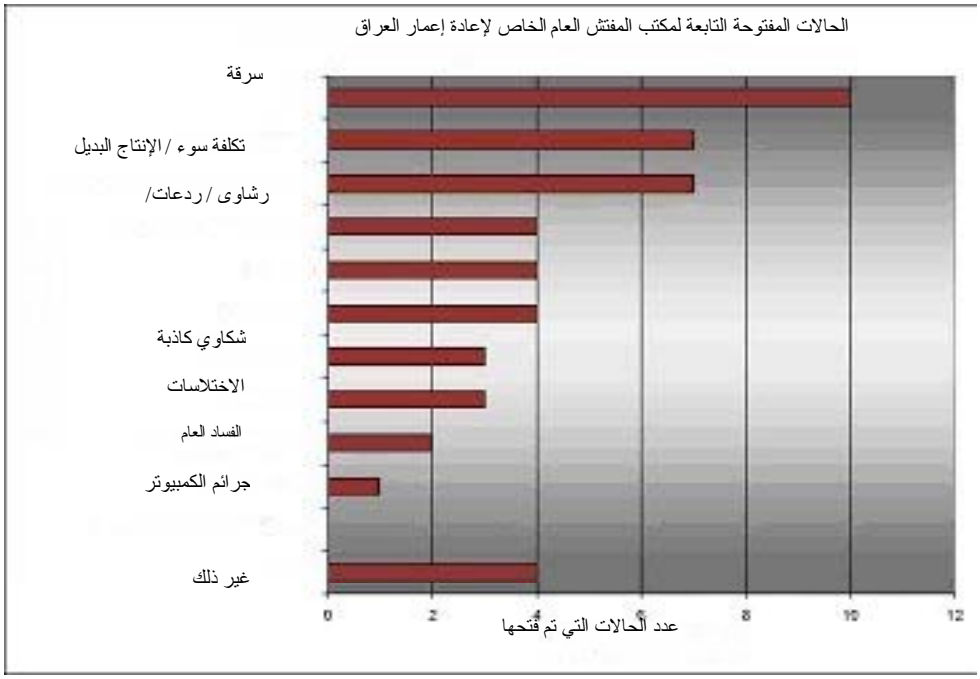

الشكل 3-6

الخطوات التالية: منتديات الدروس المستقاة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق باستضافة سلسلة من منتديات الدروس المستقاة في واشنطن العاصمة للتركيز على العمليات الهامة بالنسبة لنجاح عمليات إعادة إعمار العراق والتي أكثر ما تكون اتفاقاً مع ميثاق المنظمة للإشراف على إدارة البرامج التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وستقوم هيئات خبيرة من المدراء التنفيذيين من الحكومة الأميركية والصناعة والأكاديميين بتقييم النتائج التي تم التوصل إليها والتي جمعها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وتقديم توصيات الإدارة العليا لمواجهة التحديات التي تفرضها إعادة إعمار العراق.

ستركز منتديات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على المجالات الثلاثة التالية:

- الموارد البشرية (أيلول/سبتمبر 2005)
- الإدارة البرمجية والمالية (خريف عام 2005)
- العقود والامتلاكات (شتاء عام 2006)

سينجم عن كل ندوة تقرير قائم بذاته يلخص توصيات القيادة الرئيسية ويلقي الضوء على التحديات الرئيسية المحددة في المناقشات.

الموقع على الشبكة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يعتبر الموقع على الشبكة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق www.sigir.mil عنصراً هاماً في توفير شفافية العمليات، وأثناء فترة هذا التقرير ركز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على توسيع المحتوى المقدم باللغة العربية لإتاحة المجال أمام القراء العرب للاطلاع بشكل أسهل على منتجات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وحسبما يتطلب القانون يوفر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقاريره الفصلية باللغتين الإنجليزية والعربية، وحالياً تتوفر كذلك تقارير التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الموقع باللغة العربية، وهناك جزء جديد من الموقع يمكن تصفحه بكامله باللغة العربية.

يقوم حالياً المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بوضع هذه التقارير على الموقع على الشبكة:

- التقارير الفصلية الستة إلى الكونغرس باللغتين الإنجليزية والعربية.
- تقارير التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق البالغ عددها 23 تقريراً (ثمانية منها باللغة العربية).

SPECIAL INSPECTOR GENERAL FOR IRAQ RECONSTRUCTION
About SIGIR
Hotline
SIGIR Reports
Initiatives
News Room
التقارير العربية
Search:
Search
About SIGIR
Biographies
Organizational Chart
Mission
Duties
Audit Plan
Laws
Employment
The Special Inspector General for Iraq Reconstruction
(formerly the Coalition Provisional Authority Office of the Inspector General)
The Office of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR) is the successor to the Coalition Provisional Authority Office of Inspector General (CPA-IG). Under the law that created CPA-IG, the office was to terminate six months after the dissolution of the Coalition Provisional Authority, which occurred June 28, 2004. To maintain the oversight CPA-IG had established of Iraq Reconstruction programs and operations, which would otherwise expire, Congress amended the law that had created the office of the CPA-IG, re-designating it as the Office of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction.
The amendment to Public Law 108-106 was part of the Ronald W. Reagan National Defense Authorization Act for 2005 (P.L. 108-375). It was signed into law by the President on October 29, 2004.
Under this new mandate, Stuart W. Bowen, Jr., who served as the CPA Inspector General since January 20, 2004, continues as the Special Inspector General for Iraq Reconstruction, without the need for reappointment. He reports to both the Secretary of Defense and the Secretary of State for supervision. He had previously reported to the Administrator of the Coalition Provisional Authority.
As the Special Inspector General for Iraq Reconstruction, he is charged with the independent and objective conduct and supervision of audits and investigations relating to the programs and operations funded with amounts appropriated or otherwise made available to the Iraq Relief and Reconstruction Fund (IRRF).
While the term of the CPA-IG was linked to the existence of the Coalition Provisional Authority, the oversight of the SIGIR is linked to the progress of the Iraq relief and reconstruction effort. SIGIR will terminate ten months after the date on which the 80% of the IRRF has been obligated.
The SIGIR is working closely with other agencies, Inspectors General, and non-governmental entities to ensure the reconstruction funds for Iraq are handled effectively. The prevention and detection of waste, fraud, and abuse are included in the duties and mission of SIGIR.
The SIGIR submits Quarterly Congressional Reports outlining the key findings and progress, as well as deficiencies and the corrective actions taken to improve reconstruction programs.
FOIA | Terms of Use | Privacy Policy | Contact Us

الشكل 3-7

SIGIR TEAM TOURS WATER PLANT—An assessment team from the SIGIR inspects a water treatment plant in central Iraq to examine construction progress associated with an upgrade of the facility, paid for with Iraq Relief and Reconstruction Funds.

فريق من مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يقوم بجولة في محطة لمعالجة المياه – فريق تقييم من مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يتفقد محطة لمعالجة المياه وسط العراق للوقوف على مدى التقدم الذي تم إحرازه في الإنشاءات الخاصة بعملية تحديث للمرفق، والتي تمت بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الجزء الرابع
إشراف الوكالات الأخرى

يتطلب القانون العام 108-106 كما هو معدل أن يقدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريراً إلى الكونغرس حول جهود عادة إعمار العراق التي تبذلها منظمات حكومية أخرى، وهذا الجزء يلقي الضوء على أنشطة الإشراف لعدة وكالات، بما في ذلك أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي:

- وزارة الدفاع
- وزارة الخارجية
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- مكتب المحاسبة الحكومية
- وكالة تدقيق عقود الدفاع
- وكالة تدقيق الجيش الأميركي
- مكتب التحقيق الفدرالي
- خدمة التحقيق الجنائي للدفاع

عمليات تدقيق الوكالات الأخرى

أنشأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العامين العراقي للمساعدة في تنسيق برامج الإشراف على إغاثة وإعادة إعمار العراق، ويقدم هذا الجزء تحديثاً لعمليات التدقيق التي قامت بها الوكالات الأعضاء في مجلس المفتشين العامين العراقي.

وزارة الدفاع

خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2005 أجرى مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع أنشطة تدقيق محدودة متعلقة إلى حدٍ ما بإغاثة وإعادة إعمار العراق، على أنه لم يكن لوزارة الدفاع أي مدققين في العراق، وأفراد التدقيق التابعون لوزارة الدفاع الوحيدون الذين أجروا عملاً تدقيقياً في العراق خلال هذا الربع أبلغوا بالتفصيل للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

عمليات التدقيق والتقييمات المنجزة

أموال العمليات والصيانة لمخصصات الطوارئ الإضافية للسنة المالية 2004 لوكالة نظم معلومات الدفاع

(تقرير رقم دي 2005 – 053)

أنجزت عملية التدقيق هذه في 29 نيسان/أبريل 2005، وقد قيمت أساليب وإجراءات الرقابة المحاسبية، ووفرت وصادقت على الإشراف على تكاليف عمليات الطوارئ التي تحملتها وكالات وزارة الدفاع التي تدعم الحرب الكونية على الإرهاب. إن النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات في هذا التقرير هي للاستعمال الرسمي فقط، وقد اتفقت الإدارة مع النتائج والتوصيات.

أموال العمليات والصيانة لمخصصات الطوارئ الإضافية للسنة المالية 2004 لوكالة إمدادات الدفاع

(تقرير رقم دي 2005-045)

أنجزت عملية التدقيق هذه في 9 أيار/مايو 2005، وقد قيمت أساليب وإجراءات الرقابة المحاسبية ووفرت وصادقت على تكاليف عمليات الطوارئ التي تحملتها وكالات وزارة الدفاع التي تدعم الحرب الكونية على الإرهاب. إن النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات هي للاستعمال الرسمي فقط، وقد اتفقت الإدارة مع النتائج والتوصيات.

عمليات التدقيق والتقييمات الجارية

العقود التي منحها سلاح الهندسة للجيش الأميركي للمساعدة في الحرب العالمية على الإرهاب
(مشروع رقم دي 2004 سي اف – 0186)

هدف هذا التدقيق هو فحص متطلبات العقود والتحديدات وإجراءات المصادقة والمنح لعقود مختارة وإجراءات عقود منحها سلاح الهندسة للجيش الأميركي دعماً للحرب الكونية على الإرهاب، وهو الآن في مرحلة إعداد مسودة التقرير.

تدقيق مراقبة العقود لعقود الخدمة

(مشروع رقم دي 2004 سي اف – 0140)

هدف هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت الحكومة توفر إشرافاً كافياً على عقود الخدمة لضمان أداء المقاولين حسب العقد.

المراجعات الهامة الجارية

مراجعة علاقة الحكومة الأميركية مع الجمعية الوطنية العراقية

(مشروع رقم دي 2005 – دي آي أن آي إل – 012)

أعلن عن هذه المراجعة في 14 شباط/فبراير 2005، والهدف منها الاستجابة لتعليمات لجنة المجلس للمخصصات، والأهداف المحددة مبوبة، كما أن الأبحاث مستمرة في المشروع.

مراجعة تحقيقات وتحريات سوء معاملة المعتقلين/السجناء

(مشروع رقم دي 2004 – دي آي أن تي 01-0174)

هذه هي مراجعة لجميع التحقيقات الجنائية وغير الجنائية لوزارة الدفاع لوفيات المعتقلين والادعاءات بسوء معاملة المعتقلين، والهدف هو تقييم كفاية التحقيق والفجوات في الإبلاغ عن وفيات المعتقلين والادعاءات بسوء معاملة المعتقلين.

التقييم المشترك لوزارة الخارجية/وزارة الدفاع لتدريب الشرطة العرقية

(مشروع رقم دي – 2005 دي آي بي 01 إي 1-0034)

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2004 أعلن مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية ومكتب المفتش العام لوزارة الدفاع عن هذا التقييم المشترك لمراجعة المسؤولية المشتركة للوزارتين لتدريب وتجهيز قوات الشرطة الوطنية العراقية، ويراجع التقييم مسائل التوحيد وقياس النتائج والفاعلية وتطوير القيادة ومعدلات البقاء. أكمل العمل الميداني في الأردن والعراق في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس2005 على التوالي، ويتوقع المفتشان العامان إصدار التقرير النهائي في تموز/يوليو 2005.

تقييم الدعم للحرس الوطني المعبأ التابع للجيش ووحدات الجيش الاحتياطية

(مشروع رقم دي – 2004 دي آي بي أو أي 1- 0127)

تقيم هذه المراجعة ما إذا كان الحرس الوطني التابع للجيش ووحدات الجيش الاحتياطية التي نشرت في أفغانستان والعراق تتلقى ماءً صالحاً للشرب وملابس وطعام وعناية صحية مناسبة، وتتوفر لها إمكانية الاتصال مع أعضاء عائلاتها، وكان يتوقع صدور التقرير النهائي في تموز/يوليو 2005.

وزارة الخارجية

أكملت وزارة الخارجية عملية تدقيق واحدة تتعلق بإغاثة وإعادة إعمار العراق منذ تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لشهر نيسان/أبريل 2005.

عمليات التدقيق المنجزة

مراجعة الإجراءات المتفق عليها للأسعار غير المباشرة ورسوم تسليم المعدات المقترحة من قبل (مقاول وزارة) ومراجعة النظام المحاسبي (ايه يو دي/آي كيو أو – 05-24) صادر في 28 آذار/مارس 2005.

بناء على طلب الوزارة أجرى مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية هذه المراجعة، ولم يعمل مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية استثناء للأسعار غير المباشرة أو الرسوم المقترحة لتسليم المعدات، ولكن كانت له تحفظات فيما يتعلق بما إذا كانت رسوم تسليم المعدات قد عوملت بالشكل المناسب كمصروف غير مباشر، وكان لمكتب المفتش العام لوزارة الخارجية تحفظات مماثلة بشأن معاملة مكتب إدارة المشاريع كمصروف غير مباشر لأن الموظفين المقترحين قد لا يتفقون مع الجهد اللازم الذي لم يكن معروفاً وقت المراجعة.

وجد مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية أنه لم يكن لدى المقاول نظام محاسبة لتكاليف العقود، وقد أوصى مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية بأنه إذا كان العرض ناجحاً فإنه يجب على المقاول تقديم إجراءات مفصلة لضمان الرقابة المناسبة على العمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

منذ تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لشهر نيسان/أبريل 2005 أنجز مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية عمليتا تدقيق تتعلقان بإغاثة وإعادة إعمار العراق، وبدأ عمليتي تدقيق جديدتين.

عمليات التدقيق المنجزة

أنجز مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية عملية تدقيق واحدة للأنشطة في قطاع الطاقة الكهربائية للعراق وعملية تدقيق واحدة لإعادة تأهيل المياه والصرف الصحي خلال فترة هذا التقرير.

إلى جانب عمليات التدقيق لمكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي تناقش أدناه أنجزت وكالة تدقيق عقود الدفاع تسع عمليات تدقيق مالية لمكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتكاليف العمالة والمواد وإدارة المنح من الباطن بموجب مختلف العقود التي أصدرها مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ العراق مع كتاب تحويل، وقد غطت عمليات التدقيق هذه مبلغ 503557332 دولار من أموال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وتكاليف مشكوك بها يبلغ مجموعها 14227276 دولار، والتي تحتاج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق إلى تحديد السماح بها واتخاذ الإجراء المناسب، وفي 30 حزيران/يونيو 2005 كان يتم إجراء تسع عمليات تدقيق أخرى لوكالة تدقيق عقود الدفاع، والتي كانت أيضاً تتم بناء على طلب مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

تدقيق أنشطة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق في قطاع الطاقة الكهربائية

(تقرير تدقيق رقم أي –267-05-003-بي) صادر في 29 حزيران/يونيو 2005

أهداف التدقيق

- هل تحقق مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق في قطاع الطاقة الكهربائية مخرجاتها المقصودة؟
- هل تتناول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بناء القدرة المؤسسية في مشاريعها لإعادة بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع الطاقة الكهربائية في العراق؟

توصل التدقيق إلى ما يلي:

- لم تكن مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في قطاع الطاقة الكهربائية تحقق دائماً مخرجاتها المقصودة.
- من ضمن المشاريع التي روجعت البالغ عددها 22 مشروعاً لم تحقق أو ما كانت تحقق 7 مشاريع

(31.8%) منها مخرجاتها المقصودة لأسباب خارجة عن سيطرة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- تأثر مشروعان من المشاريع السبعة بالجهود السابقة للحكومة الأميركية لإعادة برمجة تمويل الحكومة على نطاق واسع للبنية التحتية من القطاع الكهربائي إلى الأمن ونواحي الأولوية الأخرى، مما أدى إلى إلغاء المشروعين.
- كانت عدة مشاريع أخرى تعاني من تأخير في التنفيذ، أو أعيقت بسبب عدم وجود تعاون من موظفي وزارة الكهرباء العراقية، وبسبب تدهور الأحوال الأمنية وعوامل أخرى.
- وجد أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تتناول بناء الطاقة المؤسسية في مشاريعها الخاصة بقطاع الطاقة الكهربائية أكثر ما يكون من خلال توفير التدريب، والذي تدعو الحاجة إلى إجرائه أكثر لمعالجة المشاكل والتحديات على مستوى معامل الطاقة وعلى مستوى الوزارة.

أوصى مكتب المفتش العام أن تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتطوير استراتيجية متعددة السنوات لتعزيز الطاقة المؤسسية لوزارة الكهرباء لتشغيل وصيانة هذه البنية التحتية.

تدقيق أنشطة إعادة تأهيل المياه والصرف الصحي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية

(تقرير تدقيق رقم أي – 267-05-004-بي) صادر في حزيران/يونيو 2005

أهداف التدقيق

- هل تحقق مشاريع إعادة تأهيل المياه والصرف الصحي التي تقوم بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مخرجاتها المقصودة؟
- هل تتناول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق بناء الطاقة المؤسسية في مشاريعها الخاصة لإعادة بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية في قطاع المياه والصرف الصحي؟

توصل التدقيق إلى ما يلي:

- كانت مشاريع إعادة تأهيل المياه والصرف الصحي تحقق مخرجاتها المقصودة مع بعض الاستثناءات.
- من ضمن المشاريع التي روجعت البالغ عددها 34 مشروعاً حقق 30 مشروعاً (88%) أو كان يحقق مخرجاتها المقصودة، وأربعة مشاريع (12%) لم تكن تحقق مخرجاتها المقصودة بسبب عدد من المسائل التي هي خارج سيطرة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وشركائها المنفذين: الظروف الأمنية ومشاكل الوصول إلى مواقع المشاريع وعدم تعاون الحكومة المحلية.

توصل التدقيق كذلك إلى أنه بالنسبة للبنود التي اختبرت تناولت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية موضوع بناء القدرة في مشاريعها الخاص لإعادة البناء وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي للعراق من خلال توفير التدريب وأدلة التشغيل، وقد اتخذت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الخطوات لتحقيق الدعم للعمليات والصيانة والتدريب على مستوى المعمل.

عمليات التدقيق الحالية

بدأت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في عمليتي تدقيق منذ تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لشهر نيسان/أبريل 2005، وتتناول عمليتا التدقيق هاتان إجراءات الرقابة على النقد في العراق ودقة استمارات بيانات المعلومات الذاتية في العراق.

تدقيق إجراءات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق للرقابة على النقد

هدف التدقيق: هل أدارت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عملياتها الخاصة بصرف النقد حسب الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة؟

تدقيق دقة استمارات بيانات المعلومات الذاتية المقدمة من مجموعة الموارد الدولية إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية فيما يتعلق بعقود في العراق

هدف التدقيق: هل المعلومات المختارة من استمارات بيانات المعلومات الذاتية المقدمة إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من قبل مجموعة الموارد الدولية دقيقة؟

مكتب المحاسبة الحكومية

منذ تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أصدر مكتب المحاسبة الحكومية تقريرين، وله عشر عمليات تدقيق جارية في العراق لإعادة إعمار العراق.

التقارير المنجزة

تأمين قانون قاعدة الدفاع: المراجعة اللازمة لمسائل التكلفة والتنفيذ
(جي ايه او –05-280 آر) صادر في نيسان/أبريل 2005

بناء على طلب أكثر من 100 عضو في الكونغرس قام مكتب المحاسبة الحكومية بمراجعة المسائل المتعلقة بتكلفة وتوفر التأمين بموجب قانون قاعدة الدفاع للمقاولين، وقد توصل مكتب المحاسبة الحكومية في هذه المراجعة لهذه المسائل الخاصة بقانون قاعدة الدفاع إلى ما يلي:

- من الصعب تحديد ما إذا كان يتم شراء جميع التأمين لمكتب المحاسبة الحكومية بأسلوب فعال من ناحية التكلفة.
- من الصعب تحديد ما إذا كانت تحديات تنفيذ الوكالات تعيق فاعليتها في توفير تغطية تعويض للعاملين بموجب قانون قاعدة الدفاع.
- إن عدم توفر معلومات موثوقة لأعداد المقاولين وتكلفة التأمين بموجب قانون قاعدة الدفاع يحد من قدرة الوكالات على إصدار قرارات مطلعة بشأن استراتيجيات الشراء بموجب قانون قاعدة الدفاع.
- بالرغم من إجراءات الوكالات هناك عدد من المشاكل غير المحلولة بما في ذلك التداخل بشأن متى ينطبق قانون قاعدة الدفاع والصعوبة في تنفيذ قانون قاعدة الدفاع ومعالجة المطالبات.

نتيجة لذلك أوصى مكتب المحاسبة الحكومية أن يطلب الكونغرس من مكتب الإدارة والموازنة ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة العمل والوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحديد الإجراءات، بما في ذلك أية تغييرات تشريعية لازمة لمعالجة المسائل التالية:

- تحديد خيارات التكلفة الفعالة للحصول على التأمين بموجب قانون قاعدة الدفاع.
- تطوير الأساليب لتنسيق جهود جمع البيانات بين الوكالات والمقاولين بشأن تكلفة التأمين والمعلومات الأخرى المتعلقة بذلك اللازمة لإصدار تقارير مطلعة.
- تسهيل تطبيق موحد وجماعي وتعاوني لقانون قاعدة الدفاع على الوكالات من خلال:
  - تطوير ونشر الإرشادات بشأن متى وعلى من ينطبق قانون قاعدة الدفاع.
  - تحسين الاتصالات الخاصة بتنفيذ قانون قاعدة الدفاع والصعوبات المتعلقة بذلك من خلال الشبكات غير الرسمية أو المجموعات العاملة بين الوكالات أو المؤتمرات أو المنتديات أو المواقع على الشبكة.
- تحديد الإجراءات لمواجهة صعوبات تطبيق قانون قاعدة الدفاع مثل:
  - تحديد الوسائل الممكنة لمواجهة تحديات التطبيق.
  - جمع البيانات من موظفي المقاولين لتسهيل معالجة المطالبات.
  - جمع المعلومات الخاصة بالمقاولين العاملين في الخارج وإبلاغها لوزارة العمل، بما في ذلك وضع تغطية قانون قاعدة الدفاع.

بينما وافق مكتب الإدارة والموازنة على تقييم مكتب المسؤولية الحكومية، ولم تعمل وزارة الدفاع استثناء للمعلومات الفعلية الواردة في التقرير فقد اختلفت كلا الوكالتين مع التوصية، وبين مكتب الإدارة والعقود أنها واسعة بشكل مبالغ فيه، وبينت وزارة الدفاع أنها مكلفة جداً. كرد على ذلك بين مكتب المحاسبة الحكومية أنه لا يعتقد أن التوصية كانت واسعة بشكل مبالغ فيه، بل أنها توفر المرونة للوكالات للتعامل مع السلسلة الكاملة للمسائل المحددة، وتتيح لها أن تتناول بشكل نشط استخدام الحكومة المتزايد للمقاولين في ظروف في الخارج، الآن وفي المستقبل. يستمر مكتب المحاسبة الحكومية في الاعتقاد بان أسلوباً أكثر تنسيقاً وشمولاً، يشمل جميع الوكالات المتأثرة ضروري لمعالجة مواضيع التكلفة والإنتاج بموجب قانون قاعدة الدفاع.

إدارة الدفاع: يمكن تحسين عمليات تقدير وتتبع تكاليف إعادة تشكيل المعدات
(جي ايه او –05-293) صادر في 5 أيار/مايو 2005

تستخدم وزارة الدفاع عملية ذات مرحلتين لتطوير تقديرات إضافية للموازنة لإعادة تشكيل المعدات، وقد قام مكتب المحاسبة الحكومية بمراجعة هذه العملية للموازنة الإضافية للسنة المالية 2004 لتحديد:

- مدى إصدار العملية لتقديرات موثوقة لمتطلبات إعادة التشكيل في الموازنة الإضافية للسنة المالية 2004.
- ما إذا كانت وزارة الدفاع تتبع بدقة وتبلغ عن تكاليف إعادة التشكيل.

توصل مكتب المحاسبة الحكومية إلى أن عملية وزارة الدفاع ذات المرحلتين لتطوير تقديرات تكاليفه للسنة المالية 2004 لإعادة تشكيل المعدات تحتوي على نواحي ضعف أنتجت أخطاء، وقد ينجم عن هذه الأخطاء بيانات غير صحيحة لمتطلبات تكلفة إعادة التشكيل لسنوات المستقبل، وقد أصدر النموذج الذي استخدمته وزارة الدفاع لتقدير التكاليف في المرحلة الأولى من العملية تقديرات غير موثوقة لسببين رئيسيين:

- أولاً: قد يبالغ النموذج في تكاليف إعادة تشكيل الطائرات والسفن لأن هذه التكاليف مغطاة في جزئين مختلفين من النموذج، ونتيجة لذلك بولغ في تقدير النموذج لإعادة تشكيل طائرات سلاح الجو بما يزيد عن 1 بليون دولار.
- ثانياً: هناك عدم تيقن بالنسبة لمتطلبات الصيانة التي غطاها النموذج، وقد طور مكتب وزير الدفاع والخدمات متطلباتهما مع إدراك أن النموذج لم يحسب كافة متطلبات الصيانة، وقد علم مكتب المحاسبة الحكومية أن النموذج قد يسبب ازدواجية في بعض المتطلبات التي حسبتها الخدمات يدوياً وأدخلتها في تقديراتها للتكلفة، وتبعاً لذلك لا يمكن لوزارة الدفاع أن تثق بأن تقديرات موازنة إعادة تشكيل المعدات يمكن الاعتماد عليها.

لم تتبع وزارة الدفاع بدقة وتبلغ عن تكلفتها الخاصة لإعادة تشكيل المعدات لأن الخدمات غير قادرة على فصل إعادة تشكيل المعدات عن المتطلبات الأخرى للصيانة كما هو مطلوب، مما ينجم عنه أن لا تستطيع وزارة الدفاع أن تبلغ بدقة عن تكلفة إعادة تشكيل المعدات، وتبعاً لذلك التكلفة الإجمالية للحرب الكونية على الإرهاب.

توصيات للإجراء التنفيذي:

لتصحيح نواحي الضعف التي حددها مكتب المحاسبة الحكومية في العملية المستخدمة لتقدير تكاليف إعادة تشكيل المعدات عندما يقوم بتطوير طلب موازنته الإضافية للسنة المالية 2004 أوصى مكتب المحاسبة الحكومية أن يتخذ وزير الدفاع الإجراءات الخمس التالية:

- الطلب من مراقب وزارة الدفاع تعديل نموذجه الخاص بالتكلفة لضمان أن التكاليف التي تغطيها عناصر تكلفة سرعة تشغيل النموذج لا يتم ازدواجها بالتكاليف في عناصر التكلفة في النموذج لإعادة التشكيل.
- الطلب من مراقب وزارة الدفاع أن يحدد بوضوح ما هي متطلبات صيانة المعدات التي يجب أن يغطيها نموذج التكلفة، وإيصال هذه المعلومات لضمان أن حسابات النموذج تعكس فقط تكاليف الصيانة هذه.
- الطلب من وزير الجيش إجراء خطوة في عمليته الخاصة بالتقدير لمعادلة التقدير مع موازنة خط قياس الموازنة لتحسين تمويل الطوارئ المستقبلية.
- الطلب من مراقب وزارة الدفاع إيضاح إرشاداته الخاصة بالموازنة للخدمات بشأن ما هي أنواع متطلبات الصيانة التي يجب والتي لا يجب أن يتم إدخالها كإعادة تشكيل المعدات عند تطوير الموازنة الإضافية.
- الطلب من مراقب وزارة الدفاع أن يضمن أن جميع متطلبات تشكيل المعدات المحتملة ستؤخذ في الاعتبار عند تطوير طلبات موازنة إضافية، وذلك بالسماح للخدمات إدخال الخسائر المحتملة في المعدات – كل من الخسائر التشغيلية وإخفاقات الصيانة – في عملية وضع ميزانيتها الإضافية.

لضمان أن يكون للكونغرس إدراك واضح لتكلفة إعادة تشكيل المعدات يوصي مكتب المحاسبة الحكومية كلك بأن يطلب وزير الدفاع من الخدمات بالاشتراك مع تمويل الدفاع وخدمة المحاسبة تطوير أساليب لتتبع التزامات إعادة تشكيل المعدات والإبلاغ عنها بما في ذلك:

- تطوير آلية ضمن سلاح الجو لتحديد وجمع والإبلاغ عن التزاماته الخاصة لإعادة تشكيل المعدات.
- تحسين العمليات التي يستخدمها الجيش والبحرية لتحديد الالتزامات التي يتم تحملها لإعادة تشكيل المعدات.

عمليات التدقيق الحالية

برنامج النفط مقابل الغذاء للأمم المتحدة: الإشراف والمسؤولية

أنشأ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 986 برنامج النفط مقابل الغذاء في عام 1996 للسماح للعراق استخدام عائداته النفطية لشراء بضائع معينة بعد فرض العقوبات في عام 1990 بعد غزو العراق للكويت، والأهداف العامة لبرنامج المساعدة الإنسانية كانت منع العراق من امتلاك أسلحة دمار شامل، وفي نفس الوقت السماح للعراق باستخدام عائداته النفطية لاستيراد الغذاء والأدوية والإمدادات الأخرى اللازمة.

أبلغ مكتب المحاسبة الحكومية ومحققون آخرون تابعون للكونغرس ووكالة مخابرات الدفاع ومجموعة المسح العراقية وآخرون أن العراق حصل على بلايين الدولارات من إيرادات محرمة قانونياً من خلال التهريب والفساد، كما ظهرت ادعاءات بشأن سوء سلوك موظفي الأمم المتحدة والمقاولين المشاركين في البرنامج، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2004 فوض الكونغرس مكتب المحاسبة الحكومية مراجعة البرنامج (القانون العام 108-375).

- ما هي البرامج والأنشطة التي فوضها القرار 986؟
- ما هي أساليب الرقابة الداخلية والتحديات الخارجية المرتبطة مع بيع نفط العراق؟
- ما هي أساليب الرقابة الداخلية والتحديات الخارجية المرتبطة مع برنامج المساعدة الإنسانية؟
- ما هو تفويض لجنة التعويض التابعة للأمم المتحدة، وما هي كيفية هيكلتها لتنفيذه؟

مقاولو الأمن الخصوصيون

هذا العمل هو استجابة لاهتمامات الكونغرس المتعلقة باعتماد الحكومة الأميركية ومقاوليها على الشركات الخاصة لتوفير الأمن للعراق:

- إلى أي حد حصلت وكالات الحكومة الأميركية ومقاولوها العاملون في العراق على خدمات الأمن من مزودين خصوصيين؟
- إلى أي حد طور الجيش الأميركي ومزودو الأمن الخصوصيون في العراق علاقة عمل تعاونية؟
- إلى أي حد قيمت وكالات الحكومة الأميركية التكاليف المتعلقة باستخدام مزودي أمن خصوصيين بشأن عقود إعادة الإعمار؟

قيم التقرير كذلك أثر الزيادة المستمرة في استخدام مزودي أمن خصوصيين بشأن الاستنزاف لمهارات حربية رئيسية.

مبادرات تحويل الإمدادات لوزارة الدفاع

تولت وزارة الدفاع مبادرات تحسين الإمدادات، إلا أنها لم تحصل على نظام إمدادات يستجيب للتهديدات غير المتماثلة التي تواجهها حالياً وزارة الدفاع. إن الجهود السابقة لتحويل الإمدادات كان ينقصها خطة عامة لربط عدة مبادرات خدمة مع أهداف الإمدادات الاستراتيجية لوزارة الدفاع:

- إلى أي مدى حددت وزارة الدفاع ورغبت في تحقيق مبادراتها وأهدافها ومواردها وأطرها الزمنية المحددة؟
- إلى أي حد كانت مبادرات الإمدادات محدثة، وما هي تحديدات/عوائق التنفيذ على نطاق أوسع؟
- إلى أي حد تعتبر مبادرات وزارة الدفاع متكاملة، وهل تكمل الخطط العامة لوزارة الدفاع لتحويل القوات؟
- إلى أي حد حسنت هذه المبادرات فاعلية دعم مناهضي الحرب؟

استخدام الأموال لدعم الحرب الكونية على الإرهاب

منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001 خصص الكونغرس حوالي 275 بليون دولار للحرب العالمية على الإرهاب، ويتم الصرف بمعدل يقارب 6 بليون دولار في الشهر بناء على بيانات نيسان/أبريل 2005. إن أهداف مكتب المحاسبة الحكومية تحديد هي ما يلي:

- ما إذا كانت تكاليف الحرب التي أبلغت عنها وزارة الدفاع مبنية على بيانات موثوقة.
- مدى انطباق إرشادات الإدارة المالية لوزارة الدفاع على الإنفاق على الحرب.
- ما إذا كانت أساليب الرقابة على الحرب يمكن تعزيزها عندما تكتمل العمليات.

تحسين أمن العراق

في آذار/مارس2005 التزمت الولايات المتحدة بحوالي 5.8 بليون دولار لتدريب وتجهيز وتطوير قوى الأمن العراقية، وتحويل مسؤوليات الأمن إليها، وقد طلب الرئيس مبلغاً إضافياً قدره 6 بليون دولار في أوائل عام 2005 للإسراع في العملية.

- ما هي الاستراتيجية الحالية للقوة متعددة الجنسيات لتحويل المهام الأمنية إلى قوات الأمن العراقية؟
- ما هي تحديات هذا الانتقال؟
- ما هي الاتجاهات الحالية في الوضع الأمني في العراق؟

استخدام طاقة النقل الجوي للعمليات في أفغانستان والعراق

إن قدرة وزارة الدفاع على نقل البضائع جواً هامة جداً لدعم العمليات الطارئة، مثل عملية الحرية الدائمة وعملية حرية العراق.

- كيف أدارت قيادة الحركة الجوية استخدام طاقة النقل الجوي، بما في ذلك الأسطول الجوي للاحتياطي المدني من أجل عملية حرية العراق وعملية الحرية الدائمة ولعمليات الاحتواء الحالية؟
- ما هي العوائق، إن وجدت، لزيادة طاقة النقل الجوي؟

الانتخابات العراقية

إن سياسة الولايات المتحدة هي أن انتخابات عراقية ذات مصداقية ينجم عنها حكومة تمثيلية هامة جداً لمستقبل العراق. في 30 كانون الثاني/يناير 2005 صوت أكثر من 8 مليون عراقي في أول انتخاب من الانتخابات الوطنية الثلاثة التي ستنشئ حكومة دائمة، وفي نهاية عام 2005 ستكون الولايات المتحدة قد التزمت بأكثر من 150 مليون دولار للجهود المدنية لدعم الانتخابات الثلاثة أثناء الفترة الانتقالية للعراق. يقدم التقرير معلومات حول ما يلي:

- كيف أعدت الحكومة العراقية للانتخابات العراقية في يناير (كانون الثاني) وماذا كانت نتيجة ذلك؟
- ماذا كانت طبيعة ومدى المساعدة الأميركية للانتخابات العراقية؟
- ما هي التحسينات التي حددتها المنظمات المشاركة في عملية الانتخاب؟

المياه والصرف الصحي في العراق

منذ سقوط حكومة صدام حسين أدركت الولايات المتحدة أن الخدمات الأساسية المحسنة هامة جداً لتحقيق عراق مستقر، وفي شهر آذار/مارس2005 خصصت الولايات المتحدة حوالي 2.4 بليون دولار لجهود المياه والصرف الصحي.

- ما هي أهداف الحكومة الأميركية لإعادة تأهيل قطاع المياه والصرف الصحي في العراق، وكيف يتم قياس التقدم؟
- ما هو وضع الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق في قطاع المياه والصرف الصحي؟
- ما هي المخصصات التي وضعتها الحكومة الأميركية للمساعدة في استمرارية المشاريع المنجزة؟

جهود إعادة الإعمار في العراق

تعهدت الولايات المتحدة بأكثر من 24 بليون دولار لإعادة الإعمار في العراق، وستركز هذه العملية على تقدم الولايات المتحدة في إعادة الإعمار لقطاعات الطاقة والنفط والمياه والصحة للعراق، كما أن مكتب المحاسبة الحكومية سيتتبع التمويل الأميركي.

- ما هي مبالغ ومصادر واستخدامات الأموال التي تم توفيرها لإغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- ما هو وضع وتقدم وتحديات الجهود الأميركية لإغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاعات النفط والطاقة والمياه والصحة؟

إدارة إعادة إعمار العراق بعد المرحلة الانتقالية

منذ أن استعاد العراق السيادة في حزيران/يونيو 2004 تولى وزير الخارجية المسؤولية من وزارة الدفاع وسلطة الائتلاف المؤقتة لتحديد متطلبات وأولويات إدارة برامج إعادة الإعمار الأميركية في العراق، بما في ذلك 18.4 بليون دولار كتمويل للطوارئ في السنة المالية 2004.

- ما هو تنظيم الحكومة الأميركية للإشراف على جهود إعادة الإعمار بعد المرحلة الانتقالية وتوجيهها؟
- كيف يتم استخدام عقود إدارة البرامج لإدارة ودعم جهود إعادة الإعمار في العراق؟

- ما هي العوامل التي تتحدى جهود الولايات المتحدة لإعادة بناء العراق وكيف تتم مواجهتها؟

وكالة تدقيق عقود الدفاع

تقوم وكالة تدقيق عقود الدفاع بتخطيط وأداء العمل على أساس السنة المالية، وتشمل خدمات وكالة تدقيق عقود الدفاع تقديم المشورة المهنية لمسؤولي الامتلاك بشأن الأمور المحاسبية والمالية لمساعدتهم في التفاوض بشأن العقود ومنحها وإدارتها وتسويقها.

إلى جانب مشاركة وكالة تدقيق عقود الدفاع في التفاوض بشأن العقود ومنحها هناك موارد هامة مخصصة كذلك للإشراف على إمكانية السماح وإمكانية التخصيص ومعقولية التكاليف المحتملة والموجودة في الفواتير.

يتم كذلك اختبار الإجراءات التي تحكم التكاليف التي يتم تحملها داخل البلد من خلال مراجعات حفظ سجلات الوقت للمقاولين وإدارة عقود الباطن وإدارة النقد والإنفاق. أخيراً لضمان أن أساليب الرقابة الداخلية في مكانها فيما يتعلق بسياسات وإجراءات المقاولين تقوم وكالة تدقيق عقود الدفاع بإجراء عمليات تدقيق ترتبط مع أنظمة الرقابة الداخلية الهامة، مع تأكيد على التقدير وإدارة عقود الباطن وأنظمة الفواتير.

يبين الجدول 4-1 كلاً من عمليات التدقيق الخاصة بالعراق التي أغلقت خلال السنة المالية 2004، وعمليات التدقيق التي أغلقت والتي فتحت والتي خطط لها في السنة المالية 2005 (كما هي في 30 حزيران يونيو 2005).

عمليات التدقيق الخاصة بالعراق التي قامت بها وكالة تدقيق العقود في وزارة الدفاع للسنة المالية لعامي 2004 والسنة المالية 2005، كما هي بتاريخ 30 حزيران (يونيو) 2005.

	السنة المالية 2004	السنة المالية 2005	السنة المالية 2005	السنة المالية 2005
	مغلقة	مغلقة	جارية	مخطط لها
عروض أسعار (1)	128	133	27	5
عروض أسعار لإجراءات متفق عليها (2)	113	47	0	0
عمليات تدقيق أخرى خاصة مطلوبة (3)	123	138	173	16
تكاليف متكبدة (4)	1	3	21	14
التزام بالمواعيد (5)	59	61	37	14
ضوابط داخلية (6)	47	48	52	38
مسح محاسبي قبل الإحالة (7)	30	16	3	0
الموجود والمستهلك من المشتريات (8)	15	10	20	8
غير ذلك (9)	51	61	88	14
المجموع	567	517	421	107

ملاحظات:

1) عروض أسعار ـ مراجعة عروض الأسعار المقدمة من قبل المتعهدين في سياق إحالة أو تعديل أو إعادة تسعير العقود أو العقود الفرعية الحكومية.

2) عروض أسعار لإجراءات متفق عليها ـ

3) عمليات تدقيق أخرى خاصة مطلوبة ـ تقديم المساعدة في عمليات التدقيق استجابةً لطلبات خاصة من الجهات المتعاقدة بناء على مخاطر محددة.

4) تكاليف متكبدة ـ عمليات تدقيق التكاليف المتعلقة بعقود الحكومة لتحديد ما إذا كانت مسموح بها، قابلة للتخصيص، أو معقولة

5) التزام بالمواعيد ـ القيام بعمليات التدقيق لتحديد ما إذا كان المتعهد يتقيد بسياسات وإجراءات نظام تسجيل الساعات الذي تم إنشاؤه لتسجيل تكاليف العمل

6) ضوابط داخلية ـ عمليات تدقيق لأنظمة الضبط الداخلي للمتعهد المرتبطة بالمحاسبة وإصدار الفواتير للتكاليف طبقا لعقود الحكومة.

7) مسح محاسبي قبل الإحالة ـ القيام بعمليات التدقيق قبل الإحالة لتحديد ما إذا كان النظام المحاسبي للمتعهد مقبولا بالنسبة للتكاليف المنفصلة والتراكمية طبقا لعقود الحكومة.

8) الموجود والمستهلك من المشتريات ـ المراقبة المادية للمواد المشتراة والخدمات والاستفسارات المرتبطة بذلك فيما يتعلق بتوثيقها وإثباتها لتكاليف العقود.

9) غير ذلك ـ أنواع مهمة للنشاطات الأخرى لعمليات التدقيق متضمنة عمليات تدقيق القدرة المالية ومعايير محاسبة التكاليف الخاضعة لعمليات التدقيق.

الجدول 4-1

وكالة تدقيق الجيش الأميركي

أنجزت وكالة تدقيق الجيش الأميركي عمليتي تدقيق خلال فترة هذا التقرير، وحالياً تقوم بإجراء ثلاث عمليات تدقيق.

عمليات التدقيق المنجزة

إدارة البرامج دعماً لإعادة إعمار العراق

(رمز المشروع: ايه –2004-ايه ام ايه – 0606.000) صادر في 26 أيار/مايو 2005

طلب هذا التدقيق وزير الجيش بالنيابة السابق، وكان الهدف العام تحديد ما إذا كان الجيش ومكتب المشاريع والعقود قد وضعا أنظمة رقابة وأساليب عمل صحيحة لتخفيف نواحي المخاطرة العالية التي حددت في السابق، بما في ذلك:

- خطط التعاقد لمنح أوامر العمل للعقود الحالية.
- خطط الامتلاك لإلزام باقي أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وقياس معدلات الالتزام.
- جهود مكتب المشاريع والعقود لتخفيف المخاطر وزيادة التكلفة لعقود غير محددة.
- خطط مكتب المشاريع والعقود للإشراف على عقود إعادة الإعمار (مثال ذلك المقاولون المشرفون على مقاولين).

خلاصة القول توصل التدقيق إلى أن الجيش ومكتب المشاريع والعقود وضعا عدة أنظمة رقابة في مكانها لتخفيف النواحي ذات المخاطرة العالية التي حددت في السابق، على أن هناك حاجة لإجراءات إضافية لتعزيز أساليب الرقابة:

- بالرغم من أن مكتب المشاريع والعقود وضع أنظمة رقابة لمتابعة وقياس الالتزامات كانت هناك حاجة لأنظمة رقابة إضافية لمحاسبة التزامات وزارة الدفاع ولقياس تقدم برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في السنة المالية 2004.
- وضع مكتب المشاريع والعقود أنظمة رقابة للمساعدة في تحديد العقود في حينه، إلا أن أساليب الرقابة هذه لم تكن فعالة.
- كانت أنظمة الرقابة لمكتب المشاريع والعقود لمقاولي دعم إدارة البرامج بشكل عام فعالة، إلا أنه كانت هناك حاجة لأنظمة رقابة إضافية لتقليل المخاطرة المرتبطة مع المقاولين الذين يؤدون أعمالاً بطبيعتها حكومية ومع تضارب مصالح حقيقية أو تم ملاحظتها مع المقاولين الذين يشرفون على مقاولين وخطط رسوم المنح.

اتفق الجيش مع التوصيات التي يجب أن تعطي الجيش ضماناً أفضل بأنه يراقب وينفذ بالشكل المناسب برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في السنة المالية 2004.

برنامج القادة للاستجابة الطارئة وصندوق الاستجابة السريعة

(رمز المشروع ايه-2005-ايه ال إي-0191.000) صادر في 26 أيار/مايو 2005

طلب هذا التدقيق قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات-العراق، وتشمل أهداف التدقيق ما يلي:

- هل تم استلام الأموال لبرنامج القادة للاستجابة السريعة وصندوق الاستجابة السريعة وبيانها محاسبياً والإبلاغ عنها حسب القوانين والأنظمة المنطبقة؟
- هل كانت المصروفات متفقة مع الميثاق أو إرشادات التنفيذ؟

خلاصة القول توصل فريق التدقيق إلى استنتاجات إيجابية بالنسبة لكلا الهدفين، إلا أن الاستنتاج المبدئي بالنسبة لهدف ما إذا أنفقت الأموال حسب غرض الميثاق والأنظمة التنفيذية فقد كان سلبياً لأن موظفي القيادة لم يحتفظوا بنسخ من الوثائق الرئيسية (تقارير الاستلام ومستندات الدفع)، على أن موظفي القيادة استطاعوا الحصول على نسخ موقعة حسب الأصول من تقارير الاستلام ومستندات الدفع تشهد بما يلي:

- استلمت القيادة بضائع وخدمات متعاقد عليها حسب مواصفات العقد.
- وقع المقاولون على الدفع واعتمد مسؤولو المصادقة الدفعات.

تحققت وكالة تدقيق الجيش الأميركي من صحة السجلات المحلية بمقارنة النسخ المحلية مع النسخ في الملف لدى الخدمة الحالية لتمويل ومحاسبة الدفاع في روما ونيويورك، وقد اتفق الجيش مع التوصيات.

عمليات التدقيق الحالية

تدقيق مسؤولية الصندوق لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
(رمز المشروع: ايه-2005-ايه ال ايه- 0240.000)

طلب هذا التدقيق وزير الجيش بالوكالة السابق، وسيركز التدقيق على الرقابة على أموال ومحاسبة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني فيما يتعلق بأنشطة إعادة الإعمار وأموال عمليات وصيانة الجيش فيما يتعلق بالمصروفات الإدارية لمكتب المشاريع والعقود، والهدف العام هو التأكد من أن لدى الجيش ومكتب المشاريع والعقود أنظمة رقابة فعالة وأساليب عمل صحيحة في مكانها للبيان محاسبياً بالشكل المناسب ذلك الجزء من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني البالغ 18.4 بليون دولار الذي تنفذه أنشطة وزارة الدفاع. تشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- هل يوجد لنظام الإدارة المالية والعمليات لمكتب المشاريع والعقود أنظمة الرقابة اللازمة للتأكد من أن التعهدات والالتزامات والمصروفات مسجلة بشكل دقيق؟ وهذا يشمل ضمان أن مكتب المشاريع والعقود استخدم وسجل الأموال للقطاع المناسب.
- هل يوجد لدى مكتب المشاريع والعقود أنظمة رقابة مناسبة للتأكد من أن التكاليف التشغيلية وتكاليف البرامج مخصصة ومسجلة بالشكل المناسب؟
- هل يستطيع نظام الإدارة المالية والعمليات لمكتب المشاريع والعقود استيعاب خطط الجيش ومكتب المشاريع والعقود لجعل منح العقود وإدارة المشاريع لا مركزية؟

أنجز العمل الميداني، ويتم حالياً إعداد مسودة التقرير لإصداره في تموز/يوليو 2005.

متابعة برنامج القادة للاستجابة السريعة وصندوق الاستجابة السريعة
(رمز المشروع: ايه-2005-ايه ال أي- 0376.000)

طلب هذا التدقيق قائد قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات، وتشمل أهداف التدقيق ما يلي:
- هل تم استلام أموال السنة المالية 2005 لبرنامج القادة للاستجابة السريعة وصندوق الاستجابة السريعة وبيانها محاسبياً والإبلاغ عنها حسب القوانين والأنظمة المنطبقة؟
- هل كانت المصروفات متوافقة مع غرض الميثاق أو إرشادات التنفيذ؟
- هل نفذت قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات بالشكل المناسب التوصيات المتفق عليها لعملية التدقيق ايه-2005-ايه ال أي- 0191.000، وهل حلت الإجراءات التصحيحية المشاكل؟
- هل يوجد لدى قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق نظام متابعة فعال لتتبع تنفيذ الإجراءات التصحيحية إلى أن يتم تنفيذها بشكل كامل؟

كان يتوقع صدور مسودة تقرير في أوائل شهير تموز/يوليو 2005.

تدقيق برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات
(رمز المشروع: ايه-2005-ايه ال اس-0340.000)

طلب هذا التدقيق قائد القوة متعددة الجنسيات – العراق، وقد بدأ التخطيط المبدئي للتدقيق في 3 يناير (كانون الثاني)، وبدأ عمل التدقيق في الكويت والعراق في 3 أيار/مايو 2005 (تأخر العمل داخل البلد بناء على طلب القيادة). يركز التدقيق على تقييم مدى كفاية برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات في منطقة العمليات في العراق، وتشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- هل الخدمات التي يتم الحصول عليها بموجب عقود برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات معقولة وذات حلول فعالة من ناحية التكلفة لتلبية متطلبات القوات؟
- هل هناك هياكل إدارية كافية في مكانها لتخطيط والحصول على الخدمات وإدارتها، والتي تم الحصول عليها بموجب عقود برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات؟
- هل إدارة العقود لعمل برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات مناسبة؟
- هل هناك إدارة/أساليب رقابة في مكانها لعمليات برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات في العراق، خاصة تلك المجالات التي هي عرضة إلى حدٍ كبير للاحتيال والهدر وسوء الاستخدام؟
- هل توجد معلومات كافية لتمكين الإدارة العليا من توفير إشرافٍ كافٍ على عمليات برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات في العراق؟

أثناء العمل المبدئي سافر فريق التدقيق إلى عدة قواعد عاملة في العراق وإلى المواقع الرئيسية لعمليات المقاولين في الكويت ومكتب المقر الرئيسي في هيوستن – تكساس. طلب الفريق كذلك و تم منحه الصلاحية من مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (التدقيق) لتدقيق ما يلي:

- عمليات إدارة العقود لوكالة إدارة عقود الدفاع في العراق.
- عمليات خدمة الغذاء لوكالة إمدادات الدفاع لدعم العمليات في منطقة العراق لوكالة إمدادات الدفاع.

يركز التدقيق حالياً على عملية متابعة تكلفة العقود للجيش وهيكل إدارة البرامج وعملية إغلاق القواعد وعمليات نقل وتوزيع المواد وعمليات الأغذية، وستصدر مسودات التقارير قريباً. حدد الفريق مجالات أخرى لأعمال مسح أقوى، ومن المحتمل أن يبدأ عمل التدقيق في هذه المجالات بعد إنجاز التدقيق في المجالات الحالية.
يوجد لوكالة تدقيق الجيش الأميركي حالياً 14 مدققاً في العراق والكويت يعملون على تدقيق وكالة إدارة عقود الدفاع.

تحقيقات الوكالات الأخرى

مكتب التحقيق الفدرالي

أبلغ مكتب التحقيق الفدرالي عن أربع قضايا مفتوحة ومعلقة تتعلق بأنشطة مرتبطة بالعراق، وأثناء فترة التدقيق لم يقم مكتب التحقيق الفدرالي بإغلاق أو إحالة أية قضايا إلى وكالات أخرى لتنفيذ القانون، ويعمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على واحدة من هذه القضايا بالاشتراك مع مكتب التحقيق الفدرالي.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

أثناء فترة هذا التدقيق لم تفتح الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أية قضايا جديدة، وأغلقت خمس قضايا، ولها ست قضايا حالياً، خمس منها تتعلق بنزاهة البرامج، وقضية واحدة خاصة بنزاهة موظف.

القضايا المغلقة

أغلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خمس قضايا أثناء فترة هذا التقرير.

أمثلة على القضايا المغلقة:

- نزاهة البرامج: ادعي بأن شركة مقاولات للوكالة الأميركية للتنمية الدولية تضخم الفواتير المقدمة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لشراء سلع معينة في العراق، كما أدعي بأن الفواتير ضخمت لدفع رشاوى لموظفي المقاول، على أن التحقيق بين عدم وجود حالات سوء سلوك تتطلب إحالة إلى الإدعاء الجنائي أو المدني. إلى جانب ذلك لم يتبين وجود دليل لدعم ادعاءات أخرى بسوء السلوك التي ظهرت أثناء إجراء التحقيق فيما يتعلق بتضارب المصالح، وتبعاً لذلك أغلقت القضية.
- نزاهة موظف: كانت القضية مسألة نزاهة موظف تتعلق بموظف معين في العراق، ولم يدعم التحقيق الادعاءات وأغلقت القضية.

القضايا الجارية

للوكالة الأميركية للتنمية الدولية حالياً ست قضايا جارية: خمس منها تتعلق بنزاهة البرامج، وقضية واحدة تتعلق بنزاهة موظف.

أمثلة على القضايا الجارية

- ادعي بأن أحد مقاولي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قدم تكاليفاً خاطئة و/أو احتيالية تتعلق بالعمل في العراق. إلى جانب ذلك تطورت معلومات تدل على أنه من المحتمل أن يكون المقاول قد استخدم أموال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لعمل دفعات غير مناسبة للمسؤولين الحكوميين العراقيين.
- أدعي بأن مقاولاً، وعلى معرفة منه، استخدم ناقلات أميركية لنقل معدات من الولايات المتحدة إلى العراق، منتهكاً بذلك أحكام وشروط عقده.
- ورد إدعاء بسوء السلوك الأخلاقي يتعلق بموظف عين في العراق. تم إنهاء التحقيق النشط، وقدمت النتائج إلى الوكالة للنظر في الإجراء الإداري المناسب.
- أدعي بأن مقاولاً كان يبالغ في التكلفة التي يتقاضاها من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وأحيلت المسألة إلى مكتب المفتش العام/التدقيق الذي سيباشر في تدقيق خاص للادعاءات، والقضية الآن في وضع المتابعة في انتظار نتائج التدقيق.
- أدعي بأن مقاولاً لعقد رئيسي تموله الوكالة الأميركية للتنمية الدولية كان يمارس حالات من المخالفات المالية للأصول المرعية.
- نزاهة موظف: أدعي بأن موظفي مقاول للوكالة الأميركية للتنمية الدولية طلبوا رشاوى مقابل منح عقود من الباطن لعمل في العراق.

خدمة التحقيق الجنائي للدفاع

في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2004 أوقفت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع عملياتها في بغداد، العراق.

القضايا المفتوحة

لخدمة التحقيق الجنائي للدفاع حالياً خمس قضايا مفتوحة ومشروع واحد مفتوح.

وزارة الخارجية

أبلغ مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية عن ثلاث قضايا مفتوحة ومعلقة تتضمن أنشطة خاصة بالعراق، ويعمل مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية حالياً على تحقيقين مشتركين مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ولا يوجد لوزارة الخارجية محققون معينون في العراق، وهي تقدم الدعم للتحقيق من مكتبها في روزلين، فيرجينيا.